وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

الكافي في علم الصرف

تأليف

الدكتور
فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي

الأستاذ الدكتور
عبد الوهاب محمد علي العدواني

ثَبْتُ المُحْتَويات

الموضوع	الصفحة
- المقدّمة	٩-١٢
- الضروري لدراسة علم الصّرف- مداخل نظريّة-	١٣
- مفهوم الصّرف من اللّغة إلى الإصطلاح	١٥-١٦
- بين مصطلحي علم الصّرف وعلم التّصريف	١٦-١٧
- أهمّية علم الصّرف	١٧
- علاقة النحو بالصّرف	١٨
- موضوع علم الصّرف	١٩
- النشأة والتأسيس في التصنيف الصّرفي	١٩-٢٣
- الميزان الصّرفي	٢٤-٢٦
- أحرف الزيادة في الميزان الصّرفي	٢٧-٢٨
- الحذف في الميزان الصّرفي	٢٨-٣١
- زيادة الإلحاق في الميزان الصّرفي	٣٢-٣٣
- الإعلال في الميزان الصّرفي	٣٣-٣٤
- الإبدال في الميزان الصّرفي	٣٤
- القلب المكاني في الميزان الصّرفي	٣٤-٣٦
القسم الأوّل: تصريف الأفعال	
- تقسيم الأفعال من حيث الصحة والاعتلال: (الفعل الصحيح- الفعل السالم- الفعل المهموز- الفعل المضاعف- الفعل المعتل)	٣٩-٤١
- إسناد الأفعال الصحيحة والمعتلة إلى الضمائر	٤١-٥٤
- تقسيم الأفعال من حيث التجرّد والزيادة	٥٥

الموضوع	الصفحة
- أبواب الفعل الثّلاثي المجرد	٥٥-٥٨
- الفعل الرباعي المجرد	٥٨
- الفعل المزيد	٥٨
- الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد: (صيغة أفعل- صيغة فَعَّلَ- صيغة فَاعَلَ)	٥٨-٦٠
- الفعل الثلاثي المزيد بحرفين: (صيغة انفعل- صيغة افتعل- صيغة افعلّ- صيغة تفعّل- صيغة تفاعَل) .	٦٠-٦٣
- الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف: (صيغة استفعل- صيغة افعوعل- صيغة افعالّ- صيغة افعوّل)	٦٣-٦٤
- الفعل الرباعي المزيد بحرف واحد: (صيغة تَفَعْلَلَ) .	٦٤
- الفعل الرباعي المزيد بحرفين: (صيغة افعنلل- صيغة افعلّل)	٦٤-٦٥
- تقسيم الأفعال من حيث البناء للمعلوم أو للمجهول ..	٦٥
- صوغ الأفعال المبنيّة للمجهول	٦٦-٦٧
- توكيد الفعل بنوني التوكيد	٦٨-٦٩
- مايؤكّد من الأفعال	٦٩-٧١
- مايطرأ على الفعل المضارع حال توكيده	٧٢-٧٤
الاشتقاق	٧٥
- أنواع الاشتقاق: (الاشتقاق الصّغير- الاشتقاق الكبير- الاشتقاق الأكبر)	٧٦-٧٧
- أبنية المصادر	٧٧
- مصادر الأفعال الثلاثية	٧٧-٨٠
- مصادر الفعل الرباعي	٨١

الموضوع	الصفحة
– مصادر الأفعال الخماسية والسداسية	٨١–٨٢
– المصدر الميمي	٨٢
– مصدر المرّة	٨٣
– مصدر الهيئة أو (النوع)	٨٣
– المصدر الصناعي	٨٤
– المشتقات	٨٥
– اسم الفاعل	٨٥–٨٨
– ورود صيغة (فاعِل) بمعنى صيغة (مفعول) وصيغة (فعيل) بمعنى صيغة (فاعل)	٨٨–٨٩
– صيغ المبالغة	٨٩–٩٠
– اسم المفعول	٩٠–٩٣
– الصفة المشبّهة	٩٣–٩٥
– اسما الزّمان والمكان	٩٥–٩٧
– اسم التفضيل	٩٧–١٠١
– اسم الآلة	١٠١–١٠٢
القسم الثاني: تصريف الأسماء	١٠٣
– أبنية الأسماء من حيث التجرد والزيادة	١٠٥
– أبنية الاسم الثلاثي المجرد	١٠٦
– أبنية الاسم الرباعي المجرد	١٠٧
– أبنية الاسم الخماسي المجرد	١٠٧
– أبنية الأسماء من حيث التغاير النوعي (تذكيراً وتأنيثاً)	١٠٨
– أبنية الأسماء من حيث التغاير الصّرفي	١١١
– الاسم الصحيح	١١١

الموضوع	الصفحة
– الاسم المقصور	١١١–١١٤
– جمع المقصور	١١٤
– الاسم المنقوص	١١٤–١١٦
– الاسم الممدود	١١٦–١٢٢
– جمع التكسير	١٢٣–١٢٤
– جمعا القلّة والكثرة	١٢٤–١٢٥
– أبنية جمع القلّة	١٢٥–١٢٨
– أبنية جمع الكثرّة	١٢٨–١٤٣
– أحكام متفرقة في الجمع	١٤٤–١٤٦
– ردّ المحذوف في جمع التكسير	١٤٦
– حذف الزائد في جمع التكسير	١٤٦
– صيغ منتهى الجموع	١٤٧
– إلحاق التاء بصيغ منتهى الجموع	١٤٨
– بين جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ..	١٤٨–١٤٩
التّصغير	١٥٠–١٦٠
– تصغير الأسماء الثلاثية	١٥١
– تصغير ما أُلحق بالثلاثي	١٥٢
– تصغير الاسم الثلاثي المحذوف أحد أصوله	١٥٣–١٥٤
– تصغير الاسم المضعّف	١٥٤–١٥٥
– تصغير العَلَم الثنائي	١٥٥
– تصغير العَلَم المركب	١٥٥
– تصغير الأسماء الرباعية والثلاثية المزيدة	١٥٦
– تصغير الأسماء الخماسية	١٥٦

الموضوع	الصفحة
- تصغير ما ثانيه حرف علّة	١٥٧
- تصغير ما ثالثه حرف علّة	١٥٨
- تصغير الجمع	١٥٩
- تصغير المبني من الأسماء	١٥٩
- تصغير الترخيم	١٦٠
النّسب	١٦١-١٧٠
- النّسب إلى ما ختم بالتاء المؤنثة المتحركة	١٦١
- النّسب إلى جمع المؤنث السالم	١٦٢
- النّسب إلى ما ختم بالياء المشدّدة	١٦٢-١٦٤
- النّسب إلى الاسم المقصور	١٦٤
- النّسب إلى الاسم المنقوص	١٦٥
- النّسب إلى الاسم الممدود	١٦٥
- النسب إلى محذوف اللام من الأسماء	١٦٥-١٦٦
- النسب إلى محذوف الفاء من الأسماء	١٦٦
- النسب إلى محذوف العين من الأسماء	١٦٦
- النّسب إلى ما زنته (فَعيلة) أو (فُعيلة) من الأسماء	١٦٧
- النّسب إلى ما زنته (فَعولة) من الأسماء	١٦٧
- النّسب إلى ما زنته (فَعيل) و (فُعيل) من الأسماء	١٦٧
- النسب إلى العَلَم المركب	١٦٨
- النسب إلى الجمع	١٦٩
- الصيغ المغنية عن النسب بالياء	١٦٩
- النسب الشّاذ	١٧٠

الموضوع	الصفحة
الإعلال والإبدال	١٧١-١٩٩
- أوّلاً: الإعلال	١٧١-١٧٢
- فوائد الإعلال في الكلمة	١٧٢-١٧٣
- أقسام الإعلال	١٧٣
- الإعلال بالقلب	١٧٣-١٧٤
أوّلاً: إعلال قلب أحرف العلّة	١٧٤
أ- قلب الألف واواً	١٧٤
ب- قلب الألف ياءً	١٧٥
ج- قلب الواو والياء ألفاً	١٧٦-١٧٧
د- قلب الواو ياءً	١٧٧-١٨٠
هـ- قلب الياء واواً	١٨٠-١٨١
ثانياً: إعلال القلب بين أحرف العلّة والهمزة	١٨١
- الضرب الأول: قلب أحرف العلة همزة	١٨١
- أوّلاً: القلب وجوباً	١٨٢-١٨٣
- ثانياً: القلب جوازاً	١٨٣-١٨٤
- الضرب الثاني: قلب الهمزة حرف علّة	١٨٥-١٨٧
- الإعلال بالتسكين (النّقل)	١٨٧-١٨٩
- إعلال الحذف	١٨٩-١٩٠
- الحذف القياسي	١٩٠-١٩٣
- الحذف السماعي	١٩٣
- ثانياً: الإبدال	١٩٣-١٩٤
- الإبدال في صيغة (افتعل) ومشتقاتها	١٩٥-١٩٦
- صور أخرى من الإبدال	١٩٧-١٩٩
- ثبت المصادر والمراجع	٢٠١-٢٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

- المقدمة -

نحمده- تعالى- حمد الشاكرين، ونصلّي ونسلّم على الصادق الأمين.. مُحمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد....

فقد دأب الناس على ضرورة التدبير في كل شيء، كلما حملتهم الحاجة على ذلك،- نعني: أهل النظرة والفكرة منهم-، وما ذلك إلاّ من دفع العقل لهم- وهو الهبة الإلهية العظمى لابن آدم- إلى تقصّي حقائق الحاجات في أوقاتها وأحوالها من أسبابها إلى نتائجها بحثاً عن سبل التلبيات المناسبة لها، ولولا هذا الجهد الإنساني الواعي لتفاقمت مظاهر العجز والعوز في المادي والمعنوي من مطالب الفرد والمجتمع، ومنها: مطلب التربية والتعليم في كل زمان ومكان، ومن أجل هذا نجمت في الحياة تلك الدعوات الحارّة إلى إحسان (الوسائل) في مبدأ الأمر لمعالجة ما أشرنا إليه من المظاهر المهلكة في حركة الإنسان، ومن ثَمّ إلى تحسين تلك الوسائل نفسها مرة بعد مرة، حتى لا تتخلف الواحدة منها عن مواكبة مجرى التطور الحاصل في الحاجات قوةً وضعفاً... سعةً وضيقاً،لا بل رخصةً وعزيمةً...، وفرضاً وندباً وجوازاً، بحسب ما يفهمه المرء من معاني هذه (المصطلحات) المستعارة لدينا في هذا المقام من ألفاظ الفقهاء، أولئك الذين ألّفوا كتبهم في علمهم الجليل، وسموا الواحد منها: بأنه (المبسوط)، والآخر: بأنه (المفصل)، والثالث: بأنه (الوسيط)، والرابع: بأنّه (الوجيز)، وربما وسموا الخامس: بأنه (الكافي)، وهذه الفلسفة الجميلة في صناعة (العنوان) معروفة... مشهورة... مقروءة في الآثار العلمية المعنية بالتّكشيف عن مؤلفات الناس ومصنفاتهم،ونذكر منها للتقريب هنا: (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- لحاجي خليفة)، ولم تكن معطيات هذه الفلسفة المشار إليها وقفاً أو حصراً في دائرة (الفقهاء) من

أهل العلم، لأنها مشهودة...وملحوظة في دائرة النحويين والصرفيين وغيرهم من المشتغلين بعلم (العربية) أيضاً، وإلاّ...لما وجدنا الزمخشري منهم- رحمه الله- يسمي كتابه المشهور: (المفصل في علم العربية)، وركن الدين الاسترابادي يسمى كتبه الثلاثة في شرح (كافية ابن الحاجب- النحوية): (البسيط والمتوسط والصغير)، ولما وجدنا ابن الحاجب نفسه قد سمّى وجازته النحوية (الكافية)، و وجازته الصرفية: (الشافية)، وكان ابن مالك قد ضارعه في التجمل باللفظين المذكورين تعريفاً لمنظومته الكبرى في علم العربية بأنها: (الكافية الشافية)، وذلك قبل النظر فيها لاستخراج (الخلاصة...الألفية)، منها على ما يعرفه أهل الدراية بآثاره ومؤلفاته المعروفة السعيدة لدينا بالشهرة والذيوع. وما لنا نبتعد كثيراً في هذه المقدمة، وقد سبق السابق الفاضل عبد الجبار علوان النايلة – رحمه الله – إلى تأليف كتاب مهم في (علم الصرف) بعنوان (الصرف الواضح)، وهو الكتاب الذي نهضت (جامعة الموصل) إلى نشره سنة (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) تمهيداً لتدريسه لطلبة (اللغة العربية) فيها...وفي الجامعات العراقية الأخرى، فأدّى ذلك الكتاب غرضه العلمي في حقبته أداءً طيّباً، ومن خصائصه: كونه مفصلاً مليئاً بالأمثلة والشواهد، فضلاً عن كون مضمونه الصرفي به واضحاً حقاً، ولكن أمثلته تلك... وشواهده لم تعد صالحة البتة، وقد تبدلت الأحوال، واختلفت الحاجات، وتباينت قدرات الطلبة، ومواهب المدرسين بين الأمس واليوم، وأصبحت الحاجة ماسّة إلى التفكير بكتاب جديد، لعل هذا الكتاب الذي اخترنا له إخراجه بعنوان: (الكافي في علم الصرف) جرياً في مجرى الفضلاء المتقدمين من رجال التصنيف- كما أسلفنا، ولسنا بزاعمين- قطعاً: أن هذا الكتاب هو (الأفضل) من ذاك، أو (الأجدى) منه، ولكنه (الأنسب) للطالب في هذا اليوم، وللمدرس أيضاً، والفرق كبير بين (الأفضلية والأنسبية) في تقويم الأعمال العلمية، حتى لا تتضارب تلك الأعمال بالمناكب، فلا يفسح القوي منها (لقليل القوة) أية فسحة للانتفاع به، لكونه (الأفضل) منه في المنهج والمضمون، ولكنه قد يفسح له إذا

كان المطلب منحصراً في (المناسبة) لكل من الطالب والمدرس، فهما- نعني: الكتابين- لا يتعارضان، ما دامت الضرورة العلمية هي القاضية بينهما، والمشعرة بأن أحوال الطلبة والمدرسين والظروف المحيطة بهما تضع كلاً من الكتابين في مضماره، وترسله إلى آخر شوطه في التمثل والاستيعاب، ونحن لا نتسع في تقدير تلكم الضرورة إلاّ بقدرها في حياة جامعية تنوء في وقتها الراهن بأعباء كثيرة فرضت عليها من داخلها وخارجها فرضاً صارماً،لا يخفى على أحد من العقلاء، إن خفي على كثير من أنصافهم، أو من أرباعهم- إن صح الوصف-، كما لا يخفى على الفئة الأولى أننا نكتب هذا الكلام خلاصاً من الزعم الذي سيرتب علينا نقدهم اللاذع من جهة الإحساس بأننا لم نحسن التقدير ومن ثمة التوجه في إعداد هذا الكتاب المنهجي لطلبتنا المبتدئين جامعياً بدراسة (الصرف العربي)، وكتب (الصّرف) كثيرة..وكثيرة جداً في القديم والحديث، وهي لا شك- لا تخلو من عشرات، تفضل عملنا في هذا الكتاب من جهات مختلفة، وهذا الأمر سيعيدنا إلى جدل (الأفضلية والأنسبية) اللتين ألمحنا إليهما، والأنسبية- كما يتعين أن يفهم من كلامنا- هي المنطلق لدينا والغاية أولاً و آخراً في هذا الإعداد.

أما منهجنا في هذا الكتاب بحسب تصورنا للمحتاجين إليه من طلبتنا فواضح جداً، فقد جعلناه في قسمين، ضم الأول منهما دراسة (تصريف الأفعال)- تنظيراً وتطبيقاً-، واتسع ليشمل تقسيم (الأفعال) من جهاتها المختلفة- نحواً وصرفاً-، وأردف بدراسة الاشتقاق، وبيان المشتقات الصرفية نعني اسمي الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة وغيرها...، واتسع القسم الآخر لدراسة (تصريف الأسماء)- أبنية وأنواعاً-على الوجه نفسه. وقد سبق هذين القسمين الرئيسين مبحث بعنوان (الضروري لدراسة علم الصرف) ضم الكلام على: مفهوم (الصرف) من اللغة إلى الاصطلاح، وبيان الفرق بين مصطلحي: (الصرف والتصريف)، قبل الكلام على أهمية (علم الصرف) للمشتغل بدراسة اللغة العربية، ناهيك عن بيان آخر لعلاقة (النحو) بالصرف في حقل تلك الدراسة، حتى انتهينا إلى (الميزان

الصرفي)؛ لكونه المبحث الصرفيّ الأولى بالعناية قبل أي مبحث آخر من المباحث الصرفية، مشفوعاً فيه بالكلام على أحرف الزيادة في وزن أبنية الكلام العربي، انطلاقاً من جذر: (ف.ع.ل) المجرد، وعملاً في الاشتقاق منه بالزيادات المأخوذة من حروف جملة: (سألتمونيها) التعليمية بالحرف المزيد الواحد..أو الحرفين..أو الثلاثة، وكان (الإعلال والإبدال والقلب المكانيّ) خواتم المباحث المتعلقة بالميزان الصرفيّ في دراسة (الألفاظ العربية) وهي كما يُعلم (الأسماء/ الأفعال / الحروف)، وإذ لا صلة لعلم (الصرف) بدراسة ألفاظ (الحروف) وأبنيتها، لأنها ليست من ولائد حركة (الاشتقاق) في علم العربية. وكان (القرآن الكريم) هو الرافد الأكبر بالأمثلة في عملنا هذا المتواضع المرجوّ لدينا لغرضه التعليمي بالمعجز من ألفاظ القرآن، وبالرفيع من ألفاظ البيان النبوي الشريف، وبالبديع من ألفاظ العرب في شعرها ونثرها، وهذه (المراتب) من بديع الألفاظ هي الملاك المحفوظ والقوام المأثور من الألفاظ العربية- بعامة، ونحن- إذ نسجلها في هذا الكتاب... وندرسها فيه- لا تهدف إلى غير رياضة عقول النشيء وألسنتهم بها وعليها، فإن كنّا قد أصبنا الغرض، فذلك من توفيق الباري- عز وجلّ-، وإن كانت الأخرى فمن ضعف إنسانيتنا، وسقط عقليتنا، ونقص معرفتنا، ومما يسعدنا أنّ المعلمين والمتعلمين في (الجامعة) وغيرها، سيمحضونه النقد، ويمنحونه صواباً بعد خطأ، وتعديلاً بعد انحراف، وقوة بعد ضعف، كل بطريقته... ورؤيته... ومنهجيته... وموضوعيته- كما يقال، وليس لنا قبل ذلك وبعده غير ما يتخلق به المؤلف السّمح من قبول الآراء بنفسه المنشرحة المرتاحة... والله من وراء القصد ، إنّه- تعالى- نعم المولى ونعم النصير.

المؤلفان

الموصل ١/ رمضان/ ١٤٢٩هـ

١/ أيلول / ٢٠٠٨م

الضَّروريّ
لدراسة علم الصَّرف

ـ مَداخلُ نَظريّة ـ

مفهوم (الصَّرف) من اللغة إلى الاصطلاح :

يجدر بنا– ونحن نكتب عن (علم الصرف)– بوصفه علمًا رئيسًا من علوم العربية– أن نحدد مفهومه اللغوي أولاً: أي معرفة مادته بالرجوع إلى معجمات اللغة، ثم نصل إلى بيان مفهومه الاصطلاحي عند أهل الصنعة من علماء العربية، لندرك العلاقة الرابطة بينهما. فالجذر الثلاثي **(ص.ر.ف)** يعني رَدّ الشيء عن وجهه، يقال صَرفتُ الإنسانَ عن وجهه إلى مصرفٍ غير ذلك، ومنه مأخوذ تصاريف الرياح، أي تقلّبها وتغيّرها، قال الله تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ / سورة البقرة/ ١٦٤، ومنه أيضاً: تصريف الدراهم بالدنانير وهو تغييرها، وسُمّي الذي يزاول ذلك صناعة بالصّرَاف أو الصيرفيّ، فالصرف في النقود: فَضلُ الدرهمِ على الدرهمِ والدّينارِ على الدّينارِ، لانّ كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه. وتكاد المعجمات تجمع على أنّ (الصرف) يعني التغيير والتبديل والتقليب من حالة إلى أخرى، ونعرّج بعد هذا الإيجاز اللغوي على تعريف (علم الصرف) لدى أهل الاصطلاح من المشتغلين فيه من علماء العربية، وله في هذه الدائرة اصطلاحان، الأول: مختص بالنحو، ويقصد به تلك الكلمات التي يدخلها التنوين– أي الإعراب– في اخرها، فيجعلها متمكنة من الاسمية. والثاني: مختص بالصرف– وهو المقصود– ويعنى دراسة أبنية الكلم العربي مما ليس له صلة بإعراب ولا بناء، وما يعتري تلك الأبنية من تغيرات وتقلبات، والمراد ببناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيّنة، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية وكل في موضعه، ويمكن تحديد الفرق بين علمي النحو والصرف، بأنّ الأول منهما يعنى بدراسة الكلمة المنتظمة والمركبة مع غيرها في سياق لغوي، يسمى بالجملة، إذ تتضح فيه علاقة الكلمة بما يجاورها، فتتبين معانيها باختلاف

تراكيبها النحوية وعلاقاتها الاسنادية. ويُعنى الثاني بدراسة الكلمة المفردة المنفصلة عن غيرها، وما يطرأ عليها من تغيرات في حروفها وحركاتها، مما ليس له علاقة بالإعراب، وبتآلف الأصوات مع بعضها وبحركاتها المختلفة تنشأ الأبنية، وهو ما يعرف بـ: (الوحدة الصرفية)، والأساس الذي تبنى عليه تلك الأبنية باختلاف صيغها هو (الصوت) وما يرافقه من الحركات؛ ضمة وفتحة وكسرة، لذا نرى الدراسات اللغوية الحديثة تصطلح على تسمية(علم الصرف) بـ: (المورفولوجيا) ، فلا يمكن البتة أن نتصور تشكل الأبنية الصرفية من دون الأصوات اللغوية، فالعلاقة وثيقة بينهما. وقد جعل علماء اللغة التغيير الحاصل في بنية المفردة العربية نوعين؛ نوع تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني مثل: (فهم، فهّم، أفهم، فاهم، تفهم، استفهم، مستفهم..)، ونوع تتغير فيه مواضع الأصوات في الكلمة كما يحدث في الإبدال والقلب والحذف والنقل.

بين مصطلحي علم (الصرف) وعلم (التّصريف) :

ويجدر بنا أن نجد الفرق- باديء ذي بدء- بين لفظي (الصرف) و (التصريف) من حيث اشتقاقهما، فالصرف مصدر للفعل الثلاثي المجرد (صَرَفَ)، والتصريف مصدر للفعل الثلاثي المزيد بتضعيف العين (صَرَّفَ)، وهما مصدران مقيسان لفعليهما، وقد كانت للعلماء في دائرة الدرس الصرفي ثنائية استعمال للمصدرين معًا، وكان بعضهم يعدّوتهما مدلولين لمسمىً واحد، ومَنْ اختار اصطلاح (الصرف) جاء اختياره مراعاةً للأصل، وهو الأقرب لمصطلح (النحو)، لأنّهما صنوان، وهو استعمال أهل الصرف وابن مالك ماعدا المتقدمين منهم، في حين آثر آخرون استعمال مصطلح (التصريف)، نظراً لكثرة التغيرات والتحولات الطارئة على الأصول اللغوية، وذلك لما في صيغة (فَعّل) ومصدرها من دلالة المبالغة والتكثير، فناسب التغيير معنى الصيغة، وثمة رأي آخر مفاده: أنّ (الصرف)- كما بُيّن تعريفه- هو كلّ ما يُعنى بالكلمة من تغيّر

ليس بإعراب ولا بناء، و(التصريف) ضرب من التمارين القياسية، وهو أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم. وماز آخرون بينهما بأن المقصود بالمعنى العلمي هو مدلول (الصرف)، والمقصود بالمعنى العملي هو مدلول (التصريف)، لأنّهما يؤديان دلالة واحدة.

أهمية علم الصرف:

وصفت اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية، أي لغة تشتق من الأصل الواحد ألفاظاً ومفردات، لتتكون من هذا الأصل مجاميع من الوحدات اللغوية، ذوات المعاني المختلفة، فالاشتقاق وسيلة لإغناء اللغة العربية وإثرائها، فهو يجعلها قادرة على مواكبة متطلبات العصر الحديث، ولما كان الاشتقاق لا يوصل إليه إلاّ بعلم الصرف، باتت أهمية علم الصرف في العربية بمكان كبير، وقد أوضح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فائدة علم الصرف بقوله: (هذا القبيل من العلم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشد فاقة، لأنّه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به....). وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من المعاصرين: (متى درست علم الصرف أفدتَ عصمة تمنعك من الخطأ في الكلمات العربية وتقيك من اللحن في ضبط صيغها، وتيسّر لك تلوين الخطاب، وتساعدك على معرفة الأصل من حروف الكلمات والزائد.. وعلى معرفته المُعَوَّل في ضبط الصيغ ومعرفة تصغيرها والنسبة إليها، وبه وحده يقف المتأمل فيه على ما يعتري الكلم من إعلال أو إبدال أو إدغام..)، وقد عزا ابن جني الخطأ الذي وقع فيه أهل اللغة في مصنفاتهم إلى قلة درايتهم ومعرفتهم لعلم الصرف..

علاقة النّحو بالصَّرف:

النحو والصرف ركنا العلم بالكلام العربي، لذا لا يمكن الفصل بينهما البتة،حتى قيل: (الصرف أم العلوم والنحو أبوها)، بل انّ بعض الموضوعات تتداخل بينهما، لذا لم يوجد مُصنَّفٌ في النحو الاّ والصرف تمامه أو ذيله في العرض والمنهج بدلالة قول ابن جني: (انّك لا تجد كتاباً في النحو إلاّ والتصريف في آخره، فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة.)، فالتصريف قسيم النحو وليس قسماً منه، فهما كالروح من الجسد، بيد أننا قد ألفينا العلماء في موروثنا اللغوي قد شرعوا في دراسة النحو قبل دراسة الصرف، ودأبوا على ذلك في تدوينهم للمصنفات التي تُعنى بالدَّرسَين، إذ معرفة الشيء بأحواله الثابتة تعد أصلاً لمعرفة أحواله المتنقلة- كما أشار إلى ذلك ابن جني في (المُنصف) وعلّل ابن عصفور في كتابه (الممتع في التصريف) هذا التقديم بقوله: (وقد كان ينبغي أنْ يقدّم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي له بعد التركيب، إلاّ أنه أُخِّر للطفه ودقته، فجعل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة، حتى لا يصل إليه الطالب، إلاّ وهو قد تدرّب وارتاض للقياس.). ولما كان الصرف بموضوعاته صعب التعلم بديء أولاً بالنحو؛ ليكون عتبة أُولى للوصول إليه.

موضوع علم الصَّرف:

الصرف صناعة تضارع صناعة الصياغة، فكما يهتم الصائغ بتحويل الذهب والفضة إلى قطع وصور مختلفة بالتصويغ فكذلك حال الصّرفي، الذي يتعامل مع مادة الكلمة، فيصوغها بأشكال وهيأت مختلفة في التركيب، والكلام العربي-كما هو معروف- يتألف من أقسام ثلاثة، هي الأسماء والأفعال والحروف. أما الأسماء فالذي يدخل منها في الدرس الصرفي هو الأسماء المتمكنة ونعني بها: الأسماء المعربة - ولا يتعامل علم الصرف مع المبنيات من الأسماء، لأنّها لا تتغير في أشكالها، بل تلزم حالة ثابتة لشبهها بالحروف مثل: (مَنْ، كمْ، هذا، الذي...).وكذا الحال مع الأسماء الأعجمية مثل: (إسماعيل وإبراهيم) ونحوهما؛ وكذلك أسماء الأصوات مثل: (غاق ، وطاق...)، وأسماء الأفعال مثل: (صه وأف...). وتصريف الأسماء المتمكنة يكون بتثنيتها وجمعها وتصغيرها ونسبتها نحو: (رجل - رجلان و رجال و رُجيل)، ويدخل من الأفعال في إطار الدرس الصرفي فيها كل فعل متصرف غير جامد مثل: (نِعْم وبئس وعسى وليس) لأنها تلزم حالة واحدة وهي صيغتها بصورة المضي. وتصريف الأفعال يكون باشتقاق بعضها من بعض مثل:(جمع و يجمع وإجمعْ و جامع و تجمّع وانجمع واستجمع).ولا مجال للحروف في دائرة الدرس الصرفي؛ لأنها تلزم حالة ثابتة لا تتغير، والتنوع في أبنية الأسماء والأفعال إنما يجري وفق سلوك تتاسقي من الأصوات الصامتة والصائتة الداخلة فيها، وطلب معرفته هو المنطلق في دراسة (علم الصرف)، ومعرفته هو الغاية منه، فلزم التنبيه.

النشأة والتأسيس في التصنيف الصَّرفي:

إنّ المتتبع لنشأة (علم العربية) يجد بواكير تلك النشأة نحوية محضة، القصد منها صون اللسان من الزلل واللُكنة واللحن. ولسنا بصدد عرض تأريخي نفحص فيه الروايات التي قيلتْ في هذه النشأة. ولكننا في هذه

العُجالة سنعرض ما مَرّ به (علم الصرف) مذ نشأته حتى استوى علماً من العلوم الرئيسة التي لا غنى لطالب (العربية) عنها، وقبل أن نبينّ التأسيس والتقعيد،يمكن القول انّ (علم الصرف) يُستقى من جهتين، الجهة الأُولى: تمثلها كتب النحو ابتداءً من كتاب سيبويه- المعدود أول مصنف متكامل وصل إلينا في النحو العربي- ومروراً بالجمل- للزجاجي- ، واللّمع- لابن جني، وشروحهما، وبالألفية وشروحها، وانتهاءً بالحواشي والشروح والتعليقات المتأخرة. والجهة الثانية: تمثلها كتب الصرف المختصة التي عنيتْ بدراسة الكلمة المفردة، ونذكر منها-على سبيل المثال لا الحصر- كتاب التصريف للمازني ، والمنصف لابن جني، وتذكر كتب التأريخ اللغوي، وتراجم العلماء وسيرهم رواية مفادها أنّ أول مَنْ وضع علم الصرف هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهرّاء الكوفي (ت ١٨٧هـ)، وهو عَمُّ أبي جعفر الرؤاسي، وشيخ أبي حمزة الكسائي وهذا هو ما أشار إليه السيوطي (ت٩١١هـ) في كتابيه: (الاقتراح ، وبغية الوعاة)، في حين ذكر حاجي خليفة في (كشف الظنون) أنّ أبا عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) هو أول من وضع علم الصرف، ومهما تكن الروايات مختلفة في واضع علم الصرف في العربية، فإننا لا نعدم القول بأنّ علم الصرف قد نشأ ونما تحت جناح علم النحو، واستظل بظله، حتى لا نكاد نجد كتاباً في النحو إلاّ ومباحث الصرف مبثوثة فيه أو متأخرة عنه في التصنيف والعرض المنهجي- كما أسلفنا- ولعل من المفيد أنْ نذكر جملة من كتب التصانيف الصرفية، مرتبة ترتيباً زمنياً، وقد ارتأينا أن يكون المازني أول مراحل هذا المسرد ، لكونه أولّ من صنف تصنيفاً مستقلاً:

(*) تصريف المازني: لأبي عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩هـ).

(*) كتاب التصريف: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ).

(*) دقائق التصريف: للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب من علماء القرن الرابع للهجرة.

(*) التكملة: لأبي علي الفارسي النحوي (ت ٣٧٧هـ).

(*) التصريف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ).
(*) المنصف: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)- وشرح فيه كتاب التصريف للمازني شرحاً وافياً.
(*) التصريف الملوكي: لابن جني أيضاً وهو على صغر حجمه جمّ الفائدة، وشرحه أبو السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، وقاسم بن القاسم الواسطي (ت ٦٢٦هـ)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)...
(*) كتاب في التصريف: لعبد القاهربن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ).
(*) نزهة الطرف في علم الصرف: لأبي الفضل احمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨).
(*) الشافية: لأبي عمر بن عثمان الشهير بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وقد حظيت هذه (الشافية) بعناية الشرّاح والمعلّقين ولعل ابرع من شرحها هو الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، والشيخ ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (ت ٧١٧هـ)، وثمة حواشٍ على هذه الشروح منها حاشية عز الدين محمد بن أحمد الشهير بابن جماعة (ت ٨١٦هـ)، وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، وحاشية جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت ٩١١هـ) وغيرها....
(*) العزّي في التصريف: لإبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني (ت ٦٥٥هـ)، وعليه شروح منها شرح سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(ت ٧٩٣هـ). وعلى هذا الشرح حواشٍ منها حاشية جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) سماها (الترصيف على شرح التصريف) وغيرها.
(*) الممتع في التصريف لعلي بن مؤمن المعروف: بابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ).

(*) التصريف: لمحمد بن عبد الله بن مالك النحوي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ).

(*) المبدع في التصريف: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).

(*) كفاية التعريف في علم التصريف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ).

(*) المزهر في علوم العربيّة: لجلال الدين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي(ت ٩١١هـ).

فضلاً عن ذلك فقد كتب أسلافنا من العلماء مصنفات تناولت موضوعات صرفية مستقلة، منها كتاب (القلب والإبدال) لمحمد بن يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، والإبدال لأبي الطيب الوشاء اللغوي (ت ٣٥١هـ)، وكتاب الاشتقاق لأبي بكر محمد بن السري السراج (ت ٣١٦هـ)، ولابن دريد الازدي (ت ٣٢١هـ) أيضاً و كتب (المذكر والمؤنث) وكتاب(المقصور والممدود) لأبي الطيب اللغوي. أما المراجع الحديثة التي صنّفت في (علم الصرف) فهي كثيرة جدا لا تقلّ شأناً عمّا صنّفه السلف قديما في هذا العلم، ولنا أن نذكر بعضاً منها مرتّبة في التصنيف بحسب ترتيبها الألفبائي:

(*) الإبدال والإعلال: لأحمد ناجي القيسي.

(*) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: لخديجة الحديثي.

(*) أوزان الفعل ومعانيها: لهاشم طه شلاش.

(*) التطبيق الصرفي: لعبده الراجحي.

(*) دروس في الصرف: لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

(*) دروس في علم الصرف: لعلي جابر المنصوري.

(*) شذا العرف في فن الصرف: لأحمد الحملاوي

(*) الصرف الواضح :لعبد الجبار علوان النايلة.

(*) علم الصرف الصوتي: لعبد القادر عبد الجليل.

(*) عمدة الصرف: لكمال إبراهيم.
(*) المدخل إلى علم الصرف: لعبد العزيز عتيق.
(*) معاني الأبنية في العربية: لفاضل صالح السامرائي
(*) المغني في تصريف الأفعال: لمحمد عبد الخالق عضيمة.
(*) المنهج الصوتي للبنية العربية: لعبد الصبور شاهين.
(*) المهذب في علم التصريف: لهاشم طه شلاش وصلاح الفرطوسي وعبد الجليل عبيد العاني.

الميزانُ الصَّرفيُّ:

لقد ذكرنا أنّ الصنعة الصرفية شبيهة بصنعة الصائغ، فالصائغ يحوّل القطعة الواحدة إلى قطع وأشكال مختلفة ومتنوعة، والصرفي يحوّل الأصل اللغوي الواحد إلى كلمات مختلفة، متنوعة الدلالة. وقد تبيّن خلال الاستقراء اللغوي أن أصول كلمات العربية ترجع إلى أصل ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ. في الأسماء،وأصل ثلاثي أو رباعيّ في الأفعال. وقد دلّ الاستقراء على أنّ الأصول الثلاثية المجردة تشكل الغالبية العظمى من كلمات العربية، واحتاج الصرفيّ في صناعته إلى وضع ميزان تقاس به الكلمات، ليتضح ما يطرأ عليها من تغيرات وتحوّلات، ونقص وزيادة، فاهتدى إلى وضع (الميزان الصرفي)، الذي يعدّ نتاج العقلية العربية المتميزة، وتشير الروايات إلى أنّ أول من وضعهُ هو الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ). واختير لهذا (الميزان) أن يكون ثلاثياً متكوناً من أحرف (ف.ع.ل)، وسبب وضعه ثلاثياً، كون أكثر الألفاظ العربية ثلاثية، ولو كان رباعياً أو خماسياً تعسّر وزن الثلاثي به، إلاّ بحذف حرف أو اثنين، والزيادة أسهل من الحذف، وسمّى الصرفيون الحرف الأول منه (فاء الكلمة)، والحرف الثاني (عين الكلمة)، والحرف الثالث (لام الكلمة)، ملتزمين الحركات والسكنات التي تقع في الكلمة الموزونة، ويعلّل رضي الدين الاسترابادي سرّ اختيارهم للفاء والعين واللام، بأنّ تركيب كل من (ف.ع.ل)، مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ (الضرب/ والقتل/ والنوم)، فعل فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معانيها...، وثمة توجيه آخر اتخذ النطق معياراً في تحديد هذه الأحرف الثلاثة، فالفاء صوت شفوي، واللام صوت لثوي، والعين صوت حلقي، فاجتمعت في لفظ (الميزان) مدارج النطق. ويمكن أن نجمل فوائد (الميزان الصرفي) بمعرفة الحرف الأصليّ من الزائد في الكلمة، وهو يهدينا إلى مكان الكلمة في المعجم العربي بعد تجرّدها من أحرف الزيادة، ويساعدنا أيضاً في

ضبط التشكيل بالحركات والسكنات، ومعرفة المتقدّم من الأحرف على المتأخر منها في ظاهرة القلب المكاني، فضلاً عن معرفة المحذوف والزائد على الأصل اللغوي، ولمعرفة كيفية وزن الكلمات إليك المثال الآتي في وزن (الأسماء الثلاثية المجردة):

الكلمة	صَقْرٌ	بَطَلٌ	حَذِرٌ	عِلْمٌ	جُرْحٌ	لُبَدٌ
الوزن	فَعْلٌ	فَعَلٌ	فَعِلٌ	فِعْلٌ	فُعْلٌ	فُعَلٌ

وللأصل الرباعي المجرد وزن واحد في العربية، هو زيادة (لام) على الأصل الثلاثي ليصبح وزنه (فعلل) اسماً أو فعلاً، واختص الرباعي المجرد بوزن واحد؛ لأنه أثقل من الثلاثي،لذا وجب أن يكون فيه حرف ساكن؛ يخفف ثقله، ولو كانت كل أحرفه متحركة لاجتمعت فيه أربع حركات متتالية، وهذا مرفوض في العربية للاستثقال.

الكلمة	عَنْبَرٌ	بُرْقُعٌ	دِرْهَمٌ	قِمَطْرٌ
الوزن	فَعْلَلٌ	فُعلل	فِعْلَلٌ	فِعْلَلٌ

جدول الأسماء الرباعية المجردة

وللأصل الخماسي المجرد وزن واحد أيضًا هو زيادة (لامين) على الأصل الثلاثي، فيصبح وزنه (فعللل)، وهو خاص بالأسماء حصراً دون الأفعال...

الكلمة	قَرَزدق	قُذَاعِل	جَحْمَرِشٌ	قرطعَب
الوزن	فعلّل	فُعلّل	فعللل	فعلّل

جدول الأسماء الخماسية

أما (أبنية الأفعال) فمنها ما هو في أصليه مجرد ثلاثي، ومنها ما هو مزيد بحرف فأكثر، ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

الكلمة	نصر	ينصرُ	ضرب	يضرب	فتح	يفتحُ	فرح	يفرَحُ	كرُمَ	يكرُم	حسِب	يحسِبُ
الوزن	فعل	يفعُل	فعل	يفعِل	فعِل	يفعَلُ	فعِل	يفعَل	فعُل	يفعُل	فعِل	يفعِلُ

(جدول الأفعال الثلاثية المجردة)

وقد يكون الفعل الثلاثي المجرد مضعفاً، أي:مدغماً في حرفيه الثاني والثالث.

الكلمة	ظنَّ	يظنُّ	عدَّ	يَعدُّ
الوزن	فَعَلَ	يفعُل	فَعَل	يفعِل

جدول الأفعال الثلاثية المضعفة

المجردة

الكلمة	أحسنَ	هذّب	قاتَل	اندحر	اجتمع	تخاصم	استغفر	احمرّ
الوزن	أفعلَ	فعّل	فاعَل	انفعل	افتعل	تفاعل	استفعل	اَفعلَّ

جدول الأفعال الثلاثية المزيدة

وللفعل الرباعي المجرد وزن واحد كذلك هو (فعلل)

الكلمة	بعثر	دحرج	يعسكر	يزخرف
الوزن	فعلل	فعلل	يفعلل	يفعلل

جدول الأفعال الرباعية المجردة

وقد يكون الفعل المذكور مضاعفاً،أي:متكوناً من حرفين مكررين من جنس واحد في أوله وثالثه وثانيه ورابعه :

الكلمة	بَلبَلَ	دمدم	يوسوس	يزلزل
الوزن	فعلل	فعلل	يفعلل	يُفعلل

جدول الأفعال الرباعية المضاعفة

أحرف الزيادة في الميزان الصرفي:

اتفق الصرفيون على أنّ ثمة حروفاً مزيدة تدخل على الأصل الثلاثي يكون لزيادتها أثر في معنى الصيغة، أي: أنّ المعنى الرئيس يتحقق في صيغة الأصل، وما تولّد من صيغ أخرى له معنى ثانوي يضاف إلى المعنى الأول، فالفعل (قَتَلَ) أصل ثلاثي يدل على معنى مجرد هو فعل القتل، فإذا قلنا (قتّل) دلت صيغة (فَعَّل) على معنى القتل مضافاً إليها معنى التكثير والمبالغة فيه، وتأتّى هذا المعنى من تضعيف عين الأصل الثلاثي. وهكذا فإنّ كلّ زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى، وما توالد الصيغ وتناسلها إلاّ دليل على توالد المعاني المتنوعة. وقد حصر الصرفيون أحرف الزيادة بجملة: (سألتمونيها)، وقد ذكر ابن جنّي أن أبا العبّاس المبرد سأل أبا عثمان المازني عن أحر ف الزّيادة فأجابه بيت من الشّعر:

هويتُ السّمان فشيّبنني وقد كنتُ قدماً هويتُ السّمانا

فجمعها بقوله (هويتُ السّمان)، وقد جمعها الناظم المجهول بقوله:

سألتّ الحروفَ الزائداتِ عن اسمها فقالتْ ولم تَكْذُبْ (أمانٌ وتسهيلُ)

فإذا كانت ثمة زيادة بأحد هذه الأحرف في الكلمة، فهذا يعني زيادتها في وزنها الصرفي، ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الزيادة النحوية لا تعد زيادة صرفية، كما في (أل) التعريف في قولنا (رجل ← الرجل)، وزوائد المضارع في نحو (كتب ← نكتب)، وتاء التأنيث الساكنة نحو (قال ← قالتْ)، وألف الاثنين واو الجماعة فهذه تثبتُ في الوزن كما هي عليه في الكلمة.بقي لنا أن نبيّن طرائق ثلاثاً يمكن بواسطتها الاستدلال على معرفة الحرف الزائد في الكلمة ذات الأصول وهي: (اشتقاقها ووزنها وجمعها). والطريقة الأولى هي معوّل عليها في معرفة الحرف الزائد. وينبغي أن تعلم أنّ أحرف الزيادة قد تكون أصلية في بنية الكلمة لا مزيدة فالفعل (سأل) مثلاً السين والهمزة واللام أحرف أصلية في

تكوينه وإن كانت من بعض أحرف الزيادة، وكذلك (وعد) فإن الواو أصل في لفظه، وإن كانت من أحرف الزيادة أيضا، واليك أمثلة على كلمات (مزيدة) متنوعة،يَستَدلُّ عليها بالرجوع إلى أصولها قبل الزيادة.

الكلمة	مُستَغفِرٌ	إعانةٌ	جُنُودٌ	اصفَرَّ	شَاعِرةٌ	اطمأنَّ	قَاضٍ	عواصم
الوزن	مُستَفعِلٌ	إفعالةٌ	فُعُولٌ	افعَلَّ	فَاعِلةٌ	افعَلَلَّ	فاعٍ	فواعل

الكلمة	حَيٌّ	مسلمون	انْدَحَرَتْ	السَّيفُ	طالباتٌ	بَصْرِيٌّ	مذكورٌ	إزْدَهَرَ
الوزن	فَعلٌ	مفعلون	انفعلتْ	الفَعْلُ	فاعلاتٌ	فَعلِيٌّ	مفعول	إفْتَعَلَ

الكلمة	إعتناء	حَمْرَاءُ	آثَرَ	كُرَمَاءُ	تَراحم	إحْشَوْشَنَ	يَظُنُّ	زُكامٌ
الوزن	إفتعالٌ	فَعْلاَءُ	أفْعَلَ	فُعَلاَءُ	تَفاعلَ	إفْعَوْعَلَ	يَفْعُلُ	فُعَالٌ

الحذف في الميزان الصَّرفيّ :

سلفتْ الإشارة إلى أنّ كلّ زيادة في الكلمة تقابلها زيادة تضارعها في ميزانها الصرفي، بالحرف والحركة.وهذا ينطبق أيضاً على النقصان والحذف من تلك الكلمة، فمتى وجدت كلمة قائمة على حرفين أو حرفين مع حرف معوّض عن محذوف، وكانت الكلمات مما يدخل في ميدان الكلمات الصرفية، فاحكم عليها بالحذف، وهذا الحذف له قواعده وضوابطه، وأكثر السَّقْط يكون بأحرف العلة، سواء كان الواحد منها فاء الكلمة أو عينها أو لامها، أو فاءها مع لامها. وسنقف عند مواضع حذف كل منها، على وفق ما يأتي:

حذف فاء الكلمة (الحرف الأول) :

يحذف فاء الكلمة من وزن (فَعِل)، شريطة أنْ يكون حرف علّة،وهذا مقتصر على حرف (الواو) فقط ، أما إذا كان مبتدئاً بالياء فلا يجوز حذفه مثل: (يَسُرَ ويقن)، والألف لا يمكن الابتداء بها لسكونها، والعربية لا تبتديء بساكن، وثمة مواضع أخرى لا تحذف فيها (الفاء) على الرغم من ابتداء الفعل بالواو منها أن يكون المضارع مضموم العين مثل: وَجَه – يَوْجُه، أو مفتوحها مثل: (وَجِل– يَوْجَل)، أو فعلا مزيداً مثل: (أورق– يورق). مواضع حذف الفاء تكون في الفعل المضارع سواءً كان مرفوعاً أم مجزوماً أم منصوباً،وكذلك في صيغة الأمر من الفعل المعتل الأول ومصادرهما، والجدول الآتي يوضح مواطن حذف (الفاء) وذلك كما يأتي.

الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر		المصدر	
وَصَلَ	وَثِقَ	يَصِلُ	يثِق	صِلْ	ثِقْ	صلة	ثقة
فَعَلَ	فَعِلَ	يفعل	يفعل	عل	عل	علة	علة

حذف عين الكلمة (الحرف الثاني):

ويطرد حذف عين الكلمة من وزن (فعل) شريطة أن يكون حرف علة، وغالباً ما تكون الألف هي المتوسطة التي حدث فيها إعلال، وذلك في مواضع منها، الفعل الماضي المسند إلى ضمير رفع متحرك: (تُ، تَ، تِ، نا، نَ)، وذلك لأن لام الفعل سيسكّن لاتصاله بضمير الرفع المتحرك في المعتاد، وفي (قال) تكون العين، فيجتمع ساكنان فَيُعمد إلى حذف عين الكلمة. كما سيأتي في الجدول ويضم الحرف الأول وهو الفاء أو يكسر حسب أصل الألف. أما إذا أُسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة فلا حذف للعين مثل: (قالا – قالوا...)، ويحذف من غير الثلاثي كما يحذف من الثلاثي مثل: (اختار فتصبح أُخترتُ)، و (استعان تصبح استعنتُ)، و(انقاد تصبح انقدتُ...).أما المزيد بحرف الألف مثل: (قاوم) أو

بتضعيف العين مثل (قَوَّم) فلا حذف للعين فيهما لعدم إعلالهـا، ويعامـل الفعل فيها معاملة الصحيح. ويطرد المضـارع حـذف عينـه إذا كـان مجزوماً، أو مسنداً إلى نون النسوة، وكذلك يقاس حذف العين في الأمـر على حذفها في مضارعه وإليك بيان هذا في الجدول الآتي:

الفعل الماضي المجرد			الفعل الماضي المزيد		
صُنْتُ	صُنا	صُنْنَ	أعذْتُ	إخْتَرْتَ	اسْتَجَرْتَ
قُلْتُ	قُلنا	قُلْنَ	أقلتُ	افتلتَ	اسْتَقَلْتَ

الفعل المضارع		الفعل المضارع المجزوم		فعل الأمر	
يَبِعْنَ	يُقِمْنَ	لم يَقُلْ	لا تجُرْ	صُنْ	قُزْنَ
يَقُلْنَ	يُقِلْنَ	لم يَقُلْ	لا تَقُلْ	قُلْ	قُزْنَ

حذف لام الكلمة (الحرف الثالث) :

يشيع حذف لام الكلمة من وزن (فعل)، شريطة أن يكون حرف علة،وذلك في الفعل الماضي المتصلة به تاء التأنيث، أو المسند إلى واو الجماعة، كما في الجدول الآتي:

سَمَتْ	رَمَتْ	سَمَوْا	رَمَوا
قَعَتْ	فَعَتْ	قَعَوا	فَعَوا

وتحذف اللام أيضاً في المضارع المجزوم لدى إسناده إلى ياء المخاطبة أو واو الجماعة، وكذلك فعل الأمر المسند إلى مفرد أو واو الجماعة،كما في الجدول الآتي :

فعل مضارع مجزوم		فعل مضارع مسند إلى ياء المخاطبة		فعل أمر		فعل أمر مسند إلى واو الجماعة	
لتَغْزُ	لم ترمِ	تَرْمِيْنَ	تُعطِيْنَ	اهْدِ	اسعَ	اهدُوا	اسعَوا
لتَفْعُ	لم تَفْعِ	تفعِينَ	تُفْعِينَ	افْعِ	إفْعَ	افْعُوا	افْعُوا

أما في الأسماء فتحذف اللام منها فيما يقي على حرفين في الاستعمال، بعد حذف الثالث تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الكلمة	إبْنٌ	أخٌ	لغةٌ	دَمٌ
الوزن	افْعٌ	فَعٌ	فُعَةٌ	فَعٌ

حذف الفاء واللام (الحرفان الأول والثالث) :

يحذف الحرفان الأول والثالث- أي فاء الكلمة ولامها - اطّراداً في كل فعل ألتفتْ فيه علتان، وذلك حين تكون الفاء حرف علة واللام حرف علة وبينهما حرف صحيح، ويسمى هذا الفعل: (اللفيف المفروق)، وموضع حذفهما في صيغة فعل أمر مفرد حيث يبقى الفعل على حرف واحد. وكما موضح في الجدول الآتي:

الأفعال	الماضي	المضارع	الأمر
الكلمة	وَفى	يفي	فِ
الوزن	فَعل	يعلُ	عِ
الكلمة	وَعى	يعي	عِ
الوزن	فَعل	يعلُ	عِ

زيادة الإلحاق في الميزان الصرفي:

عرّف الرضي الاسترابادي الإلحاق بقوله: (ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيبٍ زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير، إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً). وهذا يعني أن الإلحاق زيادةٌ بتكرير حرف من أصل الفعل أو الاسم، ليلحق ببناء أصل آخر يفيد معنى غير الذي يفيده قبل الزيادة ويوضح هذا أيضا قول الرضي نفسه: (ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم، كيف وان معنى(حوقل) مخالف لمعنى حَقِلَ، و(شملل) مخالف لشمل معنى، وكذا كوثرّ ليس بمعنى كثر...). وزيادة الإلحاق على نوعين، الأول منهما يكون بتكرير حرف من الكلمة نفسها لتلحق بغيرها نحو: (شملل) و (جلبب) والأصل فيهما: شَمَلَ وجَلَبَ، لإلحاقهما بميزان (فعلل) الرباعي الجذور، فيصبح موازناً له في الحركات والسكنات وعدد الحروف فجلبب على زنة فعلل ولا (فعلب). ويكون الثاني بزيادة حرف من غير جنس حروف الكلمة، وإنما يكون بأحد حروف الزيادة المجموعة في (سألتمونيها) مثل: (رودن) بزنة (فوعل) فالواو زائدة فيها، و (بيطر) بزنة: (فيعل) فالياء زائدة فيها، و(قلنس) بزنة (فعنل) بزيادة النون فيها. وصور الإلحاق هي:

(*) إلحاق الاسم الرباعي المجرد: مثل ضَرْبَب ملحق بـ (جَعْفَر).

(*) إلحاق الفعل الثلاثي بالرباعي: مثل جهور من (جهر)، حوقل من (حقل).

(*) إلحاق الاسم الثلاثي بالرباعي: مثل جدول من (الجَدْل) ومهدد من (المَهد).

(*) إلحاق الثلاثي بالخماسي:مثل عَفَجَ بمعنى (غلظ طبعه) تصبح (عفنجج).

(*) إلحاق الرباعي المجرد بالخماسي المجرد: مثل: سجنجل بزنة (فعيلل)، سَبْهل بزنة (فعلّل).

الإعلال في الميزان الصرفي :

الإعلال ظاهرة صرفية تطرأ على الكلمات التي تحوي بنيتها أحرف العلة (الألف، الواو، الياء)، ويلحق بها (الهمزة) والتغيير الذي يحدث بسبب الإعلال مما يسبب تغيير بنية الكلمة مرجعه الحذف، أو القلب، أو التسكين، وهذا التغيير ليس له أثر في الميزان الصرفي، للتماثل الواجب بين الكلمة ووزنها. وإعلال الحذف – كما مرّ بحذف فاء الكلمة في نحو وعد فمضارعهُ (يَعِدُ)، والأصل فيه (يَوْعِدُ) وقد حذفت الواو لتوسطها بين حركة الياء المفتوحة والعين المكسورة.أما إعلال القلب، فهو قلب حرف العلة حرف لسبب آخر لعلة يقتضي ذلك القلب، وهو كثير في اللغة وله مواضع، منها قلب الواو ألفاً في صياغة اسم الفاعل فمثلاً: الفعل (قال) قالوا إنّ أصله: (قَوَلَ) فوزنهما واحد وهو(فعل) وليس وزن (قال): (فال) كما ذهب بعض الصرفيين. فعند صياغة اسم فاعل من (قول) فيصير(قاوِل) على زنة (فاعِل) وهو الأصل، والفعل مُعَلٌّ في أصله فتقلب الواو همزة فيصبح (قاول): (قائل)، ووزنهما واحد (فاعِل). أما إذا كانت الواو غير معلّة فلا قلب حينئذ مثل: (عور) تصبح (عاوِر). وتسويغ إعلال (قال) كما يقول ابن جني هو أن الحرف المعتل متحرك فالواو متحركة بالفتح (قوَلَ) ثم عُلَّتْ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصلها السكون ولو كانت ساكنة لصحت الواو ولم تُعَلْ. أما إعلال التسكين فيحدث بنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح الذي قبله، ويحل السكون محل الحركة للتخفيف. فمثلاً (يَصُوْمُ) فاؤه متحركة وعينه ساكنة والقياس فيه (يَصْوُمُ كما في يَكْتُبُ. فنقلت حركة العين إلى الساكن

الصحيح الذي قبلها،وحل السكون محل الحركة للتخفيف وسيأتي هذا الكلام مفصلاً في مكان آخر من هذا الكتاب.

إعلال الحذف		إعلال القلب		إعلال التسكين	
وَجَدَ	يَجِدُ	بَايِع	بائع	يَبْيِعُ	يَبِيْعُ
فَعل	يَعِلُ	فاعل	فاعل	يَفْعِلُ	يَفِعْلُ

الإبدال في الميزان الصرفي :

(الإبدال) تغيير صرفي يطرأ على الكلمات العربية، ويكون إبدال حرف مكان آخر، بحيث يختفي الحرف الأول، ويعمد إلى الإبدال قصداً للمجانسة الصوتية بين أحرف الكلمة مخرجاً وصفة، مما يؤدي إلى سهولة النطق ويكون في الأفعال بصيغة: (افتعل)، وفي الأسماء بصيغة (افتعال). والميزان الصرفي لا يتأثر بما يحدث للكلمة من إبدال فهي توزن على ما كانت عليه ابتداءً. فعندما نصوغ من (وصل) فعلاً على زنة (افتعل)، فالحاصل من ذلك (إوتصل) ثم تبدل الواو تاء للتخفيف فتصبح (اتصل)، والحال نفسه في الفعل (ضرب) على زنة افتعل (اضترب)، ثم تبدل التاء طاءً للمجانسة الصوتية فتصير(اضطرب) والمصدر منه (اضتراب) ثم تبدل فتصير (اضطراب). وسيأتي هذا الكلام في موضع آخر من هذا الكتاب.

الكلمة	إوتعظ	إتّعظ	إزتهر	ازدهر
الوزن	افتعل	افتعل	افتعل	افتعل

القلب المكاني في الميزان الصرفي :

القلب المكاني ظاهرة لغوية لا يمكن إنكارها، لانتشارها في النطق العربي، وقد وصفها أحمد بن فارس بأنها من سنن العرب، وأكثر ما يكون من السماع والقياس فيه نادر، وقد يقع (القلب المكاني) في النطق

الخاطيء، كنطق الأطفال، ويُعرَّف القلب المكاني بأنه انتقال حرف أصلي من مكانه إلى مكان حرف أصلي آخر، وأكثر ما يكون في المعتّل والمهموز، وهذا الانتقال في مكان الأحرف في الكلمة يتبعه انتقال في الميزان الصرفي لتلك الكلمة، وقد أحصى الرضي أنواع (القلب المكاني) فوجدها خمسة أنواع، الأول: تقديم لام الصيغة على عينها نحو: (ناء يناءُ) في (نأى – ينأى). الثاني: تقديم اللام الأولى على العين في الرباعي نحو: (طَأمَنَ) والأصل: (طمأن)ومنه: (اطمأنَّ). الثالث: تقديم العين على الفاء نحو: (جاه) والأصل: (وجه). الرابع: تقديم اللام على الفاء نحو: (أشياء) والأصل (شيئاء). الخامس: تأخير الفاء بعد اللام نحو: (الحادي) والأصل: (الواحد).ولكيفية الاستدلال على القلب المكاني طرائق منها: الاشتقاق فمثلاً (جاه – عفل)، لأنّ أصله: (وجه– فعل) بدليل أكثر اشتقاقاتها مثل: التوجه والمواجهة، ويواجه، والتوجيه. ومنها أيضاً: التصحيح كما في (أيِس) (عفل) فلو لم يكن مقلوباً من (يَئِسَ) (فَعِلَ) لوجب إعلاله فيقال: (آسَ) لتحرك الياء وفتح ما قبلها. ومن الطرائق القلب القياسي وهو مطرد في الفعل المعتل المهموز اللام نحو:(جاء–شاء) فعند صياغة اسم الفاعل منه يكون (جائي) بقلب العين إلى موضع اللام، وإزالة الهمزة وهي في الأصل حرف العلة الألف (جايي) قلبت الياء همزة فكان وزن (جائي- فالع) وذهب الخليل بن احمد إلى أن القلب المكاني مقيس مطرد في صوغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف المهموز اللام. ومنها أيضاً قلة الاستعمال وندرته مثل: (آرام) جمع (رئم) وهو قليل الاستعمال و(أرآم) هو الأكثر استعمالاً على الأصل ووزنه (أفعال)، ثم قدّمت العين وهي الهمزة الثانية موضع الفاء، ثم سُهِّلت الهمزة،فصارت (آرام) بزنة (أعفال).

بئرٌ	أبئار	آبار	وَحَدَ	واحد	حادي
فعْلٌ	أفعال	أعفال	فَعَلَ	فاعل	عالف

وقد نفى بعض العلماء وقوع القلب المكاني في القرآن الكريم، بصرف النظر عن قراءاته ، في حين أثبته آخرون بالإشارة إلى قراءات قرآنية قرئت فتضمنت ألفاظاً فيها قلب مكاني. مثال ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ/ فصلت ٥١ ﴾، قرأ ابن عامر (اعرض وناء) قيل (ناء) مقلوب (نأى) وفي قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗا / يوسف ٨٠﴾، قرأ ابن كثير(إستايسوا) بوزن (استفعلوا) من (أيس) مقلوب من (يئس).

القسم الأوّلُ

تَصْريفُ الأَفْعَال

أبنية الأفعال

يُعدّ (الفعل) ركناً رئيساً من أركان الكلام العربي، وجزءاً مهماً من كينونته، فهو القسيم الثاني للاسم، وقد احتل الفعل في التعبير مكانة متميزة. فمتى أريد الإخبار عن الحدث وزمان وقوعه دعتنا الحاجة إلى تقديم الفعل على الاسم، لانّ الفعل- كما هو مقرّر عند النحويين- ما دلّ على حدث مقترن بزمن ماضٍ أو حاضرٍ أو استقبال،وقد تنوعت تقسيمات الفعل من أوجه مختلفة، فقسّم باعتبار دلالته الزمنية إلى فعل ماضٍ وفعل دالٍّ على الحال أو الاستقبال، وانضوى تحت هذين القسمين تصنيف الفعل نحوياً إلى ماضٍ ومضارع وأمرٍ، وقسّم باعتبار لزومه وتعدّيه إلى لازم و متعدٍّ، وقسّم باعتبار فاعله إلى فعل مبنيّ للمعلوم وفعل مبنيّ للمجهول، وقسم باعتبار بنيته الصرفية إلى فعل صحيح، وفعل معتلّ، ودرج تحت الأول الصحيح المضعف والفعل المهموز سواءً كانت الهمزة في موقع فائه أو عينه أو لامه، وصنّف المعتل إلى مثالٍ وأجوف وناقصٍ، ووقع بينهما المعتل بحرفين وهو اللّفيف المفرون أو المفروق. وسنعرض لتقسيمات الفعل بما يناسب دراستنا الصرفية، على النحو الآتي:

تقسيم الأفعال من حيث الصحة والاعتلال :

سلفت الإشارة إلى أن (الفعل) قسم صرفياً من حيث بنيته إلى قسمين رئيسين هما: الفعل الصحيح، والفعل المعتل، وكلّ من القسمين يتفرع إلى فروع محدّدة، وسنتناولها بالعرض والتفصيل كما يأتي:

أولاً: الفعل الصحيح : وهو الفعل الذي خلا من أحرف العلة، وهي: (الألف والواو والياء)، وهو على ثلاثة أنواع:

آ- **الفعل السالم :** وهو ما سلمت أصوله من أحرف العلة، والهمزة والتضعيف، فكل فعل سالم صحيح، وليس كل فعل صحيح سالماً، فالسالم فرع من الصحيح، وأمثلته كثيرة منها: (كتبَ، نهضَ، زرعَ، رحمَ، ندمَ، قَرُبَ، حسبَ، درسَ، فتحَ، ضربَ).

ب- **الفعل المهموز:** وهو الفعل الذي تكون الهمزة أحد أحرف بنيته، فإن كانت في موقع فائه سُمّي مهموز الفاء، نحو: (أخذَ – أكلَ – أمنَ) وإن كانت في موقع عينه سمي مهموز العين نحو: (سألَ، رأبَ، زأرَ)، وإن كانت في موقع لامه سمي مهموز اللام نحو: (قرأ، ذرأ، بدأ). وقد يكون المهموز محتوياً على حرف علّة مثل: (رأى و وَألَ..).

ج- **الفعل المضاعف أو (المضعّف):** ويسمى (الأصمّ) لشدّته، وينقسم قسمين الأول:(الثلاثيّ المضعّف): وهو ما كانت عينه ولامه من جنس حرف واحد، وهو صحيح كما في (مدَّ، دقَّ، حجّ) أو معتل كما في (ودَّ)، أو مهموز كما في (أزّ). ولا يعد الفعل مضاعفاً إذا ما كانت فاؤه ولامه من جنس حرف واحد مثل: (قلق). وسبب إلحاق (المضاعف) بالمعتلات كون حرف التضعيف يلحقه الإبدال مثل: (أمليتُ) بمعنى (أمللتُ) والحذف مثل: (ظَلْتُ) بمعنى (أضللتُ). والقسم الثاني هو الفعل الرباعي المضاعف وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى، وعينه ولامه الثانية من جنس حرف واحد مثل: (قلقل، وسوس، هلهل، بلبل).

ثانياً: الفعل المعتل: وهو ما كان أحد أحرفه الأصلية حرف علّة، وهو على أربعة أقسام هي:

أ- **الفعل المثال:** وهو ما كانت فاؤه حرف علّة واواً أو ياءً، فإذا كانت فاؤه واواً سمي المثال الواوي نحو:(وصل، وقع) وان كانت ياءً سمي المثال اليائي نحو:(يئع، يسر)، أما الألف فهي ساكنة والعربية لا تبتدىء بساكن، وسبب تسميته بالمثال، لأنه يماثل الفعل الصحيح في عدم إعلال ماضيه، ففاء المثال تماثل فاء الصحيح.

ب- **الفعل الأجوف:** وهو ما كانت عينه حرف علة مثل: (قام، صان، زان) ويسمى: (ذا الثلاثة) لانّ ماضيه مع إسناده إلى ضمير الرفع يكون على ثلاثة أحرف مثل: (قلتُ، صمنا.).

ج- **الفعل الناقص:** وهو ما كانت لامه حرف علّة، مثل :(غزا، سما، هدى، رمى، سعى)، وسمي ناقصاً لنقصان حرف العلة منه عند جزم

مضارعه وفعل أمره نحو: (لم يغزُ- لا ترمِ- لِتسعَ، اُغزُ- إرمِ- اسعَ)، ويسمى: (ذا الأربعة)؛ لأنّه عند إسناده إلى ضمير الرفع يكون على أربعة أحرف نحو : (غَزَوتُ، رَمَيْنا).

د- الفعل اللفيف: وهو الثلاثي الذي لا تخلو بنيته من حرفي علة، وهو نوعان:

آ. لفيف مفروق : وهو ما كان أوله وآخره حرفي علّة، وبينهما حرف صحيح، وسُمي (مفروقاً)، لانّ الحرف الصحيح يفرّق بين العلتين نحو (وعى و وقى).

ب. لفيف مقرون : وهو ما كان ثانيه وآخره حرفي علّة وأوله حرف صحيح، وسُمّي (مقروناً)؛ لاقتران العلتين معاً دون فارق نحو: (طوى، عوى).

إسناد الأفعال الصحيحة والمعتلة إلى الضمائر :

والمقصود بـ (إسناد الأفعال إلى الضمائر) تحويل جهة فاعلها فيه من الظاهر- أياً كان- إلى ضميره، والضمير ثلاثة أنواع: ضمير تكلّمٍ وضمير خطابٍ وضمير غيبةٍ. فعندما يسند الفعل إلى الضمير، فثمة تغييرات تطرأ على بنيته الصرفية قلباً أو حذفاً... ولا يقع فيه أيّ تغيير إذا كان مسنداً إلى فاعلٍ ظاهرٍ، أو ضمير مستتر. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الضمير المتصل بالفعل يعد جزءاً من تركيب الفعل، بحيث يصبحان وكأنهما في الشكل كلمة واحدة، ولكنّها في الحقيقة مكونة من الفعل وفاعله. والضمائر المتصلة هي:

١. (تُ) (تَ) (تِ): وتتصل بالماضي فقط، وتكون متأخرة عنه (أي لاحقة به)، فالرسم الأول لها تاء للمتكلم (كتبْتُ)، والرسم الثاني تاء للمخاطب (كتبْتَ)، والرسم الثالث تاء للمخاطبة (كتبْتِ).

٢. (نا): وتتصل بالماضي فقط، وتكون للمتكلم لأكثر من اثنين، أو للمتكلم المعظم نفسه، (كتبْنا) مذكراً كان أم مؤنثاً.

٣. (ا) **ألف الاثنين:** وتتصل بالأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) (كتبا،كتبتا، يكتبان، تكتبان، اكتبا).
٤. (وا) **واو الجماعة:** وتتصل بالأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) نحو: (كتبوا، يكتبون – تكتبون، اكتبوا).
٥. (نَ) **نون النسوة:** وتتصل بالأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر)، وتكون مفتوحة الحركة نحو:(كتبْنَ – يكتبْنَ – اكتبْنَ)
٦. (ي) **ياء المخاطبة:** وتتصل بالمضارع والأمر نحو: (تكتبِينَ – اكتبِي).

ووفق تصريف الأفعال وإسنادها إلى الضمائر، ينقسم الفعل إلى متصرف وجامد، ونعني بالمتصرف الذي يأتي منه صورة الماضي والمضارع والأمر، أما الجامد فهو الذي يلزم صيغة الفعل الماضي فقط، كما في فعلي المدح والذم (نِعْمَ و بِئْسَ) وفعلي النقصان (ليس) و (عسى). وسنعرض لاسنادات الضمائر إلى الأفعال بالتفصيل على النحو الآتي:

إسناد الفعل (الصحيح) :

إذا أُسند الفعل الصحيح إلى الضمائر، فانّه لا يحدث في بنيته الصرفية أي تغيير، سوى تغيير صوتي مفاده، أنّ الفعل عند اتصاله بالضمير المتحرك ستتوالى فيه أربع حركات ثلاث منها في الفعل، وواحدة في الضمير. وهذا غير مستساغ نطقاً في العربية، لذا يعمد إلى تسكين الحرف الأخير من الفعل مثل (كَتَبَ) فعند اتصاله بضمير الرفع يصير (كَتَبَتُ)، ثم نسكّن الباء لتوالي أربع حركات فتصير (كَتَبْتُ) وثمة تغيير صوتي آخر يقع في إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع الساكنة، وهي (ألف الاثنين و واو الجماعة وياء المخاطبة) وهو أن نسبق هذه الضمائر بحركات تناسبها، فالضمة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، كما في (كتبُوا) تضم الباء، وفي (تكتبانِ) تفتح الباء، وفي

(تكتبِيْنَ) تكسر الباء، وإليك الجدول الآتي لبيان هذه الأحوال لإسناد الفعل الصحيح (نصر) إلى الضمائر:

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه	الفعلُ	وزنه	الفعل	وزنه
للمتكلم	إنا نحن	نصرتُ نَصَرْنا	فعلتُ فعلنا	انصرُ ننصرُ	أفعلُ نفعلُ		
للمخاطب	أنتَ أنتما انتم	نصرْتَ نصرتُما نصرتمَ	فعلتَ فعلتُما فعلتم	تنصرُ تنصرانِ تنصرُون	تفعل تفعلانِ تفعلون	انصرْ انصرا انصروا	افعلْ افعلا افعلوا
للمخاطبة	أنت أنتما انتنَّ	نصرْتِ نصرتُما نصرتُنَّ	فعلتِ فعلتُما فعلتُنَّ	تنصرِين تنصران تنصرْنَ	تفعلين تفعلانِ تفعلْنَ	انصري انصرا انصرْنَ	افعلي افعلا افعلْنَ
للغائب	هو هما هم	نصرَ نصرا نصروا	فعل فعلا فعلوا	ينصرُ ينصران ينصرون	يفعلُ يفعلانِ يفعلون		
للغائبة	هي هما هنّ	نصرتْ نصرتا نصرْنَ	فعلتْ فعلتا فعلْنَ	تنصرُ تنصران ينصرْنَ	تفعل تفعلانِ يفعلْنَ		

إسناد الفعل (المهموز) :

لا يحدث للفعل المهموز بأنواعه الثلاثة (مهموز الفاء ومهموز العين، ومهموز اللام) تغيير حال إسناده إلى الضمائر، إلاّ أن همزة الأمر في مهموز الفاء أو العين قد تحذف تخفيفاً نطقياً، شرط ان يكون هذا الفعل في

ابتداء الكلام دون دَرْجِهِ.فنقول في (أأخذْ ← خُذْ)، وفي (أسألْ ← سَلْ)، وكذا تحذف همزة الفعل: (رَأى) في المضارع والأمر: (يرى و ره)، والأصل: (يَرْأى) نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لسكونها مع ما بعدها. وكذلك إذا اجتمعت همزتان في المضارع، أبدلتا مدّاً مثل: (أأخذُ تصبح آخذُ)، ولا يؤثر هذا في الميزان، ولتوضيح ذلك إليك الجداول الآتية وأولها جدول إسناد الفعل (أمر) المهموز الفاء:

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه	الفعل	وزنه	الفعل	وزنه
للمتكلم	إنا	أمرْتُ	فعلتُ	آمرُ	أفعلُ		
	نحن	أمرْنا	فعلْنا	نأمرُ	نفعلُ		
للمخاطب	أنتَ	أمرْتَ	فعلْتَ	تأمرُ	تفعلُ	مُرْ	عل
	أنتما	أمرتُما	فعلتُما	تأمرَان	تفعلان	مُرَا	عُلاَ
	انتم	أمرتُم	فعلتُم	تأمرُون	تفعلُونَ	مُروا	علوا
للمخاطبة	أنتِ	أمرْتِ	فعلتِ	تأمرين	تفعلين	مُري	عُلى
	أنتما	أمرتُما	فعلتما	تأمران	تفعلان	مُرا	عُلا
للغائب	هو	أمَرَ	فَعَلَ	يأمرُ	يفعل		
	هما	أمرا	فعلا	يأمران	يفعلان		
	هم	أمروا	فعلوا	يأمرون	يفعلون		
للغائبة	هي	أمرَتْ	فعلَتْ	تأمرُ	تفعل		
	هما	أمرتا	فعلتا	تأمران	تفعلان		
	هنّ	أمرْنَ	فعلْنَ	تأمرْنَ	تفعلْنَ		

والثاني جدول إسناد الفعل (سأل) المهموز العين

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه	الفعل	وزنه	الفعل	وزنه
للمتكلم	أنا	سألتُ	فعلتُ	أسألُ	أفعل		
	نحن	سألنا	فعلنا	نسألُ	نفعل		
للمخاطب	أنتَ	سألْتَ	فعلتَ	تسألُ	تفعلُ	سلْ	فلْ
	أنتُما	سألتُما	فعلتما	تسألان	تفعلانِ	سلا	فلا
	أنتُم	سألتُم	فعلتُم	تسألونَ	تفعلُونَ	سلوا	فلوا
للمخاطبة	أنتِ	سألْتِ	فعلتِ	تسألين	تفعلين	سلي	فلي
	أنتما	سألتما	فعلتما	تسألان	تفعلان	سلا	فلا
	انتنَّ	سألْتُنَّ	فعلتنَّ	تسألْنَ	تفعلْنَ	سلْن	فلْنَ
للغائب	هو	سألَ	فعل	يسألُ	يفعلُ		
	هما	سألا	فعلا	يسألانِ	يفعلان		
	هم	سألوا	فعلوا	يسألون	يفعلون		
للغائبة	هي	سألَتْ	فعلَتْ	تسألُ	تفعلُ		
	هما	سألتا	فعلتا	تسألان	تفعلان		
	هنّ	سألْنَ	فعلْنَ	يسألْنَ	يفعلْنَ		

و يجوز في الفعل (سَألْ) بصيغة الأمر أن نقول (أسألْ) بزنة (افعلْ) أو (سَلْ) بزنة (فَلْ) وكذلك (اسألا) بزنة (افعلا) و (اسألوا) بزنة (افعلوا) و (اسألي) بزنة (افعلي) و (اسألن) بزنة (افعلن) .

الثالث : جدول إسناد الفعل (بَدَأَ) المهموز اللام

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه	الفعلُ	وزنه	الفعل	وزنه
للمتكلم	أنا	بدأتُ	فعلْتُ	أبدَأُ	أفعلُ		
	نحن	بدأنا	فعلنا	نبدأُ	نفعلُ		
للمخاطب	أنتَ	بدأْتَ	فعلتَ	تبدأُ	تفعلُ	إبدَأْ	إفعلْ
	أنتُما	بدأتُما	فعلتُما	تبدآن	تفعلان	إبدآ	إفعلاَ
	أنتُم	بدأتُم	فعلتُم	تبدأون	تَفعلُونَ	ابدأوا	إفعلوا
للمخاطبة	أنتِ	بدأْتِ	فعلتِ	تبدأين	تفعلين	ابدأي	إفعلي
	أنتما	بدأتما	فعلتُما	تبدآن	تفعلان	ابدأا	إفعلا
	انتنَّ	بدأتُنَّ	فعلتُنَّ	تبْدَأْنَ	تفعلْنَ	ابدأْن	إفعلْنَ
للغائب	هو	بَدَأَ	فعل	يبدأُ	يفعلُ		
	هما	بَدَآ	فعلا	يبدآنِ	يفعلان		
	هم	بدأوا	فعلوا	يبدأونَ	يفعلون		
للغائبة	هي	بدأَتْ	فعلت	تبدَأ	تفعلُ		
	هما	بدأتا	فعلتا	تبدآن	تفعلان		
	هنّ	بدأنَ	فعلْنَ	يبدأنَ	يفعَلْنَ		

إسناد الفعل (المضعّف) :

سلفت الإشارة إلى أنّ الفعل المضعف ما أدغمت فيه العين مع اللام مثل: (ظَنَّ) الذي أصله (ظَنَنَ)، وعند إسناده إلى الضمائر ثلاثياً كان أم مزيداً مثل: (استمدّ) يجب فك إدغامه إذا كان ماضياً متصلاً بضمير رفع

متحرك مثل: (مددتُ- استمددتُ) ويبقى الإدغام إذا اتصل به ضمير رفع ساكن مثل: (مَدّا – مدّوا – مدّي)، و تاء التأنيث (مَدَّتْ).
أما المضارع فيفك إدغامه إذا اتصلت بـه نـون النسـوة :(يـرددْنَ – يستمددْنَ)، وإذا كان مجزوماً جاز فيه الإدغام وفكُّه نحو: (لم يردَّ – لم يردْ). أما مضاعف الرباعي فلا يحدث فيه أيُّ تغيير عند إسـناده إلـى الضمائر. وبيان هذا كلّه في هذا الجدول المتضمن إسناد المضعّف (ظنَّ) إلى الضمائر المتنوعة المشار إليها

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه	الفعلُ	وزنه	الفعل	وزنه
للمتكلم	أنا	ظننْتُ	فعلْتُ	أظنُّ	أفعلُ		
	نحن	ظننّا	فعلنا	نظنُّ	نفعل		
للمخاطب	أنتَ	ظننْتَ	فعلتَ	تظنُّ	تفعلُ	ظُنَّ	فع
	أنتُما	ظننتما	فعلتما	تظنّانِ	تفعلان	ظُنّا	فعلا
	انتُم	ظننْتُم	فعلْتُم	تظنّونَ	تَفعلُونَ	ظنّوا	فعلوا
للمخاطبة	أنتِ	ظَنَنْتِ	فَعلتِ	تظنّينَ	تفعلين	ظُنّي	فعلي
	أنتما	ظننتُما	فعلتما	تظنّان	تفعلان	ظنّا	فعلا
	انتنَّ	ظننتُنَّ	فعلتُنَّ	تظنُّنَ	تفعلَّنَ	إظننَّ	افعلن
للغائب	هو	ظَنَّ	فَعَلَ	يظنُّ	يفعل		
	هما	ظنّا	فعلا	يظنّانِ	يفعلان		
	هم	ظنّوا	فعلوا	يظنّونَ	يفعلون		
للغائبة	هي	ظنّتْ	فَعلتْ	تَظنُّ	تفعلُ		
	هما	ظنّتا	فعلتا	تظنّان	تفعلان		
	هنّ	ظَنَنَّ	فَعَلْنَ	يظننَّ	يفعلْنَ		

ويجوز في أمر المضعف ثلاثة أوجه، (ظُنَّ، ظُنْ، أُظْنُنْ) بزنات (فُعَّلْ، فُعْ، افعلْ).

إسناد الفعل (المثال) :

المثال – كما قيل سابقاً – أما واويٌّ أو يائيٌّ، وتحذف فاء الواوي في المضارع والأمر والمصدر مثل: (وعد– يعد– عدْ– عدة)، إلاّ ما كان مضموم العين نحو: (يوجُه) أو مفتوحها نحو: (يوجَل) فلا يقع فيه حذف.

أما اليائيّ فلا يقع الحذف في حال أي من أحوال إسناده إلى الضمائر، وفي الجدول الآتي بيان لأحوال إسناد الفعل المثال (وعد) إلى الضمائر:

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه	الفعلُ	وزنه	الفعل	وزنه
للمتكلم	أنا	وَعَدْتُ	فَعلتُ	أَعِدُ	أَعِلُ		
	نحن	وعدْنا	فعلنا	نَعِدُ	نَعِل		
للمخاطب	أنتَ	وَعَدْتَ	فَعَلْتَ	تَعِدُ	تَعِل	عِدْ	عل
	أنتُما	وَعَدْتُما	فعلْتُما	تعدان	تعلان	عدا	علا
	انتُم	وعَدْتُم	فعلْتُم	تعدون	تعلون	عدوا	علوا
للمخاطبة	أنتِ	وعَدْتِ	فَعلْتِ	تعدِيْنَ	تعلِينَ	عِدي	علي
	أنتما	وعدْتُما	فعلتما	تعدان	تعلان	عدا	علا
	انتُنَّ	وعدْتُنَ	فعلتُنَّ	تَعِدْنَ	تَعِلْنَ	عِدْنَ	علْنَ
للغائب	هو	وعد	فعل	يعد	يعل		
	هما	وعدا	فعلا	يعدانِ	يعلان		
	هم	وعدوا	فعلوا	يعدون	يعلون		
للغائبة	هي	وعدتْ	فعلت	تَعِدُ	تَعِل		
	هما	وعدتا	فعلتا	تعدان	تعلان		
	هُنَّ	وعدْنَ	فعلن	يعدْنَ	يعلن		

إسناد الفعل (الأجوف) :

إذا أسند الفعل الأجوف الماضي إلى ضمير رفع متحرك (نا) المتكلمين، حذفتْ عينه كما في (قال) – (قُلْنا) أما إذا أُسند إلى ضمير رفع ساكن فهي لا تحذف نحو: (قاما)، وتحذف إذا كان الفعل مضارعاً مجزوماً والأمر يقاس عليه في مفرده. وكذلك إذا اسند المضارع إلى نون النسوة (لم يَقلْ، قُلْ، يَقُلْنَ)، والمزيد ينطبق عليه ما انطبق على المجرد مثل: (أقمْتُ) من (أقام)، و(أستقمْتُ) من أستقام. أما إذا كان ثانيه حرف علة متحركاً فلا يقع الحذف كما في (عَورَ) و(غَيِدَ). والجدول يوضح أحوال إسناد الفعل الأجوف (فاز) إلى الضمائر:

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه	الفعل	وزنه	الفعل	وزنه
للمتكلم	أنا	فُزْتُ	فُلْتُ	أفُوزُ	أفعلُ		
	نحن	فُزنا	فُلنا	نَفُوزُ	نفعلُ		
للمخاطب	أنتَ	فُزْتَ	فُلتَ	تفوزُ	تفعل	فُزْ	فُلْ
	أنتُما	فُزْتُما	فُلتُما	تفوزان	تفعلان	فُوزَا	فعُلاَ
	انتُم	فُزتُم	فُلتُم	تفوزون	تفعلون	فوزوا	فعلوا
للمخاطبة	أنتِ	فُزْتِ	فُلْتِ	تفوزينَ	تفعلينَ	فوزي	فعلي
	أنتُما	فُزتما	فُلتما	تفوزان	تفعلان	فوزا	فعلا
	انتُنَّ	فُزْتُنَ	فُلتُنَّ	تَفُزْنَ	تفلْنَ	فُزْنَ	فُلْنَ
للغائب	هو	فاز	فعل	يفوز	يفعل		
	هما	فازا	فعلا	يفوزان	يفعلان		
	هم	فازوا	فعلوا	يفوزون	يفعلون		
للغائبة	هي	فازَتْ	فعلت	تفوز	تفعل		
	هما	فازتا	فعلتا	تفوزان	تفعلان		
	هُنَّ	فزْنَ	فلْنَ	يفُزْنَ	يفلنَ		

إسناد الفعل (الناقص) :

الفعل الناقص هو ما كان منتهياً بحرف علّة، يكون ذلك الحرف ألفاً في ماضيه دائماً، وبمضارعه نعرف انقلاب تلك الألف عن واو أو ياء.مثل: (غزا ← يغزو، رمى← يرمي، سعى← يسعى)،وإذا أسندنا الفعل الناقص إلى الضمائر فعلينا النظر إلى بنيته الصرفية الماضوية و المضارعية و الأمرية على النحو الآتي:

(*) الفعل الماضي الناقص :

آ- إذا كان مسنداً إلى واو الجماعة حذفت لامه ، ويفتح ما قبل الـواو إذا كان المحذوف ألفاً مثل: (سَمَوُا - سَعَوا).أو يضم ما قبل الـواو إذا كان المحذوف واواً أو ياءً، مثل: (سَرُوا، رَضُوا).

ب- إذا كان مسنداً إلى ضمير رفع متحرك فلا يحذف منه شـيء مثـل (سَرَوْتُ، بَقِيْتُ)، وكذلك إذا أسند إلى ألف الاثنين مثل:(سَرَوا - بَقِيا)، وينظر إلى لامه فان كانت ألفاً ردّت إلى أصلها إن كانت ثالثة، وقلبت ياءً إن كانت رابعة فصاعداً.

ج- إذا اتصلت تاء التأنيث بالماضي الناقص، فان كانت لامه واواً أو ياءً بقيتْ على حالها مثل:(سرو - سَرَوَتْ) و(رضي - رَضِـيَتْ)، وإن كانت ألفاً حذفت مثل: (سما - سَمَتْ، أعطى - أعطَتْ)، وفي الجدول الآتي بيان لأصول هذه الأسانيد :

الضمير		الفعل الماضي		الضمير		الفعل الماضي	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه	نوعه	صيغته	الفعل	وزنه
للمتكلم	أنا	غزوتُ	فَعلتُ	للمتكلم	أنا	رميتُ	فعلتُ
	نحن	غزونا	فعلنا		نحن	رمينا	فعلنا
للمخاطب	أنتَ	غزَوْتَ	فَعَلْتَ	للمخاطب	أنتَ	رميْتَ	فعلت
	أنتُما	غزوتما	فعلتُما		أنتُما	رميتما	فعلتما
	انتُم	غزوتم	فعلتم		انتم	رميتُم	فعلتم

للمخاطبة	أنتِ أنتما انتُنَّ	غزوتِ غزوتما غزوتُنَّ	فَعلْتِ فعلتما فعلتُنَّ	للمخاطبة	أنتِ أنتما انتنَّ	رميْتِ رميتُما رميتنّ	فعلْتِ فعلتما فعلتنّ
للغائب	هو هما هم	غزا رميا غَزَوْا	فعل فعلا فعوا	للغائب	هو هما هم	رمي غَزَوَا رموا	فعل فعلا فعوا
للغائبة	هي	غَزَتْ	فَعَتْ	للغائبة	هي	رَمَتْ	فعتْ
	هما	غزتا	فعتا		هما	رمتا	فعتا
	هُنَّ	غزوْن	فَعلْنَ		هنّ	رميْنَ	فعلن

(*) الفعل المضارع الناقص:

أ – إذا أُسند المضارع الناقص إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة حذفت لامه، ويبقى ما قبله مفتوحاً إذا كان المحذوف ألفاً، مثل:(تسعى– تَسْعَون – تَسْعَينَ)، ويضمُّ ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء إذا كان المحذوف واواً أو ياءً مثل:(يدعو– يدعُون– تدعِين) و(يرمي– يرمُون– ترمِين)

ب– إذا أسند المضارع الناقص إلى نون النسوة أو ألف الاثنين، وكانت لامه واواً أو ياءً، لا يحدث فيه أي تغيير مثل: (يدعو – يَدعُوْنَ– يدعوان) و(يرمي – يرمِيْنَ يرميان). وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياءً، مثل: (يسعى– يسعيْن – يسعيان). وفي الجدول الآتي بيان لهذه الأصول من التغيير:

الضمير		الفعل المضارع	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه
للمتكلم	أنا	أغزو	افعل
	نحن	نغزو	نفعل
للمخاطب	أنتَ	تغزو	تفعل
	أنتُما	تغزوان	تفعلان
	انتُم	تغزون	تفعون
للمخاطبة	أنتِ	تغزين	تفعين
	أنتما	تغزوان	تفعلان
	انتُنَّ	غزوتن	تفعلن
للغائب	هو	يغزو	يفعل
	هما	يغزوان	يفعلان
	هم	يغزون	يفعلن
للغائبة	هي	تغزو	تفعل
	هما	تغزوان	تفعلان
	هُنَّ	يغزونَ	يفعلن

الضمير		الفعل المضارع	
نوعه	صيغته	الفعل	وزنه
للمتكلم	أنا	أرمي	أفعلُ
	نحن	نرمي	نفعلُ
للمخاطب	أنتَ	ترمي	تفعل
	أنتُما	ترميان	تفعلان
	انتم	ترمون	تفعون
للمخاطبة	أنتِ	ترمين	تفعين
	أنتما	ترميان	تفعلان
	انتنَّ	ترمين	تفعلْنَ
للغائب	هو	يرمي	يفعل
	هما	يرميان	يفعلان
	هم	يرمون	يفعون
للغائبة	هي	ترمي	تفعل
	هما	ترميان	تفعلان
	هنّ	يرمينَ	يفعلْنَ

(*) فعل الأمر:

حكم فعل الأمر الناقص حكم الفعل المضارع الناقص المجزوم، الذي تحذف لامه لدى إسناده إلى الضمائر، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي:

الضمير		الفعل		الضمير		الفعل	
نوعه	صيغته	فعل الأمر	وزنه	نوعه	صيغته	فعل الأمر	وزنه
للمخاطب	أنتَ	اُغزُ	أفعُ	للمخاطب	أنتَ	أرمِ	أفْعِ
	أنتُما	اغزوا	إفعلاَ		أنتُما	إرميا	إفعلا
	انتُم	اغزوا	افعوا		انتم	إرموا	افعوا
للمخاطبة	أنتِ	اغزي	افعي	للمخاطبة	أنتِ	إرمي	إفعي
	أنتما	اغزوا	افعلاَ		أنتما	ارميا	افعلا
	انتُنَّ	اغزوْنَ	إفعلن			ارميْنَ	إفعلن

إسناد الفعل (اللفيف المفروق) :

تجرى على الفعل (اللفيف المفروق) أحكام الفعل المثال لمشاركته إياه في اعتلال فائهما، وأحكام الفعل الناقص لاعتلال لامهما في المواضع التي تحذف فيها الفاء واللام كما أشير إلى ذلك آنفاً، ويتضح هذا التغيير في الجدول الآتي:

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل الماضي	وزنه	الفعل المضارع	وزنه	فعل الأمر	وزنه
للمتكلم	أنا	وفيتُ	فعلْتُ	أفي	أعلُ		
	نحن	وفينا	فعلْنا	نفي	نعل		
للمخاطب	أنتَ	وفيتَ	فعلْتَ	تفي	تعل	فِ	عِ
	أنتُما	وفيتما	فعلتُما	تفيانِ	تعلانِ	فيا	علا
	انتُم	وفيتم	فعلتُم	تفُوْنَ	تعون	فوا	عوا
للمخاطبة	أنتِ	وفيت	فعلْتِ	تفين	تعين	في	عي
	أنتما	وفيتُما	فعلتُما	تفيان	تعلان	فيا	علا
	انتُنَّ	وفيتُنَّ	فعلتُنَّ	تفيْنَ	تعلْنَ	فيْنَ	علْنَ

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل الماضي	وزنه	الفعل المضارع	وزنه	فعل الأمر	وزنه
للغائب	هو هما هم	وفى وفيا وفوا	فعل فعلا فعوا	يفى يفيان يفوْنَ	يعل يعلان يعونَ		
للغائبة	هي	وَفَتْ	فَعَتْ	تفي	تعل		
	هما	وفيتا	فعلتا	تفيان	تعلان		
	هُنَّ	وفيْنَ	فعلن	يفيْنَ	يعلْنَ		

إسناد الفعل (اللفيف المقرون) :

تجري على الفعل (اللفيف المقرون) أحكام الفعل الناقص، لمشاركته إياه في اعتلال لامهما فحسب. ويتضح هذا التغيير في الجدول الآتي:

الضمير		الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر	
نوعه	صيغته	الفعل الماضي	وزنه	الفعل المضارع	وزنه	فعل الأمر	وزنه
للمتكلم	أنا نحن	شويت شوينا	فعلت فعلنا	أشوي نشوي	أفعل نفعل		
للمخاطب	أنتَ أنتُما انتُم	شَوَيْتَ شَوَيْتُما شويتُم	فَعَلْتَ فعلتما فعلتم	تشوي تشويان تشوون	تفعل تفعلان تفعون	أشوِ اشويا اشووا	أفعِ أفعلا افعلوا
للمخاطبة	أنتِ انتُما انتُنَّ	شويْتِ شويتُما شويْتُنَّ	فَعَلْتِ فعلتما فعلتنّ	تشوين تشويان تشويْنَ	تفعين تفعلان تفعلن	اشوي اشويا اشوين	أفعي إفعلا افعلن
للغائب	هو هما	شوى شويا	فعل فعلا	يشوي يشويان	يفعل يفعلان		
للغائبة	هي	شوَتْ	فعتْ	تشوي	تفعل		
	هما	شوتا	فعتا	تشويان	تفعلان		
	هُنَّ	شوين	فعلن	يشوَيْنَ	يفعلن		

تقسيم الأفعال من حيث التجرّد والزيادة

لقد دلّ الاستقراء اللغوي على أن الأفعال من حيث تكوينها البنيوي قسمان (الأفعال المجردة)، ونعني بها الأفعال التي تكون جميع حروفها أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريفها بغير علّة، وتعرفُ أصالة الحرف بأنّك لو أسقطتَ أيّ حرف من حروف تلك الأفعال يختل معناها ويفسد، هذه الأفعال نوعان:أفعال ثلاثية مجردة، وهي ما تكون من ثلاثة أحرف أصلية، لا يستغنى عن أيّ منها، مثل: (كتبَ، وعدَ، سعَى...)، وأفعال رباعية مجردة وهي ما تكوّن الواحد منها من أربعة أحرف أصلية لا يستغنى عن أيّ منها مثل: (دحرجَ- بعثرَ- زلزلَ...). وأكثر ما تكون عليه الأفعال المجردة أربعة أحرف، إذ ليس في العربيّة أصل خماسي في الأفعال.

أبواب الفعل الثلاثي المُجَرَّد :

للفعل الثلاثي المجرد باعتبار حركة عين ماضيه ثلاثة أبواب،الأول: تكون عين الماضي فيه مفتوحة مثل (نصَر- ضرَب- فتَح)، الثاني: تكون عين الماضي فيه مضمومة مثل (كرُم- عظُم)، الثالث: تكون عين الماضي فيه مكسورة مثل (فرِح- حسِب) و باعتبار النظر إلى حركة عين المضارع بترك أحرف المضارعة تكون للفعل الثلاثي المجرد ستة أبواب، وقد جمع وصفها في قول الشاعر:

فتح ضم فتح كسر فتحتان كسر فتح ضم ضم كسرتان

وتكون فاء الفعل في الأبواب الستة مفتوحة أبداً، هذا إذا كان الفعل مبنياً للمعلوم، أمّا إذا كان مبنياً للمجهول فله وزن واحد هو (فُعِل) مضموم الفاء، مكسور العين في الماضي. ولا دخل لحركة (اللام) في أيّ من الأوزان:

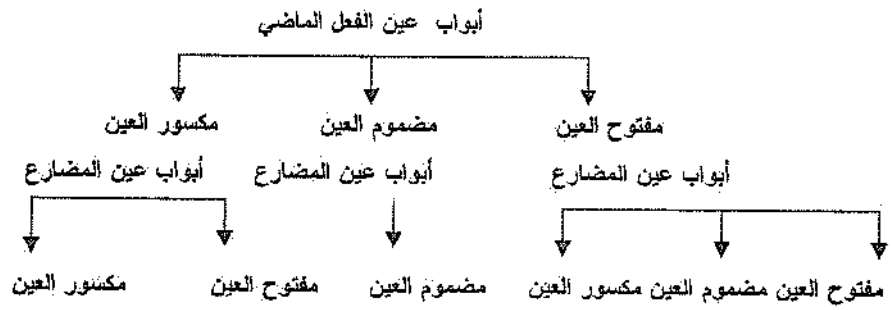

الباب الأول:

وهو ما كان مفتوح العين في الماضي، ومضمومها في المضارع، ويسمى باب (نصَر- ينصُر)، وأفعاله لازمة ومتعدية، والأغلب فيها المتعدية، وتأتي أفعاله من الصحيح مثل: (كتَب- يكتُب، أمَر- يأمُر، سكَب- يسكُب.)، أومن المعتل الأجوف مثل: (قال- يقُول، عاد- يعود، زال- يزول) ومن الناقص مثل: (سما- يسمو، علاَ- يعلو، نما- ينمو).

كما يأتي من كلّ فعل ليس في عينه أو لامه حرف حلق وهي (الهمزة، الهاء، الحاء، الخاء، العين، الغين) مثل: (عكَف- يعكُف، فسَق- يفسُق، عرَش- يعرُش).

الباب الثاني:

وهو ما كان مفتوح العين في الماضي، ومكسورها في المضارع، ويسمى باب (ضرَب- يضرِب)، وأفعاله لازمة ومتعدية.وتأتي أفعاله من الصحيح، مثل: (جلَس- يجلِس، رجَع- يرجِع...)، أو من المضعّف اللازم مثل: (فرَّ- يفِرُّ، شذَّ - يشِذُّ) . أو من الفعل المعتلة فاؤه مثل:(وعد - يعِد، وصَل- يصِل) أو عينه (يائي) مثل: (جاء- يجِيء، سار- يسِير) أو لامه مثل:(جرى- يجرِي، قضى- يقضِي).

الباب الثالث:

وهو ما كان مفتوح العين في الماضي والمضارع معاً، ويسمى بـاب (فتَح- يفتَح)، وأفعاله لازمة ومتعدية، وتأتي من الصحيح مثل: (منَـع- يمنَع، منَح- يمنَح...)، ومن المعتل أيضاً مثل: (وضَع- يضَع، وَهَـلَ- يَوْهَل، سَعَى- يَسْعَى...). ويكثر في أفعال هذا الباب ما كان ثانيه وثالثـه حرفَ حلق مثل: (سحَب- يسحَب، ذهَب- يذهَب، سأل- يسأَل) (بـدَأ- يبدَأ، قرأ- يقرَأ...)،

الباب الرابع:

وهو ما كان مكسور العين في الماضي، ومفتوحها فـي المضـارع، ويسمى باب (فرِح- يفرَح)، وأكثر أفعاله لازمة وأقلها متعّد، تدل علـى معاني الفرح والحزن والأسقام والعيوب والألوان والحلية.. وتجيء مـن الصحيح مثل: (علِم- يعلَم، حزِن- يحزَن، عرِج- يعرَج،عطِش- يعطَش، حمِر- يحمَر...)، ومن المعتل أيضاً مثل (وجِل- يوجَل، عوِر- يعـوَر، نام- ينَام، يسِر- ييسَر،صدِي- يصدَى، نسِي- ينسَى...).

الباب الخامس:

وهو ما كان مضموم العين في الماضي والمضارع معاً، ويسمى باب (كرُم- يكرُم)، وأفعاله لازمة وقد تكون متعدية، لأنّها تدل على الأوصاف والسجايا- خِلْقَة أو اكتسابا-، ولا يدخل في هذا الباب الأجوف اليائي ولا الناقص اليائي، وذلك لأن مضارع (فُعُل) لا يكون إلاّ (يَفعُل) بالضم لا غير، تأتي أفعال هذا الباب من الصحيح مثل: (حسُن- يحسُن، شـرُف- يشرُف، حلُم- يحلُم) ومن المعتل مثل: (وسُم- يوسُم، وجُـه- يوجُـه، يسُر- ييسُر، سَرُو- يسرُو).

الباب السادس:

وهو ما كان مكسور العين في الماضي والمضارع معاً، ويسمى بـاب (حسب- يحسب)، وأفعاله قليلة يأتي معظمها مثـالاً أي (معتـل الأول)، ومن صحيحها: (يئس- ييئس أو ييأس ،نعِم- ينعِم أو ينعَم...) ومن معتلها (ورث- يرث ، ورع- يرع ، وثق- يثق...).

أما الفعل الرباعي المجرد:

فقد أسلفنا الإشارة إلى وزنه الواحد ، وهو (فَعْلَلَ) مثـل: (دحـرجَ- بعثرَ- وسوسَ) ومنه الكلمات الأفعال مثل: (حمدلَ- بسملَ-حوقلَ- وما شاكل).

الفعل المزيد:

هو الفعل الذي زيد فيه حرف أو أكثر على أصوله المجردة الثلاثية أو الرباعية ، وأكثر ماتنتهي إليه الزيادة ستة أحرف، ولا يقع تجاوزهـا إلاّ بـ (س)، أو بتاء التأنيث أو بنون التوكيد. والزيادة في الأفعال، وكذا في الأسماء محكومة بالسماع عن العرب، والأغلب في الزيادة أن تأتي فـي أبواب الفعل الثلاثي المجرد، ويقل مجيئها من غيره. ولمّا كانـت هـذه الزيادة لفظية، فإنها ستؤدي إلى زيادة معنوية، إذ القاعدة تقول: (كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى). فصيغة (فعل) مثلاً تدل على المعنى المجرد للفعل، فإذا أردنا أنْ نزيد معنى آخر على هذه الصيغة الأم، فـإنّ المعنى الجديد يتأتى لنا من الحرف الزائد كما في (فعّل) دلالة على معنى التكثير أو المبالغة بالفعل، والذي أحدث هذا المعنى هو تضعيف العـين. وسنبيّن معاني الصيغ المولّدة بطريق الزيادة وكما يأتي:

أولاً: الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد:

وله ثلاث صيغ: ١- أفعلَ ٢- فَعّلَ ٣- فاعَل.

١- صيغة (أفعَلَ)

وترد لمعانٍ متعددة منها:

أ- التعدية: وهو المعنى الغالب لهذه الصيغة، إذ يتعدى الفعل اللازم إلى المفعول بالهمزة، وهو قياس في الفعل اللازم مثال ذلك: (قعد الرجل وأقعدته، وكثُر المال و أكثرته، فرح الرجل وأفرحته). وإذا كان الفعل متعدياً لمفعول واحد فبالهمزة يصبح متعدياً إلى مفعولين نحو: (أعطى الغني الفقير ثوباً)، أو إذا كان متعدياً لاثنين فيها يصبح متعدياً إلى ثلاثة نحو: (أعلمتُ زيداً العلمَ نافعاً).

ب- الدخول في الزمان أو المكان الذي هو أصل الفعل، ومثال الزمان: (أحرم الرجل، دخل في الشهر الحرام، وأفجر، دخل في وقت الفجر..)، ومثال المكان: (أعرق: إذا أتى العراق، وأشأم: إذا أتى الشام، وأغرب: إذا اتّجه غرباً...).

جـ- الصيرورة وهي اكتساب الفاعل لشيء من لفظ الصيغة مثل: (أبلح النخل: صار ذا بلح، وأتمر الرجل: صار ذا تمر، وأيفع الغلام: صار يافعاً، وألبنت الشاة: صارت ذات لبن).

د- السلب والإزالة، مثل: (أعجمتُ الكتاب: أزلتُ عجمته، وأقذيتُ عينيه: أزلتُ قذاهما...).

هـ- الاستحقاق أو (الحينونة) مثل: (أحصد الزرعُ: حان وقت حصاده أو استحق، وأقطف الكَرْمُ: حان أن يقطف أو استحقّ).

و- وجود الشيء على صفة: مثل:(أعظمتُ زيداً، وجدته عظيماً، أكرمت خالداً، وجدته كريماً...) .

ز- الكثرة والمبالغة، ومثل: (أشجر البستانُ: كثر شجرُه).

٢- صيغة (فعّل)

وترد لمعانٍ متعددة منها :

أ- التكثير والمبالغة: وهو المعنى الأكثر شيوعاً في الصيغة المذكورة ، والأغلب في فعّل أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل، مثل: (طوّف في البلاد: أكثر التطوّف فيها وبالغ، ومزّق الكتاب: بالغ في تمزيقه...).

ب- التعدية: وذلك إذا كان الفعل لازماً فالتضعيف يصبح متعدياً مثل: (فرِح الطفل، وفرّحتُ الطفلَ) وإذا كان متعديا لواحد يتعدى لاثنين مثل: (فهِم الطلاب الدرس، وفهّم المدرس الطلاب الدرس).

ج- النسبة: وهو نسبة المفعول إلى أصل الفعل، مثل: (ظلّمْتُهُ: نسبته إلى الظلم، فسّقته: نسبته إلى الفسق...).

د- الإزالة، مثل: (قشّرتُ التفاحة: أزلتُ قشرتها...).

هـ- الصيرورة: مثل: (حجّر الطين: صار حجراً، ورّق الشّجر:صار ذا ورق).

و- النحت وهو يشبه أنْ يكون اختزالاً حرفياً من العبارة الطويلة مثل: سبّح الرجل، إذا قال : سبحان الله، سلّم: إذا قال: السلام عليكم...).

٣- صيغة (فاعَل) :

وترد لمعانٍ متعددة منها :

أ- المشاركة: وهو أشهر معاني الصيغة المذكورة، وقد قال سيبويه (اعلم أنّك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه) مثل: (قاتلنا الأعداءَ، خاصمتُ الأشرار، جادلتُ السفهاء...).

ب- دلالة الأصل على المعنى المجرد: مثل: (سافرتُ إلى بغداد...).

ج- التكثير مثل: (ضاعف الله الأجرَ)، بمعنى (فعّل)

ثانياً: الفعل الثلاثي المزيد بحرفين

وله خمس صيغ: ١- إنفعل ٢- إفتعل ٣- إفعلّ ٤- تفعّل ٥- تفاعل.

أولاً: صيغة (إنفعل) :

ومعناها الرئيس (المطاوعة) ، وهي قبول أثر الفعل وأفعالها لازمة لا متعدية وتأتي من الأفعال العلاجية، أي الأفعال ذوات الأثر الحسي الظاهر للعين. والمطاوعة من حيث فاعلها نوعان: الأول مطاوعة فاعل يصح منه القيام بالفعل كما في قولنا (أطلقتُ الطفل فـأنطلق)، فالانطلاق واقع من الطفل حقيقة، لأنه يصح أن يقوم به. والثاني مطاوعة فاعل لا يصح منه القيام بالفعل، كما في قولنا (كسرتُ الشباك فـأنكسر) ففاعل (انكسر) هو الشباك وهو مما لا يصح القيام في العقل والواقع لأن الفاعل الحقيقي هو المتكلم في الفعل (كسرتُ) والفاعل في (انكسر) مجازي لا حقيقي. والمطاوعة فيه أنه قبل أثر الفعل.

ثانياً: صيغة (إفتعل):

وترد لمعانٍ مختلفة منها:

أ- الاتخاذ: ومثل: (إشتوى القوم اللحم: اتخذوه شواءً، واختتم خالدٌ : اتخذ خاتماً، واختبزتُ: اتخذتُ خبزاً...).

ب- المشاركة: مثل: (اختصم زيد وعمرٌ، واتفق التاجران ، واشتبك الحق والباطل...).

ج- المطاوعة: ومثل: (وصلتُ الحبل فاتّصل، ومزجتُ الدواء فـأمتزج، وعدّلتُ الرمح فاعتدل...).

د- المبالغة: مثل: (أقتدر: بالغ في القدرة، وارتدّ : بالغ في الردة).

ثالثاً: صيغة (تفعّل) :

وترد لمعانٍ متعددة منها :

أ- المطاوعة: وتُطاوِعُ صيغة (تفعّل) صيغةَ (فعّل) مثل: (علّمته الرمي فتعلّم، وكسّرتُ الزجاج فتكسّر).

ب- الصيرورة: وهي الأغلب في الصيغة المذكورة كما ترد الإشارة عند الصرفيين مثل: (تأسف الرجل: صار ذا أسف، وتألّم المريض: صار ذا ألم، تأهّل،: صار ذا أهل...).

ج- التكلّف: وهو تحمّل النفس لأمر ليس طبعاً فيها، بل هو التطبّع الّذي يحمل فيه على المشقة والمعاناة، مثل: (تصبّر أي تكلف الصبر، تجلّد: تكلف الجلد، وتحلّم: تكلف الحلم).

د- الاتخاذ: مثل (توسّد: اتخذ وسادة، وتعمّم: اتخذ عمامة...).

هـ- الطلب: مثل: (تعجّل: طلب العجلة، وتخيّر: طلب ما هو خير...).

رابعاً: صيغة (إفْعَلَّ) :

وتأتي غالباً لمعنى قوة اللون أو العيب: مثل: (أحمرّتْ عيناه: قويت حمرتها، واسودّ الليل: زادت ظلمته) و (إحولّ: زاد حوله، واعورّ: زاد عوره...). وقد تأتي نادراً لمعنى مرتجل غير مشتق من فعل ثلاثي مثل: (إقطرّ النبت: إذا أخذ في الجفاف).

خامساً: صيغة (تَفَاعَلَ) :

وترد لمعانٍ متعددة منها :

أ- المشاركة: وذكر سيبويه هذا المعنى بقوله (وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً...) وتكون أفعال المشاركة لازمة: مثل (تخاصم الصديقان، وتجاورنا في المسير...). وقد تأتي متعدية أيضاً مثل (تجاذبنا الحديث)

ب- التكلف بمعنى (التظاهر بالحالة)، مثل: (تغافلتُ وتجاهلتُ، تمارضت...) خلافاً لحقيقة الحال.

ج- المطاوعة: وتكون لصيغة (فاعل) مثل: (ناولتُ الطالب الكتاب فتناول، وباعدته فتباعد).

د- حصول الشيء تدريجيا، مثل: (تزايد النهر) أي زاد ماؤه شيئاً فشيئاً

هـ- ما يقابل المعنى المجرد لـ (فعل) مثل: (تعالى الله) أي علا، و(تبارك الخالق) بمعنى تناهت بركته إلى غير ما حدّ، إنْ صحّ هذا التعبير.

ثالثاً : الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف :

وله أربع صيغ :١- استفعل ٢- إفعوعل ٣- إفعالّ ٤- إفعولّ.

أولاً: صيغة (استفعل) :

وترد لمعانٍ متعددة منها :

أ- الطلب: وهو أشهر معاني الصيغة المذكورة وأكثرها، ذكر هذا أبو علي النحوي المشهور بـ (الفارسي) بقوله: (اعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى طلبته واستدعيته وهو الأكثر وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب)، ومثل: (استغفرتُ الله، طلبتُ مغفرته، واستعجلتُه: طلبتُ منه العجلة، استفهمتُ عن الأمر: طلبت فهمه...).

ب- التحولّ والانتقال من حال إلى حال مثل: (استحجرَ الطينُ، صار حجراً، واستنوقَ الجملُ، صار ناقةً..). مجاز أو المراد: اتصف بصفاتها.

ج- وجود الشيء على صفة، ومثل: (استكرمته: وجدته كريماً، واستثقلته: وجدته ثقيلاً...).

د- ما يقابل المعنى المجرد لـ (فعل) مثل: (إستمّر بمعنى مرّ، واستقّر بمعنى قرّ...).

ثانياً: صيغة (إفعوعل) :

ترد هذه الصيغة للمبالغة، والتوكيد مما اشتقت منه، مثل: (اخشوشن الغلام، صار ذا خشونة وهو أشد من (خشن الغلام)، و (اعشوشبت الأرض، مبالغة في إعشابها من قولهم أعشبت الأرض).

ثالثاً: صيغة (إفعالّ) :

ترد هذه الصيغة للمبالغة والتكثير من صيغة (إفعلّ)، وهي مختصة بالألوان والعيوب، وأفعالها لازمة، ومثل: (احمارّ وجه الخجول) مبالغة من قولهم (احمرّ وجه الخجول، ومن قولهم أيضاً (حَمِر وجه الخجول) و(إصفارّ الزرع) مبالغة من قولهم (اصفرّ الزرع) ومن قولهم أيضاً (صفر الزرع)، وكذلك (احوالّ و اعوارّ...).

رابعاً: صيغة (افعوّل) :

هذه الصيغة مرتجلة غير منقولة من فعل ثلاثي، يكمن معناه أصلاً لها في التجرد فهي بناء لا أصل له نحو: (اعلوّط ، اجلوّذ...).

الفعل الرباعي المزيد :

وله صيغتان :

أولاً: الفعل الرباعي المزيد بحرف واحد، و صيغته (تفعلل)

وترد مطاوعة لمعنى صيغة (فَعْلَلَ) مثل: (دحرجتُ الكرة فتدحرجَتْ، وبعثرتُ الأشياءَ فتبعثرَتْ...).

ثانياً: الفعل الرباعي المزيد بحرفين، وله صيغتان

الأولى: صيغة (إفعنلل)، وتفيد معنى المطاوعة أيضاً، مثل: (افرنقع الطلابُ: تنحوا وانصرفوا)، و (إخرنطم: رفعَ أنفَه.)

الثانية: صيغة (إفْعَلَلَّ) ومثالها (اشمأزّ منه: نفر وانقبض، اكفهرّ (عبّس وجهه) و (اطمأنّ: سكنت نفسه).

الملحق بالرباعي :

يلحق بالرباعي المجرد (فعلل) ثمانية أبنية أصلها ثلاثي، زيد فيه حرف لغرض الإلحاق- وقد سلف بيان معنى (الإلحاق)، وهو قسمان:

الأول : الملحق بما زِيْدَ فيه حرف واحد، وهو ستة أوزان :

(١) تفعلل: (تجلبب)، (٢) تفعول: (ترهوك)، (٣) تفيعل: (تشيطن)، (٤) تفوعل: (تجورب)، (٥) تمفعل: (تمسكن)، (٦) تفعلى: (تسلقى).

الثاني: الملحق بما زِيْدَ فيه حرفان، وهو وزنان :

(١) إفعنلل: (إقعنسس)، (٢) إفعنلى: (اسلنقى) ،والفرق بين وزن (افعنلل) في (إفرنقع)، ووزن (افعنلل) في (إقعنسس)، هو أنّ إحدى لامي (اقعنسس) زائدة للإلحاق بخلاف لامي (افرنقع)، فإنهما فيه أصليتان.

تقسيم الأفعال من حيث البناء للمعلوم أو للمجهول

الأفعال الماضية والمضارعة من حيث وجود فاعلها لفظياً أو عدمه قسمان، أولهما: الأفعال المبنية للمعلوم، وهي الأفعال التي ذكر فاعلها، والثاني: الأفعال المبنية للمجهول، وهي الأفعال التي حذف فاعلُها أو لم يُسَمَّ، وقد تسمى الأفعال المبنية لغير الفاعل، ودواعي حذف الفاعل وإقامة المفعول نيابة عنه ترجع إلى أغراض تعبيرية، منها العلم بالفاعل، مثل: (خُلِقَ الإنسانُ) ففاعل الخلق معلوم هو الله تعالى. أو للجهل به مثل: (سُرِقَ الدارُ) ففاعل السرقة مجهول، أو للتعظيم مثل: (ضُرِب المسيءُ) بدلاً من قولك، (ضربَ القاضي المسيءَ) إجلالاً للقاضي أن يذكر بجوار المسيء. أو للتحقير مثل: (قُتِل عَليٌّ) (كرم الله وجهه)، تحقيراً لقاتله أبي ملجم، أو للإبهام مثل: (كُسِر الشباكُ) وأنت تعلم مَنْ كسرَهُ وقد اتفق النحويون على بناء الفعل للمجهول من الفعل المتعدي.واختلفوا في بنائه من الفعل اللازم، وأنكر أكثرُهم بناءَه من اللازم، وأجاز بعضهم ذلك على إضمار المصدر، لأن الفعل يدل على المصدر، أمّا إذا تعدى اللازم بأحد أسباب التعدية، فيجوز بناؤه للمجهول. وثمة أفعال لايجوز بناؤها للمجهول منها الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)، وأفعال الطباع والغرائز مثل: (حَسُن وظَرُف وسَهُل، شَرُف...)، أو الأفعال التي انتصب فاعلها على

التمييز مثل: (تَصبَّبَ زيدٌ عرقاً، وحَسُنَ خالدٌ وَجْهاً، وطَابتْ هِندٌ نفساً...) أو الأفعال غير المتصرفة مثل (نِعْمَ وبِئْسَ) في المدح والذم، و(عَسى) و(ليس)، وفعلا التعجب بـ (ماأفعله وأفعل بـه). وثمة أفعال غلب استعمالها بصيغة المبني للمجهول مثل:(زُهِي بمعنى تكبّر، و (فُلِجَ) أصابه الفالج وهو مرض معروف،وغُمَّ الهلال، إذا احتجب، و(عُنِيَ بالأمر) و(غُشِيَ على الرَّجُلِ...). و(هُرِعَ) ومضارعه، قال تعالى: ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ ﴾ هود/ ٧٨.

صوغ الأفعال المبنية للمجهول :

إذا أُريد صياغة فعل مبني للمجهول من فعل مبني للمعلوم، وجب النظر إلى بنيته الصرفية (تجرداً أو زيادة)، فضلاً عن النظر إلى كونه ماضياً أو مضارعاً، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الفعل الماضي

وهو بحسب بنيته الصرفية أقسام :

أ- الفعل السالم :

ويصاغ منه الفعل المبني للمجهول بضم حرفه الأول، وكسر حرفه الثاني مثل: (كَتَبَ ← كُتِبَ، نَصَر ← نُصِر، حَفِظ ← حُفِظَ، ضَرَب ← ضُرِب). أما إذا كان مبدوءاً بـ (تاء): تفعّل فعند الصياغة تضم التاء، ويُضم الحرف الذي يليها، ويكسر ما قبل الآخر، مثل: (تَنَفَّس ← تُنُفِّسَ، تَعَلَّم ← تُعُلِّم، تَسَلَّم ← تُسُلِّم)، وإذا كان مبدوءاً بـ (همزة: افتعل) فعند الصياغة تضم الهمزة ويضم الحرف الثالث، يكسر ما قبل الآخر، ومثل: (إجتمع ← أُجتُمِعَ، انـدحر ← أُنْدُحِرَ، انصرف ← أُنصُرِف...). وكذلك إذا كان مبدوءاً بـ (همزة: استفعل)، مثل: (استخرج ←أُستُخْرِجَ)، وإذا كان ثاني الفعل السالم أو ثالثه ألفاً زائدة، فعند الصياغة تقلب الألف واواً، ويكسر ما قبل الآخر، مثل: (خاصم ← خُوصِم، بارك

← بُورِك ، تفاهم ← تُفــوهِم ، تناصــر ← تُناصِــر، تضــارب ← تُضورِب).

ب- الفعل الأجوف :

إذا كان الفعل الماضي أجوف واوياً، تُردُّ عينه إلى أصلها.ثم يُضمّ أوله ويكسر ما قبل آخره، ولكون الكسرة مع الواو ثقيلة، تُنقل الكســرة إلــى الحرف الأول، فتصبح الواو ساكنة بعــد كســر، فتقلــب يــاءً. مثــل: (قال ← قُوِل ← قِوْلَ ← قِيْلَ، حاك ← حُوِكَ ← حِوْكَ ← حِيْكَ...). أما إذا كان الأجوف يائياً، فعند الصياغة ترد عينه إلى أصلها، ثم يُضــمّ أوله، ويكسر ما قبل آخره، وتُنقل الكسرة إلى الحرف الأول بعــد ســلب حركته ومثل: (باع ← بُيِعَ ← بِيْعَ ←، سار ← سُــيِرَ ← سِــيْرَ...). ويعامل مزيد الأجوف معاملة المجرد مثل: (انقاد ← اُنقِيِدَ، اقتــاد ← اُقتِيِدَ..).

ج- الفعل المضعَّف :

إذا كان الفعل الماضي مضعفاً يجوز في حرفه الأول الضم والكســر، عند صياغته مبنياً للمجهول مثــل: (ردَّ ← رُدَّ أو رِدَّ، مَــدَّ ← مُــدَّ أو مِدَّ...).

ثانياً: الفعل المضارع:

وهو بحسب بنيته الصرفية أقسام:

أ- الفعل السالم :

إذا أُريد بناء الفعل المضارع السالم للمجهول، فالقاعدة العامة فيه ضَمّ أوله، وفتح ما قبل آخره ومثل: (يَكْتُبُ ← يُكْتَبُ ، يَحْفــظ ← يُحْفَــظُ، أُكرِمُ ← يُكْرَمُ ، يَتَكَلَّمُ ← يُتَكَلَّم ، يَنْتَصِر ← يُنْتَصَرُ....).

ب- الفعل الأجوف :

على وفق قاعدة بناء المضارع للمجهول بضَمّ الأول وفتح ما قبل الآخر، فإن الأجوف واوياً كان أم يائياً نحو:(يقولُ/ يبيعُ)، يصبحان (يُقْوَلُ / يُبْيَعُ)، وهذا البناء ثقيل على اللّسان لما فيه من حركة الواو والياء المسبوقتين بالساكن،- نعني: القاف والباء-، ولنقل الحركة على حرفي العلّة، تنقل حركتهما إلى الساكن الصحيح قبلهما،(يُقَوْلُ / يُبَيْعُ) ثم قُلِبت العلتان ألفاً مناسبةً للفتحة، وبهذا ينتهي إلى (يُقَال- يُبَاعُ) ونحوها في بناء الفعل الأجوف للمجهول.

توكيد الفعل بنوني التوكيد

التوكيد ظاهرة أسلوبية تعبيرية شائعة في اللغة العربية، يُعمد إليها لتقوية الكلام وتوكيد مضمونه في ذهن السامع إذا تردد في قبول الخبر بين التصديق والشكّ واليقين. وهي ظاهرة مشتركة بين الأسماء والأفعال، ومن صور التوكيد المختص بالأفعال التوكيد بالنون الخفيفة أو الثقيلة، ووجود النون المؤكدة للفعل في الكلام بمنزلة القَسَم على صحة الخبر، والتوكيد بالنون ضرب اختصت به العربية دون غيرها من اللغات الأخرى. ونونا التوكيد نوعان، أولهما الخفيفة وهي الساكنة، والثانية الثقيلة المشدّدة المكوّنة من نون ساكنة وأخرى مفتوحة، والنوعان لا محل لهما من الإعراب، والثقيلة آكدُ من الخفيفة؛ تقريراً لقاعدة (زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى) فقولنا (أُكتبنّ القصيدةَ) آكد من قولنا (أُكتبنْ القصيدةَ)، وثمة خصائص اختصت بها الخفيفة عن الثقيلة منها:

١- لا يؤكد بها الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة، فلا نقول: (لا تضربانْ يا طالبانِ)، ولا نقول(لا تضربنانْ يا طالباتُ). لئلا يجتمع ساكنان، وهو غير مستساغ في العربية.

٢- تحذف إذا أولها ساكن كألف التعريف في قول الشاعر:

لا تهيـــن الفقيـــرَ علّـــكَ أنْ تركـــعَ يومـــاً والدهـــرُ قد رفعَه

٣- تقلب ألفاً إذا وقعت بعد فتحة كما في قوله تعـــالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ / العلق١٥﴾ وكقول الأعشى:

وإياك والميتـــات لاتقربنّهـــا ولا تعبدِ الشيطانَ والله فاعبدا

والأصل: فاعبدَنْ.

والحاصل أنّ النون الخفيفة تنفرد بأربعة أحكام:

أ. أنّها تقع بعد ألف الاثنين أو غيرها من أنواع الألف على الأرجح.

ب. عدم وقوعها بعد نون النسوة مباشرة.

ج. وجوب حذفها لفظاً لا خطّاً إذا وليها ساكن، ولم يوقف عليهـــا، ورأي فريق من النحاة تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن ، لأنّ الكســـر هـــو الأصل في التخلص من الساكنين.

د. وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها، إذا وقعت بعد فتحة،فان وقعت بعد ضمّة أو كسرة حذفت، ورُدّما كان قد حُذفَ بسببها من آخـــر الفعـــل بسببها عند الوصل، أي: أنّها تعطى في الوقف حكم التنوين.

ما يؤكد من الأفعال :

نونا التوكيد لاحقة تتصل بآخر الأفعال وتؤكدها،وتختص بالدخول على الفعل المضارع والأمر، بخلاف الفعل الماضي فهي لا تدخل عليه، لأنها لا تدخل على فعل واقعٍ مُنْتَهٍ، وهي مشعرة بالاستقبال. أما مـــا ورد فـــي الشعر من نحو قول الشاعر:

دامَنَّ سعدُك لورحمـــتَ متيّماً لولاكَ لـــم يكُ للصبابةِ جانحـــا

فضرورة شاذة، سهّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملـــة الأمر. وتوكيد فعل الأمر بالنون جائز. ولتوكيد الفعل المضارع بـــالنون

أحوال ثلاث: الوجوب، والجواز، والامتناع، وسنقف عند كل حالة على وفق الآتي:

الحالة الأُولى: وجوب التوكيد :

يجب توكيد الفعل المضارع بالنون، إذا توافرت فيه أربعة شروط، أولها وقوعه جواباً عن قَسَم، والثاني أن يكون مثبتاً، والثالث: دالاً على زمن الاستقبال، الرابع: أنْ لا يُفصل بينه وبين اللام الواقعة في جواب القسم بفاصل، وقد أجتمعت هذه الشروط في قوله تعالى:

﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ الأنبياء/ ٥٧. وكقولنا: (واللّهِ لادافعنَّ عن الحق).

الحالة الثانية: امتناع التوكيد :

يمتنع توكيد الفعل المضارع إذا انخرم شرطٌ من شروط وجوب التوكيد، فإذا وقع جواباً عن قسم وكان منفياً لم يجزْ توكيده كما ورد في قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ يوسف/ ٨٥، أي لا تفتأُ فالفعل المضارع منفي بحرف النفي (لا) المحذوف، وكقولنا: (والله ما أنصرُ الباطل). أو وقع جواباً عن قسم، وكان دالاً على الحال، كما في قراءة ابن كثير (لأَقْسِمُ بيوم القيامة)، لقوله تعالى﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ / القيامة١ ﴾، إذ زمن الفعل المضارع الحال، وكقولنا: (والله لأحفظُ القصيدةَ الآنَ) أو وقع جواباً عن قسم، وكان مفصولاً بفاصل كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ الضحى/٥. فالفعل يعطي فصل بينه وبين اللام بفاصل هو (سوف)، وكقولنا: (والله سأكرمُ الفقيرَ)، (والله قد يعفو الحليم).

الحالة الثالثة: جواز التوكيد :

يجوز توكيد المضارع بالنون، وعدم توكيده في حالتين: أولها أنْ يُسبق بـ (إنْ) الشرطية، المدغمة بـ (ما) فتصبح (إمّا) وفي هذه الحالة يغلب التوكيد على عدمه، حتى عدّه بعض العلماء مما يقترب من الوجوب في التوكيد، وذلك لأنّ إتباع (إنْ) بـ (ما) التي تفيد التوكيد، يشابه اللام الواقعة في جواب القسم في معنى الطلب. وكل ما ورد في القرآن الكريم بهذه الصورة جاء مؤكداً بالنون، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ الأنفال/٥٨، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ مريم/١٩. الحالة الثانية: أن يقع المضارع مسبوقاً باسلوب الطلب، وله مقياس في كثرة توكيده وقلته، فمما يكثر توكيده سبقه بـ (لا) الناهية، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ إبراهيم/٤٢ ويقلّ إذا سبق بأداة النفي (لا)، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ الأنفال/٢٥. ويقلّ التوكيد كذلك إذا سبق المضارع بجازم، وقد ورد موكداً في قول الشاعر:

يحسبه الجاهل ما لم يعلّما شيخاً على كرسيّه مُعمّماً

فقوله: (لم يعلما) مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة ألفاً (لم يعلَمَنْ). ومن ذلك سبق المضارع بلام الأمر، مثل: (لِتَكتُبِ الدرس ولِتكتبنّ الدرسَ)، أو سبقه بأداة العرض أو التحضيض مثالهما: (هَلاّ تساعدُ الفقيرَ، هَلاّ تساعدنّ الفقير، ألا تقاتل الأعداء ، ألا تقاتلنّ الأعداء...)، أو سبقه بأداة استفهام مثل: (هل تنصر المظلوم، هل تنصرنّ المظلوم) أو أداة تمنٍ مثل: (ليتك تفلح ، ليتك تفلحنّ...).

ما يطرأ على الفعل المضارع حال توكيده :

إذا أُوكِّد الفعل المضارع بنون التوكيد بضربيها الخفيفة أو الثقيلة، لحقته في آخره تغييراتٌ بأثر نوع الفاعل المسند إليه ذلك الفعل.

الأول: إذا أُسند الفعل المضارع إلى فاعلٍ ظاهرٍ، أو ضمير مستتر للمفرد المذكر، بُني على الفتح لأن نون التوكيد أتصلت به أتصالاً مباشراً، ولا يحدث في الفعل أيّ تغيير سواء كان الفعل صحيحاً أو معتلاً، غير ردّ ألف الناقص إلى أصلها، وعلة بناء الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة أنهما يجريان مجرى العدد المركب (أحد عشر) ونحوه إلى (تسعة عشر) المبني على فتح الجزأين. أما الخفيفة فيكون الفعل معها وحده مبنياً على الفتح والنون ساكنة فمثال الصحيح: (لتنصُرَنّ الحق، ولترحمَنَّ الضعفاء...) ومثال المعتل: (لتغزوَنّ في سبيل الله، ولتقضيَنَّ بالعدل، ولتسعيَنَّ إلى الخير بين الناس...).

الثاني: إذا أُسند الفعل المضارع إلى (ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة)، فستتصل النون به بسبب هذه الضمائر اتصالاً غير مباشر ولهذا يبقى الفعل معرباً بثبوت نون الرفع أو حذفها، لدى توكيده بالنون وتحذف، نون الرفع لكراهة توالي ثلاث نونات، ولتوضيح ذلك نعرض ما يأتي:

أ- الإسناد إلى ألف الاثنين، مثل: (تنجحانِ ← فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، تنجحان ← نون الرفع + نْ نَ ← نونا التوكيد (نّ)، نحذف نون الرفع (تنجحا + نّ نَ = نّ)، نكسر نون التوكيد تشبيهاً لها بنون التثنية ومجانسة لمعناها والحاصل (تنجحانّ).

ب- الإسناد إلى واو الجماعة، مثل: (تنجحونَ ← فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، تنجحونَ ← نون الرفع + نْ نَ ← نونا التوكيد (نّ)، نحذف نون الرفع تنجحُوْ + نْ نَ (نّ)، نحذف الواو لالتقاء ساكنين

سكون الواو وسكون النون الأولى وتَضمّ ما قبل الواو والحاصل (تنجحُنَّ).

ج- الإسناد إلى ياء المخاطبة، مثل: (تنجَحِيْنَ) ← فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، تنجحيْنَ ← نون الرفع + نْ نَ ← نونا التوكيد (نَّ)، تحذف نون الرفع (تنجحِيْـ + نْ نَ (نَّ)، نحذف الياء لالتقاء الساكنين، سكون الياء، وسكون النون الأولى وتكسر ما قبل الياء والحاصل: (تنجحِنَّ).

الثالث: الإسناد إلى نون النسوة، إذا أريد توكيد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة، فلا يحدث حذف في الفعل، وإنّما يجب أن نأتي بألف فارقة أو فاصلة بين نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة فقط، دون الخفيفة. مثل: (تنجَحْنَ) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ويكون عند التوكيد (تنجحْنَ) ← نْ نَ (نَّ)، نأتي بألف فاصلة بين نون (النسوة) ونوني التوكيد (تنجحْنانِّ)، ثم نكسر نوني التوكيد لأنهما وقعتا بعد ألف.

وهذا الذي عرضناه تطبيق على الفعل الصحيح واليك أمثلة للأسانيد المذكورة آنفاً إلى فعل معتل مؤكد بالنون، وسيكون: (غزا-يغزو):

أ- الإسناد للمخاطب المفرد: (لتغزو + نَّ) ← لتغزوَنَّ أو (لتغزونَّ) لا يحذف من الفعل شيء، ويكون الفعل مبنياً على الفتح، لأن نون التوكيد قد باشرته بلا فاصل.

ب- الإسناد للمخاطبين المثنى: (لتغزوانِ) ← نَّ ← (لتغزوانِّ) تحذف نون الرفع لتوالي ثلاث نونات، يكون الفعل معرباً بثبوت النون المحذوفة، ولا يؤكد إلاّ بالثقيلة، وتكسر نون التوكيد للدلالة على التثنية.

ج- الإسناد للمخاطبين: (الجمع) (لتغزُوْنَّ) ← + نْ نَ (نَّ) ← (لتغزوْ + نْ نَ) ← (لتغزُنّ): نحذف نون الرفع لكراهة توالي الأمثال (ثلاث نونات)، يكون الفعل معرباً بثبوت النون المحذوفة، وتحذف الواو

لاجتماع سكون الواو وسكون النون، ولا تحذف واو الجماعة إذا كان آخر المضارع ألفاً، بل تبقى الواو، ونحذف الألف، ويفتح ما قبلها دلالة عليها، نحو (يخشى) ← (يخشَوُنَّ).

د- الإسناد للمخاطبة: (المؤنثة) (لتغزِيْنَ) + نْ نَ (نَّ) ← (لتغزيـْ + نْ نَ (نَّ)) ← (لتغزِنَّ) ، ولا تحذف ياء المخاطبة إذا كان آخر المضارع ألفاً، بل تبقى الياء، ونحذف الألف، ويفتح ما قبلها دلالة عليها، نحو (يخشى) ← (تخشَيْنَّ).. تحذف نون الرفع لكراهة توالي الأمثال (ثلاث نونات)، ويكون الفعل معرباً بثبوت النون المحذوفة، وتحذف الياء لاجتماع سكون الياء وسكون النون.

هـ- الإسناد للمخاطبات: (النسوة) (لتغزُوْنَ) ← نْ نَ (نَّ) ← لتغزونانّ، وفي هذه الحالة لا يُحذف من الفعل شيء، ويؤتي بألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد، ويكون الفعل مبنياً على السكون ولكننا نكسر نون التوكيد المفتوحة المسبوقة بالألف لصعوبة الإتيان بها على حالها مفتوحة،كما ترد في الأصل.

الاشتقاق

أسلفنا القول بان اللغة العربية ميدان فسيح من الألفاظ، وبحر عميق غوره من الدلالات، وما ذلك إلاّ لأنّ اللغة العربية لغة اشتقاقية، فالاشتقاق ظاهرة تميزت بها، وعامل مهم في نمو مفرداتها، وتوالد ألفاظها، وتناسل صيغها، وهذا ما جعلها قادرة على مواكبتها لكل عصر وحين، فلا جمود في كينونتها، ولا عجز في نظامها. وإذا ألقينا نظرة في موروثنا اللغوي ألفينا علماءً قد صنفوا في (الاشتقاق) مصنفات عدة على جهة الاستقلال كالأصمعي مثلاً وابن جنى وابن دريد وابن السراج وغيرهم، وتابعهم في ذلك المحدثون فحذوا حذوهم في هذا المجال. و(الاشتقاق) بوصفه مصطلحاً: أخذ صيغة من أخرى مع وجود اتفاق بينهما معنىً ومادة أصلية وهيئة وتركيباً، ليستدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، فيردّ أحدهما إلى الآخر، مثل ردّك (ضَرَّبَ) إلى الضَّرْب، وكذلك الضارب والمضروب...، وهو بعبارة أخرى: توليد الألفاظ بعضها من بعض بجامع التناسب بينهما. وينحصر (الاشتقاق) في فئتي الكلام (الأسماء والأفعال) فلا اشتقاق في المبنيات والجوامد من الألفاظ. وقد دار خلاف بين نحاة البصرة والكوفة في أصل الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أن (المصدر) أصل الاشتقاق مستدلين على ذلك بأدلة منها إنّ المصدر اسم والأسماء قبل الأفعال، وأن الاسم يستغني بنفسه، خلافاً للفعل الذي لا غنى له عن الاسم، وأنّ المصدر يدل على شيء واحد هو الحدث، في حين يدل الفعل على الحدث والزمن معاً، والأصل أخف من الفرع، فضلاً عن دلالة لفظ (المصدر) في اللغة على صدور الشيء عن شيء. أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق، مستدلين على ذلك بأدلة منها: أنّ المصدر يصحّ لصحة فعله المعتل، ويعتّل لاعتلاله، ومثال ذلك: (قِوام) مصدر: (قاوم) وقد صح المصدر لصحة فعله المعتل، وفي قولنا: (قام قياماً) فلم يصح المصدر فيه لاعتلال الفعل...، ومنها أنّ الفعل يعمل في المصدر، ويَرِدُ العامل

قبل المعمول في الاعتياد مثل: (أكرم زيد عمروا إكراماً)، ومنها انّ المصدر يُذكر توكيداً للفعل، وبياناً له، والمؤكد يرد في الاعتياد- أيضاً- قبل المؤكد، وذكروا أن المصدر سمي (مصدراً)، لصدوره من الفعل. والذي يترجح لدينا أنّ الأصل أو الجذر اللغوي أو المادة اللغوية هو أصل اشتقاق الاسم والفعل فمن مادة (ن. ص. ر) نشتق منها (النصر، والناصر، والمنصور) أسماءً، ومنها نشتق (نصرَ- ينصرُ- انصرْ) أفعالاً.

أنواع الاشتقاق :

١- الاشتقاق الصغير: وهو أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب توافقي في اللفظ والمعنى مع ترتيب الحروف، مثل اشتقاق (دَرَسَ) فعلاً من (الدّرس) مصدراً، واشتقاق المضارع (يدرسُ) من الفعل الماضي (درس)، والأمر (أدرسْ) من المضارع، ولقرب فهم هذا النوع وصف بأنّه (الاشتقاق الصغير)، وقد يسمى أيضاً بـ (الاشتقاق الصرفي) لما له تعلّق كبير بعلم الصرف.

٢- الاشتقاق الكبير: وهو أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب توافقي في اللفظ والمعنى، مع اختلاف في ترتيب الحروف ،ومثاله اشتقاق (جبذ) بالقلب من (جذب)، ومعناهما واحد وهو جذب الشيء، ولكون هذا النوع محتاجاً إلى تفكير أكثر مما يحتاجه النوع الأول وصف بأنّه (الاشتقاق الكبير)، وقد يسمى بـ (القلب) أيضاً، حتى وجدنا أنّ الكوفيين يعدّونه قلباً مكانياً، مخالفين في ذلك البصريين.

٣- الاشتقاق الأكبر: وهو أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب توافقي في مخارج الحروف والمعنى، مثل: اشتقاق (النعق) من (النهق)، لأن العين والهاء متناسبان في المخرج فهما صوتان حلقيان، والنعق صوت الغراب، والنهق صوت الحمار، وقد يسمّى أيضاً بـ (الإبدال).

٤- النحت: وهو اشتقاق لفظ لغوي من تركيب، ليدل ذلك اللفظ بالاختزال الحرفي على معنى ذلك التركيب، قصداً للإيجاز والاختصار، مثل: اختزال (بسمل) من (بسم الله الرحمن الرحيم)، و (حوقل) من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ويكون هذا النحت على زنة الفعل الرباعي (فعلل).

أبنية المَصادر:

ترد المصادر في اللغة العربية أنواعاً مختلفةً،على وفق أنواع أفعالها، لغلبة ربط المصدر بفعله، فمنها مصادر الفعل الثلاثي، ومصادر الفعل الرباعي والخماسي والسداسي.والملحوظ أنّ مصادر الفعل الثلاثي في أغلبها سماعية، يجب ضبطها بالرجوع إلى كتب اللغة ليتبيّن لنا كيف استعملها العرب الفصحاء، وقد يكون للفعل الثلاثي مصدران أو أكثر، وعلى الرغم من ذلك فقد وضع الصرفيون ضوابط لمعرفة مصادر الأفعال- ولا سيما الثلاثية منها-، أما مصادر الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية فهي قياسية، تضبط بأقيستها التي أُصطُلِحَ عليها.ولمعرفة صياغة المصادر الثلاثية وغير الثلاثية نجري وفق الآتي:

مصادر الأفعال الثلاثية :

للفعل الماضي ثلاثة أوزان: ١- (فَعَل) متعدّياً ولازماً ٢- (فَعِلَ) متعدّياً ولازماً ٣- (فَعُلَ) لازماً لا غير.وبحسب هذا التقسيم تأتي المصادر على النحو الآتي:

أ- إذا كان الفعل على زنة (فَعَل) و (فَعِل) المتعديين،جاء مصدره على زنة (فَعْل)، سواء كان الفعل صحيحاً أم معتلاً مثل (فَعَل): (كَسَب ← كَسْباً، أَخَذ ← أَخْذاً، عَدَّ ← عَدّاً، وَضَع ← وَضْعاً، سَاق ← سَوْقاً، سَعَى ← سَعْياً، طَوَى ← طوياً...). ومثل (فَعِلَ): (لَحِنَ ← لَحْناً، أَمِن ← أَمْناً، سَئِم ← سَأْماً، وَطِيء ← وَطْأً) ومما جاء مخالفاً

لسماع الوزن الأول (طلب ← طلباً، شكَر ← شكراً، حمى ← حماية، هدى ← هداية)، ولسماع الوزن الثاني: (لَعِبَ ← لَعِباً، كَرِه ← كراهةً).

ب- إذا كان الفعل على زنة (فَعَل) اللازم، جاء مصدره على زنة (فُعُول)، صحيحاً كان الفعل أم معتلاً، ومثل:(رَجَع ← رجوعاً، سجد ← سجوداً، نبغ ← نبوغاً، وقف ← وقوفاً، صَدَّ ← صدوداً، وثب ← وثوباً)، وإذا كان الفعل اللازم أجوف، يجيء مصدره استثناءً مما ذكرنا على زنة (فَعْل) مثل: (صام ← صَوْماً، فاز ← فوزاً)، أو على زنة (فِعَال) مثل: (غاب ← غياباً، هام ← هياماً) أو على زنة (فِعالة) مثل (ساد ← سيادةً، ضاف ← ضيافةً).

ج- إذا كان الفعل على زنة (فَعُلَ) اللازم جيء مصدره على زنة (فَعَالة) مثل:(بَسُط ← بساطةً، شَجُعَ ← شجاعةً، بَدُن ← بدانةً) أو على زنة (فعولة) مثل: (بَطُل ← بُطولة، نَعُم ← نُعومةً، صَعُب ← صُعوبةً...). وقد يَرِدُ على زنة (فَعَال) مثل: (صَلُحَ ← صلاحاً، كَمُل ← كمالاً، صَغُر ← صغاراً...)، أو على زنة (فُعْل) مثل (ضَعُفَ ← ضُعْفاً، خَرُق ← خُرْقاً، بَعُد ← بُعداً، بَخُل ← بُخْلاً...)،ومما جاء مخالفاً للسماع في هذا الوزن (مَجُد ← مَجْداً، جَمُل ← جمالاً، كرُم ← كَرَماً...).

أما إذا كان مصدر الفعل الثلاثي دالاً على شيء بعينه كالصوت والحركة واللّون فمصادره تأتي على وفق الآتي:

١- إذا كان الفعل دالاً على تقلّب أو اضطراب أو تنقّل، جاء مصدره على زنة (فَعَلان)، مثل:(ثار ← ثوراناً، جال ← جولاناً، طاف ← طوفاناً، هاج ← هيجاناً...).

٢- إذا كان الفعل دالاً على حرفة أو صناعة، جاء مصدره على زنة (فَعالة)، مثل:(دبغ ← دباغةً، خاط ← خياطةً، صنع ← صناعةً، كتب ← كتابةً...).

٣- إذا كان الفعل دالاً على امتناع، جاء مصدره على زنة (فِعال)، مثل: (أبى ← إباءً، عَنَدَ ← عناداً، صام ← صياماً...).

٤- إذا كان الفعل دالاً على صوت، جاء مصدره على زنة (فُعال)، مثل: (عوى ← عُواءً، صرخ ← صراخاً، بكى ← بكاءً)، أو قد يأتي على زنة (فعيل)، مثل:(زأر ← زئيراً، صهل ← صهيلاً، رَنَّ ← رنيناً...).

٥- إذا كان الفعل دالاً على لون، جاء مصدره على زنة (فُعلة)، مثل: (زرق ← زُرقةً، صفر ← صُفرةً، شهل ← شُهلةً...). أما إذا كان معتلاً فيجيء مصدره على زنة (فَعال)، مثل: (سود ← سواداً، بيض ← بياضاً...).

٦- إذا كان الفعل دالاً على داء، جاء مصدره على زنة (فُعال) ،مثل: (رعف ← رُعافاً، صرع ← صُراعاً، سعل ← سعالاً)، وإذا كان الفعل على زنة (فَعِلَ)، جاء مصدره على زنة (فَعَل)، مثل: (ورم ← وَرَماً، رَمِد ← رَمَداً...).

مصادر الأفعال المزيدة على الثلاثي :

أولاً: مصادر الأفعال المزيدة بحرف واحد :

أ- إذا كان الفعل صحيحاً على زنة (أفعل)، جاء مصدره على زنة (إفعال)، مثل: (أسلم ← أسلاماً، أذعن ← إذعاناً، أقبل ← إقبالاً...)، وإذا كان معتل الآخر،قلبت العلة همزة، مثل: (أسدى ← إسداءً، أعطى ← إعطاءً، أسرى ← إسراءً، أدلى ← أدلاءً...)

أما إذا كان وسطه ألفاً، فتحذف عند مجيء المصدر، مثل: (أجاد ← إجادةً، أطاع ← إطاعةً، أراد ← إرادةً...) واختلف اللغويون في الألف المحذوفة من مصدر الفعل المزيد المعتل العين بالهمزة، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن ألف المصدر (إفعال) هي المحذوفة، لأنها طارئة على الأصل، والألف الباقية هي عين الفعل والوزن على هذا وزن (إقامة) مثلاً (إفعلة) وذهب الفراء والأخفش إلى أن الألف المحذوفة هي عين الفعل، والألف الباقية هي ألف المصدر والوزن على هذا وزن (إقامة) (إفالة).

ب- إذا كان الفعل المزيد صحيح اللام على زنة (فَعَّلَ)، جيء بمصدره على زنة (تفعيل)، مثل:(كَرَّم ← تكريماً، حَسَّن ← تحسيناً، دَمَّر ← تدميراً، صَنَّف ← تصنيفاً...). أمّا إذا معتل اللام، فيكون المصدر على وزن (تفعلة) بحذف ياء التفعيل وتعويضها بتاء في الآخر،مثل: (لبَّى ← تلبيةً، زكّى ← تزكيةً...) ، ويأتي المصدر على الوزن نفسه إذا كان (فَعَّل) مهموز اللام، مثل:(بَرَّأ ← تبرئةً، جَزَّأ ← تجزئةً، هَنَّأ ← تهنئةً...) وقد يؤتي به على زنة (تفعيل)، كما في (تبريئاً، تجزيئاً، تهنيئاً...)، وقد ندر مجيء المصدر على زنة (تفعلة) من الفعل الصحيح، مثل: (بَصَّر ← تبصرةً، فَرَّق ← تفرقةً، كَمَّلَ ← تكملةً...) هناك رأيان في حذف إحدى الياءين تعني (ياء التفعيل ولام الكلمة)، فإذا كانت الياء الأولى الزائدة محذوفة كان وزن المصدر (تفعلة) وإذا كانت الياء الثانية المنقلبة عن الألف هي المحذوفة، كان وزن المصدر (تفعية).

ج- إذا كان الفعل المزيد على زنة (فاعَل) جاء مصدره على زنة (مُفاعلة)، أو (فعَال)، والأول أكثر من الثاني قياساً في الاستعمال، مثل: (دَافَع ← مدافعة ودِفاعاً، قارَن ← مقارنة وقِراناً، جاور ← مجاورة وجِواراً...).

مصادر الفعل الرباعي :

أولاً: للفعل الرباعي المجرد (فعلل) مصدر واحد يأتي على زنة (فعللة) مثل: (بعثر ← بعثرة، زخرف ← زخرفة، دحرج ← دحرجة...). أما إذا كان ذلك الفعل مضاعفاً، بحرف مكرر ،فمصدره على زنة (فعللة) أو (فِعلال) مثل: (وسوس ← وسوسةً ووسواساً، سلسل ← سلسلةً وسلسالاً...).

ثانياً: للفعل الرباعي المزيد بحرف وزن واحد (تفعلل)، ومصدر واحد يأتي على وزن الفعل نفسه بضم الحرف الرابع، مثل: (تدحرج ← تدحرُجاً، تدهور ← تدهوُراً...).

ثالثاً: للفعل الرباعي المزيد بحرفين وزنان (أفعنلل) و(افعلّ)، ويأتي مصدرهما بزيادة ألف في المصدر مثل: (احرنجم ← احرنجاماً) و (اقشعرّ اقشعراراً).

رابعاً: يأتي مصدر الفعل الملحق بالرباعي بـ وزن (تفعلل) على زنة فعله الماضي بضم الحرف الرابع، مثل: (تجلبب ← تجلبُباً، تجورَب ← تجورُباً، تشيطن ← تشيطُناً، ترهوك ← ترهوُكاً، تسلقى ← تسلقِياً وقد كسرتْ القاف مناسبة للياء الواقعة بعدها). أمّا الملحق بوزني (افعنلل و افعلّ) فيأتي مصدرهما على مصدر ما أُلحق به، مثل: (افعنسس ← اقعنساساً)، و(اسلنقى ← اسلنقاءً).

مصادر الأفعال الخماسية والسداسية :

أولاً: الأفعال الخماسية والسداسية المبدوءة بهمزة وصل، يجيء المصدر منها على وزن فعله الماضي بكسر الحرف الثالث وزيادة ألف قبل الآخر، ومن أمثلة ذلك: (اندحر ← انْدِحاراً، استقبل ← اسْتِقبالاً، استكبر← اسْتِكباراً، اعشوشب ← اعْشِيشاباً...).يستثنى من ذلك مصدر الفعل السداسي الذي زنته (استفعل)، ووسطه ألف (هو) يأتي المصدر بحذف الألف منه، والتعويض عنها بتاء في الآخر، مثل:

(استعان ← استعَانةً، استمال ← استمَالةً، استقام ← استقَامةً...) ، والألف في (استراح) هي ألف الفعل، والألف في (استراحة) ،ألف المصدر، وقد حذفت ألف الفعل من المصدر لالتقاء الساكنين وهما ألفا (استرااْح). والمصدر (استراحة) بعد تعويضٍ بالتاء في آخره.

ثانياً: الأفعال الخماسية المبدوءة بـ (تاء) زائدة يأتي مصدرها على وزن الفعل الماضي بضم ما قبل آخره، ومثل: (تقارب ← تقارُباً، تخاصم ← تخاصُماً، تقدّم ← تقدّماً...). أما إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء، ومنتهياً بالألف، فيكون المصدر منه بإبدال الألف ياءً، مثل: (تمادى ← تمادياً، تفانى ← تفانياً، توانى ← توانياً...).

المصدر الميمي :

وهو اسم مبدوء بميم زائدة مفتوحة أو مضمومة لغير المفاعلة، للدلالة على الحدث المجرد، ويصاغ قياساً من الفعلين الثلاثي وغير الثلاثي أما صياغته من الثلاثي، فلها وزنان: الأول (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون الفاء، بشرط أن يكون الفعل المصاغ منه صحيحاً، مثل: (نصر ← مَنْصَراً، ضَرَب ← مَضْرَباً، فَرَّ ← مَفَراً، دخل ← مَدْخَلاً...). وقد شَذَّ من هذا الوزن مجيء مصادر سماعية على وزن (مَفْعِل) بكسر العين، والقياس فتحها، مثل: (رجع ← مَرْجِعاً، بات ← مَبِيْتاً، جاء ← مَجِيئاً، صار ← مَصِيْراً).

الوزن الثاني: (مَفْعِل) بفتح الميم وكسر العين وسكون الفاء، بشرط أن يكون الفعل مثالاً، مثل:(وقف ← مَوْقِفاً، وزن ← مَوْزِناً، ورد ← مَوْرِداً...). وتكون صياغة المصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، وذلك بأن نأتي بمضارع الفعل الماضي، ثم نبدل ياء المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر، مثل: (استخرج ← يستخرج ← مستخرَجاً، تدحرج ← يتدحرج ← متدحرَجاً، اندحر ← ينـدحر ← مُندحَراً، تخاصم ← يتخاصم ← مُتخاصَماً...).

مصدر المرة :

وهو مصدر يصاغ من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، ليدل على عدد حدوث الفعل ولمرة واحدة. ويصاغ من الفعلين الثلاثي وغير الثلاثي أما صياغته من الفعل الثلاثي فتكون على وزن (فَعْلَة) بفتح الفاء واللام وسكون العين، مثل:(جلس ← جَلْسَةً، سجد ← سَجْدَةً، نهض ← نَهْضَةً...). وإذا كان المصدر الأصلي للفعل الثلاثي منتهياً بالتاء، وجب وصف ذلك المصدر بوصف دالٍ على الواحدة، مثل: (صاح ← صَيْحةً عاليةً، دعا ← دَعوة صادقةً)، ومنه ما في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ الحاقة/ ١٣، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ النجم/ ١٣.

وتكون صياغته من غير الثلاثي بزيادة مصدر الفعل بتاء في آخره، مثل: (ابتسم ← ابتسامةً، انطلق ← انطلاقةً، أكرم ← إكرامةً...)، فإن وجدت التاء في المصدر وجب وصف ذلك المصدر بوصف دالٍ على المرة، مثل: (أعان ← إعانةً كبيرةً، أقام ← إقامةً طويلةً...).

مصدر الهيئة أو (النوع) :

وهو مصدر يصاغ من الفعل الثلاثي فقط، للدلالة على بيان هيئة الفاعل أثناء وقوع الفعل. ويصاغ من الفعل الثلاثي على زنة (فِعْلَة) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، ومثل: (جلس ← جِلْسَةً، قتل ← قِتْلَةً، مات ← ميتةً) ومنه ما في قوله (ﷺ): (إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة). فإذا كان المصدر في أصله منتهياً بالتاء وجب وصف ذلك المصدر بوصف دالٍ على الهيئة. مثل: (نشد ← نِشدةً واسعةً)، أما ما ورد (مصدر هيئة) من فعل غير ثلاثي فهو شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه، ومثل: (اختمرت المرأة خِمْرَةً) و (تعمّم الرجل عِمَّةً).

المصدر الصناعي:

وهو مصدر يصاغ من اللفظ الجامد والمشتق، ليدل على مجموعة الصفات التي يمثلها اللفظ الذي أُخذ منه ذلك المصدر الصناعي الذي يصاغ بزيادة ياء مشددة، وتاء تأنيث على اللفظ الجامد أو المشتق، مثل: (إنسانيّة) من الجامد (إنسان) و (وطنيّة) من الجامد: (وطن)، و(جاهليّة) من المشتق (جاهل)، و (مفهوميّة) من المشتق (مفهوم).

المُشتقّات

وهذا اللفظ مصطلح أطلق على الأسماء دون الأفعال، وإنْ كانت مأخوذة من المصادر، فـ (الضّربُ) مثلاً أسم يشتق منه (ضَرَبَ) الماضي و(يضرب) المضارع و(اضربْ) الأمر، فهي لا تسمى (مشتقات) اصطلاحاً. والمشتق في اصطلاح الصرفيين: صيغة قياسية تؤخذ من المصدر وهي تسعة أنواع: (الماضي والمضارع والأمر والنهي وأسما الفاعل و المفعول وأسما الزمان والمكان واسم الآلة).

أسم الفاعل :

هو وصف مشتق من الفعل المبني للفاعل ،أو كما يقال (المبني للمعلوم) ، ليدل على مَنْ وقع الفعل منه، أو قام به أو تعلق به على جهة التجدد والحدوث. والشرط الرئيس في صياغته أنْ يكون فعله مبنياً للمعلوم، ثلاثياً كان أو غير ثلاثي ويجري ذلك على النحو الآتي:

أولاً: يصاغ من الثلاثي على زنة(فَاعِل) بفتح الفاء وكسر العين،على النحو الآتي:

أ- الفعل الصحيح: لا يحدث فيه أيّ تغيير ومثل: (كتب ← كاتب، نصر ← ناصر، سمح ← سامح، نهض ← ناهض). مثله ما في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ النساء / ٩٥.

ب- الفعل المضعف: لا يحدث فيه أيّ تغيير غير إدغام الحرفين المتجانسين، والأصل فيهما عدم الإدغام، مثل: (بَرَّ ← بَارِرٌ ← بارٌّ، ظَنّ ← ظَانِنٌ ← ظانٌّ...).

ج- الفعل الأجوف: تقلب فيه ألف الفعل همزة، مثل: (صام ← صائم، نام ← نائم، قال ← قائل)، أمّا إذا صحت العين فتبقى على حالها، مثل: (عَوِر ← عاور، أيس ← آيس...).

د- الفعل الناقص: تحذف لامه في حالتي الرفع والجر شرط تنكيره، مثل: (سعى ← ساعٍ، هدى ← هادٍ) على زنة: (فاعٍ). أمّا في حالة النصب والتعريف بالألف واللام فتبقى اللام، ومثل: (قضى ← القاضي، دعا ← الداعي) على زنة: (الفاعل).

هـ- الفعل المهموز: إذا كان الفعل مهموز الفاء، فألف اسم الفاعل تأتي بعدها، فيصار إلى إدغامهما بهمزة ممدودة واحدة. مثل: (أفل ← أأفل ← آفل، أكل ← أأكل ← آكل).

أمّا إذا كان مهموز العين فلا يحدث فيه تغيير غير رسم الهمزة على كرسي الياء، مثل: (سأل ← سائل، سئِمَ ← سائم). ولا يحدث في مهموز اللام أيّ تغيير غير رسم الهمزة مثل: (بُريءَ ← باريء) ومنه ما في قوله (ﷺ): (لايحتكر إلاّ خاطِيء) من (خَطِيءَ)، وإذا كان مهموز اللام معتل العين، ففي صياغته رأيان ولنأخذ الفعل (شاء) مثلاً: الرأي **الأول:** صياغة اسم الفاعل من (شَيِءَ ← شاييء) على زنة (فاعِل)، بقلب عين الفعل وهي (الياء) همزة، فالحاصل: (شائِيء)، باجتماع همزتين في آخره، فقلب الأخير منهما ياءً لمناسبة الكسرة التي قبلها، فيصار إلى (شائي) على زنة (فاعل)، ثمّ يعطى حكم الناقص، فتثبت لامه إذا كان منصوباً، وتحذف في حالتي الرفع والجر. والرأي الثاني: إحداث قلب مكانيّ تتقدم به اللام على العين، فيصبح (الشائي) بزنة (القالِع)، وإذا حذفنا لامه فحاصل وزنه: (فال).

ثانياً: يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي المبني للمعلوم، بإحضار مضارعه، وإبدال ياء المضارعة فيه ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل: (انتصر ← ينتصر ← مُنْتَصِر، أحسن ← يحسن ← مُحسِن، قدَّم ← يقدِّم ← مُقدِّم ، شارك ← يشارك ← مُشارِك، انكسر ← ينكسر ← مُنكسِر، تشاجر ← يتشاجر ← مُتشاجِر، استغفر ← يستغفر ← مُستغفِر...). ومنه ما في قول الرسول (ﷺ) حين أجاب ورقة بن نوفل وكان يشرح حاله الشريفة بعد حادثة نزول الوحي عليه في غار حراء،

فأخبره ورقة بأن أهل مكة سيخرجونه منها فسأل (ﷺ) : (أوَ مُخرجيَّ هم)، وأصله (أوَ مخرجوي) بإبدال الواو الساكنة ياء، وإدغام الياءين ومثله قول عائشة (رضي الله عنها) في رثاء أبيها الصديق: (يا أبت قد كنت للدنيا مُذِلاً بإدبارك عنها، وللآخرة مُعزّاً بإقبالك عليها) والأصل في الموضعين (مُذْلِلاً) و(مُعْزِزاً). وثمة تغييرات صرفية تطرأ على صيغة اسم الفاعل حال صياغته من أفعال غير ثلاثية يجدر بنا بيانها بالآتي:

أ- إذا كان الفعل مثالاً، مزيداً فيه الهمزة والتاء زنته: (افتعل)، يصاغ بعد قلب فاء المضارع تاءً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ليكون على زنة (مفتعل) ومثل:

وصل (ماضٍ مثال ثلاثي) ← اوتصل - ماضٍ على زنة:(افتعل) ←يوتصل (مضارع على زنة (يفتعل) قبل الإجراء الصرفي) ← يَتّصِل (مضارع بزنة (افتعل) بعد الإجراء الصرفي) ← موتصل (اسم فاعل على زنة (مُفتعل) قبل الإجراء الصرفي) ← مُتّصل (اسم فاعل بزنة (مفتعل) بعد الإجراء الصرفي)

ب- إذا كان الفعل أجوف، ومزيداً بالهمزة زنته (أفعل)، يكون اسم الفاعل منه (مُفْعِل) على زنة مضارعه بإبدال الألف ياءً مثل: بان ←(ماضٍ أجوف ثلاثي) ← أبانَ- ماضٍ بزنة (أفعل) قبل الإجراء الصرفي) ← يُبين (مضارع بزنة (يُفْعِل) قبل الإجراء الصرفي)← مُبْيِن- اسم فاعل بزنة (مُفْعل) قبل الإجراء الصرفي)← مُبيْن- اسم فاعل بزنة (مُفْعِل) بعد الإجراء الصرفي).

ج- إذا كان الفعل أجوف، ومزيداً بالهمزة والنون، زنته (إنفعل) يكون اسم الفاعل منه (مُنْفَعِل) على زنة مضارعه بإبدال الواو ألفاً لحركتها وانفتاح ما قبلها، مثل:

قادَ (ماضٍ أجوف ثلاثي)← انقادَ – ماضٍ بزنة (انفعل) بعد إبدال الواو ألفاً) ← ينقادُ (مضارع بزنة (ينفعل) بعد الإجراء الصرفي)←مُنقِود (اسم فاعل بزنة (مفتعل) قبل الإجراء الصرفي) ← مُنْقَاد (اسم فاعل بزنة (مفتعل) بعد الإجراء الصرفي. وكذلك إذا كان مزيداً بالهمزة والتاء، مثل:
(عادَ ← اعتادَ ← يعتادُ ← مُعتود ← مُعتاد) .
وكذلك يحدثُ في الفعل المضعف المزيد بالهمزة والتاء، مثل:
(عَدَّ ← اعتدَّ ← يَعْتَدُّ ← معتود ← مُعتاد).
ويحدث هذا التغيير نفسه في صيغة (تفاعل) أيضاً، مثل:
(تَحابَّ ← يتحابّ ← مُتحابب ← مُتحابّ).
وقد صرنا إلى الصيغة الأخيرة بعد إدغام الباءين.
ويلحظ مما سبق بيانه أن صيغ اسم الفاعل (منقاد، ومعتاد، ومتحابٌّ). تتشابه مع صيغ اسم المفعول (مُنْفعَل/ ومُفتَعل/ ومُتفاعَل) المأخوذة من غير الثلاثي على زنة المضارع وإبدال حرف المضارعة فيه ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وسياق الاستعمال اللغوي هو الفارق بين هذه المتشابهات فمثلاً: (العاقل مختار للحق) و(الحق مختار العقل) فأنت ترى أن كلمة (مختار) في الجملة الأولى جاءت بمراد اسم الفاعل، وفي الجملة الثانية جاءت بمراد اسم المفعول ولفظها واحد في الحالتين.

ورود صيغة (فَاعِل) بمعنى صيغة (مفعول) وصيغة (فعيل) بمعنى (فاعل) :

لقد وردت صيغة اسم الفاعل في كلام العرب مراداً بها صيغة اسم المفعول، من ذلك قولهم: سِرٌّ كاتِمٌ بمعنى(مكتوم) وماء دافق بمعنى مدفوق، وقد ورد هذا في قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ / الطارق ٦: أي: مدفوق. ومنه قول الحطيئة:

دَعِ المكارمَ لاترحلْ لِبُغْيتِها ... واقعدْ فإنّكَ أنتَ الطَّاعمُ الكاسيُّ

بمعنى (المُطعَم المُكسوّ)، ومثل ما ذكرناه ورود صيغة (فعيل) بمعنى (فاعِل) في الكلام أيضاً، من ذلك قولهم: (هذا رجل حليف) بمعنى:

محالف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ / البقرة-١٠ ﴾ بمعنى مُؤلِم. ولكن هذا ليس كثيراً، ولكن يجب التنبيه عليه.

مجيء اسم الفاعل شذوذاً على غير القياس:

من ذلك: (مُسهَب)، اسم الفاعل منه (أسهَب) والقياس كسره (مُسهِب)، ومثله: (مُحْصَن) و (مُفلَج) والقياس: (مُحصِن) و (مُفلِج).

وثمة ألفاظ جاءت ألفاظ على زنة (أفعل) مراداً بها اسم الفاعل على غير القياس، مثل (أعشب)، و (أبقل) والقياس (مُعشب) و (مُبقل)؛ لأنهما من الرباعي المزيد على الثلاثي بالهمزة.

صيغ المبالغة :

إذا أُريد المبالغة والكثرة بصيغة (اسم الفاعل)، عُمِدَ إلى خمس صيغ مشهورة تسمى (صيغ المبالغة)، هي: (فَعّال) نحو: (رزّاق مبالغة في رازق، و (فتّاح) مبالغة في فاتح...) و (مفعال) نحو: (منحار مبالغة في ناحر، مطعام مبالغة في طاعم)، و(فعول) نحو: (صبور مبالغة في صابر)، و(شكور مبالغة في شاكر، و(فعيل) نحو: (عليم مبالغة في عالم، ورحيم مبالغة في راحم)، و(فَعِل) نحو: (حَذِر) مبالغة في حاذر، و(فَهِم مبالغة في فاهم).

وثمة صيغ سماعية ملحقة بالصيغ الخمس المذكورة للمبالغة، منها (فِعّيل) نحو: (سكّير) مبالغة في ساكر، و (مفعيل) نحو: (منطيق) مبالغة في ناطق، و(فُعَلَة) نحو: (هُمَزَة و لُمَزة)، في قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ / الهمزة-١ ﴾ وهي مبالغة في هامز ولامز، و(فاعول) نحو: (فاروق) مبالغة في فارق، و(فُعّال) نحو: (كُبّار) مبالغة في كابر، في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ / نوح- ٢٢، أو (فُعَال) بتخفيف العين وفتحها نحو: (عُجَاب) مبالغة في (عاجب)، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ ص/٥ و(فاعلة) نحو: (راوية) مبالغة في راوٍ، و(فَعَل)

نحو: (لكّع) مبالغة في لاكع. ويندر بناء هذه الصيغ من غير الثلاثي، ومما جاء في ذلك: (متلاف) من (أتلف) و (نذير) من (أنذر)، و(دَرّاك) من (أدرك).

أسم المفعول :

هو وصف مشتق من الفعل المبني للمجهول، سواء أكان ثلاثياً أو غير ثلاثي. للدلالة على مَنْ وقع عليه الفعل.

يعد بناء الفعل للمجهول (الشرط الرئيس في صياغة اسم المفعول، وتكون صياغته على النحو الآتي:

أولاً: يصاغ من الفعل الثلاثي على زنة (مفعول)، ويجب النظر حال صياغته إلى البنية الصرفية للفعل:

أ- إذا كان الفعل صحيحاً لا يحدث فيه أيّ تغيير، مثل (نُصِر – مَنصور، رُحِم – مَرحوم، قُتِلَ – مَقتول...) قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ /هود ١٠٣، وقوله (ﷺ): (الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخير) وكذلك إذا كان مضعفاً مثل: (مُدَّ – ممدود، دُقَّ – مدقوق، فُرَّ – مفرور)، أو كان مهموزاً بالفاء أو العين أو اللام مثل: (أُخِذ – مأخوذ، أُمِرَ – مَأمور، سُئِل – مَسؤول، وُئِد – مَوؤد، بُدِيء – مَبدوء، قُرِي – مَقروء)، قال رسول الله (ﷺ) (قال – أي جبريل: فأخبرني عن الساعة؟ قالَ ما المسؤول عنها بأعلم من السائل...)، وقيل لبعض العرب: (ما المروءة فيكم؟ قال: طعام مأكول، ونائل مُبذول، وبشر مُقبول..).

ب- إذا كان الفعل معتلاً، نُظرَ إلى محل اعتلاله فان كان مثالاً لا يحدث فيه أيّ تغيير، مثل:(وُعِد- موعود، وُصِل- موصول) قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ﴾ /البُرُوج/ ١ ، وإن كان أجوف واوياً أو يائياً يحدث فيه تغيير، فأمّا الأجوف الواوي ففيه رأيان ولنأخذ الفعل (صان) لإيضاحهما، فاسم المفعول منه مصون،

والأصل فيه بواوين (المصوون)، مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه أن الواو المحذوفة منهما هي واو (مفعول)، لأنّها طارئة في الصيغة وليست أصلاً فيها، وحذف الزائد أولى من حذف الأصل، وعلى هذا يكون وزن (المَصون): (المَفُعّل). ومذهب الأخفش أن الواو المحذوفة هي الأصلية (عين الكلمة)، لانّ العين كثيراً ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع، وعلل الحذف بأن الواو الزائدة يعني (واو مفعول) حرف يدل على معنى المفعولية، وعلى هذا يكون وزن (المصون) عنده هو (المَفْول) بحذف الحرف الثاني.

أما الأجوف اليائي مثل (بيْع) فيحدث فيه تغيير عند صياغة اسم المفعول منه، فأسم المفعول منه (مَبْيُوْع)، وذلك بنقل ضمة الياء إلى الحرف الصحيح الذي قبلها، فيجتمع سكون الياء وسكون الواو: (مَبْيُوْع)، فنحذف الواو على رأي الخليل وسيبويه، ثم تبدّل الضمة كسرة مناسبة للياء، فالحاصل: (مَبِيْعٌ) بوزن (مَفِعٌ). ورأي الأخفش في (مَبْيُوْع) نقل الضمة من الياء إلى الحرف الصحيح الذي قبلها، ثم قلبها كسرة، فيجتمع الساكنان الياء والواو، فتحذف الياء فتبقى الواو ساكنة بعد الكسرة المستحدثة (مَبُوْع)، فتقلب الواو ياءً، والحاصل (مَبِيْعٌ) و لزيادة الإيضاح نثبت الجدول الآتي:

(بَيَعَ)	مَبْيُوع (مفعول)
الخليل وسيبويه	الأخفش
١. نقل ضمة (الياء) إلى الياء	١. نقل ضمة (الياء) إلى الياء
٢. حذف الواو الساكنة	٢. إبدالها كسرة لمناسبة الياء
٣. إبدال ضمة (الياء) كسرة لمناسبة (الياء) الساكنة	٣. حذف الياء الساكنة
.....	٤. قلب الواو ياءً
مَبِيْع	(مَفِعٌ)

(ولكل واحد من القولين- كما ذكر ابن جني في كتابه المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين- أصول تجذبه ومقاييس تشهد له...).

ويقع التغيير كذلك في الفعل الناقص لدى صياغة (اسم مفعول) منه، فإذا كان واوياً مثل: (رُجيَ) فهو (مَرْجُوْوٌ) (مَرْجُوٌّ) بإدغام الواوين، والتشديد. وإذا كان يائياً مثل: (نُهيَ) فهو (مَنْهُوْيٌ)، (مَنْهِيٌّ) بعد قلب الواو ياءً وإدغام الياءين والتشديد

أمّا (اللفيف المفروق) مثل: (وُفيَ) فاسم المفعول منه في أصله (مَوْفُوي)، ولاجتماع الواو والياء، وسبق أولاهما وهي الواو بالسكون وجب قلبها ياءً، و إدغام الياءين (مُوفيّ).

ثانياً: يصاغ اسم المفعول من كل فعل غير ثلاثي بمجيء المضارع وإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر مثل: (أُخرج ← يُخْرَج ← مُخْرَج، أُنْدُحر ← يُنْدَحرُ ← مُنْدَحَرٌ، هُذِّب ← يُهَذَّب ← مُهَذَّب، دُحْرِجَ ← يُدَحرج ← مُدحرَج، استُغفرَ ← يُسْتَغفَر← مُستغفَر، قُوتل ← يُقاتَل ← مقاتل.)، قال تعالى:﴿ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ يوسف/٢٤، وقال تعالى: ﴿قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ النساء-٩٨

وقال الشاعر:

ولستُ بمُسْتبقٍ أخاً لا تَلُمّهُ ... على شَعثٍ، أيُّ الرّجال المُهذَّبُ؟

ما ينوب عن اسم المفعول من الصّيغ :

ثمة صيغ سماعية وردت في كلام العرب على غير قياس بمثابة (اسم المفعول)، لكونها بمعناه وهي:

- (فعيل) بمعنى (مفعول)، مثل: (جريح) بمعنى (مجروح)، (قتيل) بمعنى (مقتول)، (كحيل) بمعنى (مكحول).

- (فِعْلٌ) بمعنى (مفعول)، مثل: (حِمْلٌ) بمعنى (محمول)، و (طِحْنٌ) بمعنى (مطحون)، (قِطْفٌ) بمعنى (مقطوف).
- (فَعْل) بمعنى (مفعول)، مثل: (عَدَد) بمعنى (معدود)، (وَلَدٌ) بمعنى (مولود)، (جَلَب) بمعنى (مجلوب).
- (فُعْلَة) بمعنى (مفعول)، مثل: (غُرْفة) بمعنى (مغروف)، (مضغة) بمعنى (ممضوع)، (أكلة) بمعنى (مأكول).
- (فِعال) بمعنى (مفعول)، مثل: (كتاب) بمعنى (مكتوب)، (فِراش) بمعنى (مفروش).
- (فعولة) بمعنى (مفعول)، مثل: (ركوبة) بمعنى (مركوب)، (حلوبة) بمعنى (محلوب).

مجيء اسم المفعول على غير القياس:

ثمّة ألفاظ شاذة وردتْ (أسماء مفعولين) خارجة عن القياس منها: (محموم) مْن (أحَمّه المرض، والقياس (مُحَمٌّ)، و(محبوب) من (أحبَّه الناس)، والقياس (مُحَبٌّ) (مسلول) من (أسَلَّهُ المرض)، والقياس (مُسَلٌّ). و (المسلول) هو المقيس من (أسلّه المرض): وسَلَّ السيف إذا أخرجه من غمده، قال كعب بن زهير في قصيدته المشهورة (البردة):

إنّ الرسولَ لنورٌ يُستَضاءُ به مُهنّدٌ مِن سُيُوفِ اللهِ مَسْلُولُ

الصفة المشبهة :

وهي وصف مشتق من الفعل اللازم وحده، تفيد اتصاف الموصوف بصفته على جهة الثبوت والدوام وقيل: إنها (مشبهة باسم الفاعل) بدلالتها على الحدث وعلى القائم به، فضلاً عن مضارعتها له في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، ولذا حُملتْ عليه في العمل. أما وجه مخالفتها له، فبصياغتها من الفعل اللازم دون المتعدّي، واسم الفاعل يصاغ من النوعين، ولكونها مجارية للفعل المضارع في حركاته وسكناته كما في:

(طاهر)، وقد تأتي غير مجارية له كما في: (جميل)، ولا يكون اسم الفاعل إلاّ مجارياً للفعل المضارع. ولانحصار زمنها بالحاضر،واسم الفاعل كائن لأحد الأزمنة الثلاثة... وهي تفيد إثبات الوصف بالموصوف ودوامه به، في حين يدل اسم الفاعل على الحدوث والتجدد في صاحبه مرة بعد مرة.

ويغلب بناؤها من البابين الرابع: (فَرِح)، والخامس: (شَرُف)، والأوزان الغالبة فيها أثنا عشر وزناً: اثنان مختصان بباب: (فَرِح) وهما:

١- (أفْعَل) ومؤنثه (فعلاء) مثل: (كحِلَ ← أكحل : كحلاء) ، (حَمِرَ ← أحمر: حمراء)

٢- (فعلان) ومؤنثه (فعلى) مثل:(غَضِبَ ← غضبان: غضبى، ثَكِلَ ← ثكلانَ : ثكلى). وأربعة مختصة بباب (شَرُف) وهي :

١. (فَعَلٌ) ومؤنثه: (فعلة) مثل: (بَطُلَ ← بَطَلٌ: بَطَلَةٌ، حَسُنَ ← حَسَنٌ: حَسَنَةٌ).

٢. (فُعْلٌ) مثل: (جَنُبَ ← جنبٌ) ٣. (فُعَالٌ) مثل: شَجُعَ ← شُجَاعٌ،

٤. (فَعَالٌ) مثل: (حَصُنَ ← حَصَانٌ)، وترد ستة أوزان مشتركة بين البابين وهي:

١. (فَعْلٌ)، مثل: (سَبُط) من (سَبِطَ)، و(ضَخُم) من (ضَخِمَ).

٢. (فِعْلٌ) مثل: صِفْر من (صَفِرَ)، و(مِلْح) من (مَلُحَ).

٣. (فُعْلٌ) مثل: (حُرٌّ) من حَرٌّ (صُلْب) من (صَلُبَ)

٤. (فَعِلٌ) مثل: (فَرِح) من (فَرِح)، و(نَجِس) من (نَجِسَ)

٥. (فاعِل)، مثل: (صاحِب) من (صَحِبَ) و(طاهر) من (طَهُرَ)

٦. (فعيل) مثل: (رحيم) من (رَحِمَ)، و (جَرِيء) من (جَرُؤَ).

أما صياغة الصفة المشبهة من غير البابين الرابع والخامس المذكورين آنفاً، فهو المسموع غير المقيس عليه، مثل: (سَيِّد) من (ساد) قال رسول الله (ﷺ): (أنا سيّد ولد آدم ولا فخر). و(ميّت) من (ماتَ)، و(ضيّق) من (ضاق)، و(شيخ) من شاخ). وإذا أُريد الوصف بالصفة المشبهة من غير

الثلاثي للدلالة على الدوام والثبوت، جيء بها على زنة اسم الفاعل أو اسم المفعول مثل: (الخطيب مُنطلِق اللّسان) و(الصادق ممدوح الخلق).

التشاكل بين الصفة المشبهة وأسم الفاعل :

ونختم هذا المبحث بالإشارة إلى ما نراه تشاكلاً وزنياً بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، في ألفاظ منها: (ضامر وطاهر وواسع...) وسياق الكلام هو الفيصل في التفريق بينهما، فإذا أريدت الدلالة بالكلمة على صفة ثابتة في موصوفها فهي صفة مشبهة، وإذا أريدت بها الدلالة على الصفة الحادثة المتجددة فهي (اسم فاعل). مثل قولنا: (اللّهُ عالمٌ) و (الإنسان عالمٌ بالأمر)، فالكلمة في الجملة الأولى آتية لإثبات صفة العلم الثابت الدائم الذي لا ينقطع لله- تبارك وتعالى-، فهي بلا شك صفة مشبهة،وهي في الجملة الثانية اسم فاعل جاء للدلالة على استحالة أن يعلم الإنسان كل شيء إلاّ في حينه على جهة التجدد والحدوث، وهذا يعني أنّ علمه بالأشياء ليس صفة ثابتة دائمة له، غير منقطعة عنه.

أسما الزمان والمكان :

وهما اسمان يصاغان من الفعل الثلاثي وغيره، للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه. وتكون صياغتهما من الفعل الثلاثي على وزنين:

الأول: (مَفْعِل) بفتح الميم وكسر العين، وذلك في الحالات الآتية:

١- إذا كان الفعل مثالاً غير معتل اللام، مثل (وصل ← مَوْصِل، وقف ← مَوْقِفٌ: نقول: (مَوقِف القطار ليلاً (اسم زمان)، و(موقف القطار في المحطة (اسم مكان).

٢- إذا كان الفعل المضارع مكسور العين، مثل: (نزل ← ينزِل ← مَنْزِل، هبط ← يهبِط ← مَهْبِط: نقول: مَهبِط الطائرة عصراً (اسم زمان)، مَهْبِط الطائرة في المطار (اسم مكان).

٣- إذا كان الفعل أجوف مكسور العين في المضارع، مثل: (صـــاف ← يصيف – مَصيف والأصل (مَصْيِف) على زنة (مَفْعل)، وقد جـــرى إعلال نقل الحركة من (الياء) إلى (الصاد)، وكذلك (باع ← يبيع ← مَبيع) كما بسطنا القول فيه في موضع سابق، نقول: (مصيف السياح صيفاً (اسم زمان)، (مصيف السياح حيث يَلْطُفُ الجوّ) (اسم مكان).

الثاني: (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، وذلك في الحالات الآتية:

١- إذا كان الفعل ناقصاً، مثل: (سعى ← مَسْعَى، جـــرى ← مَجْـــرًى) نقول: (مَسعَى الحجيج وقت الحج) (اسم الزمان)، (مَسْعَى الحجيج في حرم مكة (اسم مكان).

٢- إذا كان الفعل مضموم العين في المضارع، مثل: (عبد ← يعبـــد ← مَعبَد، سكن ← يسكُن ← مَسْكَن...) نقول: مَسْكَنُ الطير غروباً (اسم زمان)، مسْكَنُ الطير في عُشّه (اسم مكان).

٣- إذا كان الفعل مفتوح العين في المضارع، مثل: (ذهب ← يذهَب ← مَذْهَب، لعب ← يلعَبُ ← مَلْعَبٌ..) نقول (مَلْعَبُ الفريق ظهراً (اســم زمان)، و(مَلعَب الفريق في الملعب (اسم مكان).

٤- إذا كان الفعل أجوف مفتوح العين في المضارع، مثل: (نام ← ينـــام ← مَنَام، قام ← يقوم ← مقام...) نقول (منام الطفـــل لـــيلاً (اســم زمان)، (منام الطفل في سريره) (اسم مكان) والأصل فـــي (منـــام) (مَنْوَم) على زنة (مَفْعَل)، وقد جرى إعلال بنقل الحركة من (الواو)، ثم قلبت الواو ألفاً.

صياغة (اسمي الزمان والمكان) من غير الثلاثيّ:

وذلك بالإتيان بالمضارع ثم إبدال (ياء المضارعة) ميماً مضمومة فتح ما قبل الآخر، كما في صياغة (اسم المفعول) من غير الثلاثي والحكم في التفريق بينهما سياق الكلام مثل: (إستخرج ← يستخرج ← مُسْـــتخرَجٌ، وانصرف ← ينصرف ← مُنْصرَف، واجتمع ← يجتمع ← مُجْتَمع...)

قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ / هود-٦ نقول: (مُجتمَع الناس يوم الجمعة (اسم زمان)، مُجتمَع الناس في المسجد (اسم مكان)، المسجد مجتمع فيه (اسم مفعول).

صياغة (اسم المكان) من الأسماء الجامدة :

ويصاغ من الأسماء الثلاثية على وزن (مَفْعَلَة)، للدلالة على كثرة الاسم الجامد في ذلك المكان، مثل: (أسد: مأسدة، ذئب، مذأبة، طَبْخ، مطبخة...).

الشاذ من أسمي الزمان والمكان :

ثمّة ألفاظ شاذة سمع ورودها على وزن (مَفْعِل)، للدلالة على الزمان والمكان والقياس فيها أنْ يكون على وزن (مَفْعَل) مثل: (نسك ← ينسُك ← مَنْسك والقياس (مَنْسَك)، شرق ← يشرُق ← مَشْرِق، والقياس (مَشْرَق)، حَشَر ← يحشُر ← مَحْشَر، والقياس (مَحْشِر)، نبت ← ينبُت ← مَنْبِت، والقياس (مَنْبَت)، طلع ← يطلُع ← مطلَع، والقياس (مَطْلِع)...).

أسم التفضيل:

وهو اسم يصاغ من المصدر، للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة. وتكون صياغته على وزن (أفعَل) للمذكر، و(فُعْلى) للمؤنث، مثل: (أحسن- حسنى، وأفضل- فضلى.) قال تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾/ الأنبياء- ١٠٣، وقال (ﷺ): (اصدق كلمة قالها شاعر، كلمة (لبيد): ألا كل شيء ماخلا الله باطل)، وقد وردت كلمات على زنة (أفعل) التفضيل محذوفة الهمزة، لكثرة الاستعمال وهي (خير والأصل: أخير وشر والأصل: أشر، وحَبٌّ والأصل: أحبُّ)، وقد ظهرت الهمزة في الاستعمال نادراً كما في القول

المأثور (بلال خير الناس وابن الأخير)، ومثل هذا ما في وقوله (ﷺ): (أحبُّ الأعمال إلى الله أدومها وإنْ قَلّ).

شروط صوغ اسم التفضيل :

١. أن تكون صياغته من الفعل، وشذت من الاسم كقولهم: (أحنك البعيرين) من (الحنك): أي أشدهما أكلاً مثله ما ورد في المثل: (هو ألصُّ من شِظاظ) من قولهم: هو لِصٌّ..).
٢. أن يكون ذلك الفعل ثلاثياً، وشذت الصياغة من غير الثلاثي كما في قولهم: (هذا أخصَرُ من غيره)، من الفعل المزيد (اختُصِر)، وقولهم (هو أعطاهم للدراهم) من (أعطى) المزيد أيضاً...
٣. أن يكون مبنياً للمعلوم، وشذت الصياغة من المبني للمجهول كما في المثل: (هو أزهى من ديك) من الفعل (زُهِيَ)، و (هو أعنى بحاجتك) من الفعل (عُنِيَ).
٤. أن يكون تاماً، فلا صياغة لاسم التفضيل من الأفعال الناقصة أو أفعال المقاربة.
٥. أنْ يكون مثبتاً. لا منفياً
٦. أن يكون متصرفاً، فلا صياغة من الأفعال الجامدة مثل: (نِعْم و بئسَ وعسى وليس..).
٧. أن يكون قابلاً للتفاوت، أي المفاضلة، فلا صياغة من الأفعال التي لا تتفاوت معانيها مثل: (مات وفني وهلك..).
٨. ألاَّ يكون الوصف منه على (أفعل) للمذكر، و(فعلاء) للمؤنث، في الدلالة على لون أو حلية أو عيب، وقد عُدّ بناؤه في المثل (أسود من حلك الغراب) و (أبيض من اللبن) شاذاً عند البصريين، جائزاً عند الكوفيين، وحُدِّدَ الجواز في العيوب الباطنية لا الظاهرية مثل: (فلان أجهل من فلان، وأبلد منه، وأعجم منه....).

وإذا أُريد صياغة (اسم تفضيل) من فعل فقَد الشروط المذكورة آنفـاً، جيء بكلمات دالة على التفضيل مثل: (أقل، أشد، أكثر،أقوى..)، ثم يلحق بها مصدر الفعل الذي لم تصح صياغة اسم تفضيل منه نحو: (أنت أكثر الطلاب إجادة في الامتحان)، و(هند أحسن جمالاً من فاطمة). و(المسلمون أشد بأساً على الأعداء)....

أحوال أسم التفضيل:

لاسم التفضيل بأعتبار لفظه ثلاث حالات: **أولاها** أن يكون مجرداً من (ألـ) والإضافة، وهو في هذه الحالة يلزم الإفـراد والتـذكير، وإتيـان المفضل عليه بعده مجروراً بـ (من)، مثل: (العَالِم أفضل من الجاهـل، وهند أفضل من زينب، والعَربُ أكرم من غيرهم، واللاعبان أسرع مـن غيرهما...)، ومما ورد في القرآن الكريم قوله تعـالى:﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾/ يوسـف-٨ ، وقولـه تعـالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ .... أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾/ التوبة-٣٤. وقد تحذف من والمفضل عليه للدلالة عليها من سياق الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ /الأعلى-٥﴾، أي خير وأبقى من الدنيا. وقد ورد الإثبات والحذف في قولـه تعـالى ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا / الكهف-٣٤).

الثانية: أن يكون اسم التفضيل محلى بالألف واللام، وتجب في هذه الحالة مطابقة المفضل عليه للمفضل نوعاً وعدداً، ولا يؤتى بعده بالمفضل عليه مجروراً بـ (من) على نحو ما ورد في الحالة الأولى نقول: (الابن الأكبر ناجحٌ، البنت الكبرى ناجحة، فاز اللاعبان الأفضلان، وفازتْ اللاعبتـان الفضليان، أُكرِم المعلمون الأفضلون، وأُكرِمت المعلمـات الفضـليات أو الفُضَّل). أمّا مجيء اسم التفضيل محلي بـ (ألـ)، وبعده المفضل عليـه مجروراً بـ (من) فورد أيضاً كما في الأعشى:

ولستُ بالأكثر منهم حصًى وإنّما العزّة للكاثِر

ويُخرّج على أنّ (ألـ) فيه زائدة، والتقدير: (ولستُ بأكثر...)، أو -على أنّ (من) متعلقة بـ (أكثر) النكرة المحذوفة المُبْدَلة من (أكثر) النكرة الملفوظة.

الثالثة: أن يكون اسم التفضيل مضافاً، وهو باعتبار المضاف إليه قسمان،

أولهما: أن يكون مضافاً إلى معرفة فإذا أضيف إليها، جازت فيه المطابقة مع المفضل عليه وعدمها، ويمتنع وصله بـ (مِنْ)، مثل (مكة والمدينة اشرف المدن) بعدم المطابقة، و(مكة والمدينة اشرفا المدن) بالمطابقة و(المؤمنون أفضل البشر- بعدم المطابقة)، و(المؤمنون أفاضل البشر- بالمطابقة). و(الخلوقات أكرم النساء- بعدم المطابقة)، و(الخلوقات أكارم النساء- بالمطابقة. وقد وردت المطابقة وعدمها في القرآن الكريم، فمن عدم المطابقة في قوله تعالى:﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ/ البقرة- ٩٦﴾، ومن المطابقة في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا/الأنعام-١٢٣﴾.

والقسم الثاني: أن يكون مضافاً إلى نكرة: ويجب إفراد (أسم التفضيل) وتذكيره، ومن ذلك: (الكتابُ خير جليسٍ، بغداد أجمل مدينة، الأنبياء أحسن قدوةٍ، حضارتنا العربية أعرق حضارة، عائشة-رضي الله عنها- اعفُّ امرأةٍ ، شهداؤنا انعم حياةٍ...).

أحوال اسم التفضيل باعتبار معناه :

لاسم الفاعل باعتبار معناه ثلاث حالات: **أولها** التي تقدم ذكرها وهي الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما في ذلك على الآخر.

الثانية: أن يراد به شيء زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته وليس بينهما وصف مشترك، مثل: (العسلُ أحلى من الخَلِّ)، و(الصيف أحرُّ من الشتاء)، والمعنى: العسل زائد في حلاوته على الخل في

حموضته،والصيف زائد في حرّه على الشتاء في برده، **الثالثة:** أنْ يراد به إثبات الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل مثل: (الناقص و الأشجّ اعدلا بني مروان)، والناقص هو يزيد بن الوليد سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشجّ: عمر بن عبد العزيز سمي بذلك لشجّة في رأسه أي هما العادلان، ولا عدل في غيرهما. وفي هذه الحالة تجب المطابقة، وعلى هذا يخرّج قول أبي نؤاس:

كأنّ صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء دُرٍّ على أرض من ذهب

أي: صغيرة وكبيرة.

أسم الآلة :

هو اسم يصاغ من الفعل الثلاثي المجرد، المتصرف، المتعدّي، للدلالة على الآلة بها يقع حدث الفعل. وله أوزان منوعة

أوزان اسم الآلة: أوزان اسم الآلة نوعان، أحدهما **الأوزان القياسية**، التي تشتق من فعل ولها أوزان معينة وقد أقرّ علماؤنا المتقدمون ثلاثة أوزان هي: (مِفعال) مثل (منشار– مفتاح – مقراض) قال رسول الله (ﷺ): (مِفتاحُ الجنة لا إله إلاّ اللّه، محمد رسول الله) وقوله: (رأيتُ يوم أُسريَ بي أُناساً تقرض شفاهم بمقاريضَ من نار). ووزن (مِفعل): مثل (مبرد – مغزل– مشرط...) قال الشاعر:

فلا المالُ ينسيني حيائي وعفتي ولا واقعاتُ الدّهرِ يَفْلُلنَ مِبْرَدِي

ووزن (مفعلة) مثل: (مطرقة، مكنسة، مصفاة، مكواة) وزاد المحدثون أوزاناً أخر، مثل وزن (فعّالة) (سيّارة – غسّالة – ثلاجة...)، و (فاعِلة) مثل: (رافعة – ساحبة – ناقلة...)، و(فاعول) مثل: (ساطور – تابوت – ناقوس...)، و(فعّال) مثل: (جرّار – برّاد – طبّاخ...)، وقد وردت أسماء آلة سماعية خارجة عن القياس، منها وزن (مُفْعُل) مثل (مُنخُل، مُسُّعُط، مُدْهُن)، ووزن (مُفْعُلة) مثل: (مُكحُلة – مُعرضَة...).

أمّا الأوزان غير القياسية: فهي أسماء آلة جامدة غير مشتقة من فعل، وأمثلتها كثيرة، منها (فأسٌ، سَيْفٌ، سَوْطٌ، قَلَم، جَرَس، قَدَح، مِشط ،غِمْدٌ، شِصٌّ، قدوم)

قال الشاعر:

فقلتُ أعيراني القَـدوم لعلنـــي أخطّ بها قبـراً لأبـيضَ ماجـد

ومثله (اللسان) و(السّيف) في قول الآخر:

لساني وسيفي صارمان كلاهما ويَبلغُ ما لا يبلغُ السَّـيْفُ مـذودي

أمّا (المذود) فهو جار على القياس

القسم الثّاني

تَصريفُ الأَسْمَاء

أبنية الأسماء

يُعَدُّ (الاسم) ركناً من أركان تكوين الكلام العربي، يناصفُه في ذلك الفعل بأضربه الثلاثة – ماضياً أو مضارعاً أو أمراً–، ونعني: تكوين الجملة بقسميها الاسمية والفعلية، ويفترق الاسم عن الفعل– كما هو معروف عند النحاة – بخلوّه من دلالته على الزمن. وهو لا يقلّ شأناً عن الفعل، و الأسماء في العربية مختلفة متنوعة، ليست من جنسٍ أو نوعٍ واحدٍ،و لها اعتبارات في التقسيم من حيث التجرد والزيادة، والتغاير النوعي (تذكيراً وتأنيثاً)، والتغاير الكمي (إفراداً وتثنيةً وجمعاً)، والتغاير البنيوي الصرفي (مقصوراً وممدوداً ومنقوصاً). ونشير هنا إلى أنّ (الاسم) في أصله نوعان، جامد ومشتق، والجامد: هو ما لم يُؤخذ من غيره ودلّ على ذات أو معنى دون ملاحظة أية صفة مرافقة للدلالة، كأسماء الأجناس العينية المحسوسة، مثل: (فَرَس، بَيْت، رَجُل...)، وكأسماء الأجناس المعنوية التي لا ذوات لها تُرى أو تُحس مثل: (جلوس، خوْف، عِلْم...). والمشتق: هو ما أخذ من غيره ودلّ على ذاتٍ أو معنى مع ملاحظة الصفة المرافقة للدلالة، مثل: (عالِم، كريم، مَنزِل، مَكتوب، مِنْشار)، والضرب الأول من (أسماء الأجناس) لا يشتق منه أصلاً، وما ورد من ذلك فهو قليل نادر مثل: أورَقَتِ الأشجَارُ، وأسبَغتِ الأرضُ، فالفعل الأول مشتق من (الورق) والثاني من (السبغ). واليك تفصيل ما أجملناه في هذا المدخل.

أبنية الأسماء من حيث التّجرد والزيادة:

يقسم الصرفيون (الاسم) قسمين: المجرد، والمزيد، كما قسّموا الفعل – كما عرفنا آنفاً– مجرداً ومزيداً. **والاسم المجرد:** هو ما كانت أحرف بنيته الصرفية أصلية، لا يمكن أن تسقط منه عند تصريفه، فكلمة (زيد) لو أسقطنا أيّ حرف من حروفها لم تُؤدِ المعنى المطلوب بدلالتها على العَلَم المُسمى بـ (زيد). والاسم المجرد ثلاثي، ورباعي، وخماسي، ولكل

قسم أبنيته وأوزانه الخاصة به، وقد ذكر الخليل بن أحمد: (أن الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف حرف يبتدأ، وحرف تحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه.)، وذكر الرضي ومن قبله ابن جني أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول، أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي... فإذا ورد أصل أقل من الثلاثي فاحكمْ بالحذف فيه مثل: (أَبٍ) وأصلها أبو، و(دَم) وأصلها دمي.

والاسم المزيد: هو كل اسم زيد فيه حرف أو أكثر من أحرف الزيادة التي سلفت الإشارة إليها، وأوزانه كثيرة لا ضابط لها، وأكثر ما يبلغ (الاسم) بالزيادة سبعة أحرف ولا يتجاوزها إلاّ بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية والجمع السالم أو النسب، فالمصدر: (احرنجام) مثلاً من الفعل (احرنجمت الإبل). و(اشهيباب) مأخوذ من الفعل: (اشهابّ الفرسُ)

أبنية الاسم الثلاثي المجرد:

للاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، وهي في الحقيقة اثنا عشر بناءً، يُعتمد فيها على حركة فائِه- أي: حرفه الأول بوحدة من (ثلاث حركات): الفتحة أو الضمة أو الكسرة، وحركة عينه-أي حرفه الثاني- بواحدة من (أربع حركات) فيكون مجموع الحسابي (الثلاثة الألفاظ بالحركات الثلاث (×) الأربعة الألفاظ بالحركات الأربع): اثني عشر بناءً أو(وزناً)، المستعمل منها عشرة أبنية، والمهمل منها بناءان، وهما (فُعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين، وقد ذكر الأخفش مثالاً واحداً لهذا الوزن وهو(الدُئِل) اسماً لدويبة. وذكر غيره (الوُعِل) أيضاً. والثاني (فِعُلٌ) بكسر الفاء وضم العين، وهو غير مستعمل في العربية لاستثقال الانتقال بالنطق من الكسرة إلى الضمة، وبالعكس إلاّ إذا كان اللفظ بناءً لازماً. والأبنية العشرة المستعملة في الأسماء والصفات معاً هي:

١. [فَعْلٌ] الاسم (صَقْرٌ – بَيْتٌ...)، الصفة (سَهْلٌ – ضَخْمٌ...).
٢. [فَعَلٌ] الاسم (قَمَرٌ – جَبَلٌ...)، الصفة (حَسَنٌ – بَطَلٌ...).

٣. [فُعْلٌ] الاسم (جُرْحٌ – بُرْدٌ...)، الصفة (حُلْوٌ – مُرٌّ...).
٤. [فِعْلٌ] الاسم (جِذْعٌ – حِمْلٌ...)، الصفة (مِلْحٌ – جِلْفٌ...).
٥. [فَعِلٌ] الاسم (كَبِدٌ – كَتِفٌ...)، الصفة (حَذِرٌ – فَطِنٌ...).
٦. [فَعَلٌ] الاسم (عَضُدٌ – رَجُلٌ...)، الصفة (طَهُرٌ – دَنِسٌ).
٧. [فُعَلٌ] الاسم (جُرَذٌ – صُرَدٌ...)، الصفة (لُبَدٌ – حُطَمٌ...).
٨. [فُعُلٌ] الاسم (أُذُنٌ – عُنُقٌ)، الصفة (جُنُبٌ – نُكُرٌ...).
٩. [فِعَلٌ] الاسم (عِنَبٌ – ضِلَعٌ)، الصفة (زِيَمٌ – رِوَيٌ...).
١٠. [فِعِلٌ] الاسم (إِبِلٌ – إِطِلٌ)، الصفة (بِلِزٌ..) وهذا البناء الأخير قليل في الاستعمال قياساً بغيره من الأوزان.

أبنية الاسم الرباعي المجرد:

للاسم الرباعي المجرد خمسة أبنية مجمع عليهاوبناء واحد مختلف فيه. أما الخمسة المجمع عليها فهي:

١. [فَعْلَلٌ] الاسم (جَعْفَر – ثَعْلَب)، الصفة (سَهْلَب، شَجْعَم).
٢. [فِعْلِلٌ] الاسم (زِبرِج – زِئبِر)، الصفة (دِقنس – دِعبِلٌ).
٣. [فُعْلُلٌ] الاسم (فُلْفُل – بُرْقُعٌ)، الصفة (جُرْشُع – قُلْقُلٌ).
٤. [فِعْلَلٌ] الاسم (دِرْهَم – ضِفْدَع)، الصفة (هِجْرَعٌ – هِبْلَعٌ).
٥. [فِعَلٌّ] الاسم (قِمَطرٌ – فِطَحْلٌ)، الصفة (سِبَطْرٌ – هِزَبْرٌ).

وقد زاد الأخفش بناء [فُعْلَلٌ] بفتح أولى اللامين مثل: (جُنْدَبٌ – بُرْقَعٌ)، ووافقه الكوفيون، ولم يقبل البصريون هذا الفتح، والرواية عندهم بالضم في المثالين: (جُنْدُبٌ – بُرْقُعٌ)

أبنية الاسم الخماسي المجرد:

للاسم الخماسي المجرد أربعة هي:

١. [فَعَلَّلٌ] الاسم (فَرَزْدَقٌ – سَفَرْجَلٌ)، الصفة (شَمَرْدَلٌ – هَمَرْجَلٌ)
٢. [فُعَلَّلٌ] الاسم (خُزَعْبِلٌ)، الصفة (حُبَعْثَنٌ)

٣. [فِعْلَل] الاسم (قِرْطَعب)، الصفة (جِرْدَحل)
٤. [فَعْلَل] الاسم (قَهْلَبس)، الصفة (جَحْمَرش)

أبنية الأسماء من حيث التغاير النوعي (تذكيراً وتأنيثاً):

لا تخلو الكلمة (الاسم) من أن تكون مذكرة أو مؤنثة، ومن نافلة القول أنّ (الأصل) في الأسماء هو التذكير، لذا لم تحتج الأسماء أية علامة لبيان ذكوريتها، مثل: (رجل، وفرس، جمل...) ومن المذكر ما يكون تذكيره مجازياً ونعني به: ما لم يكن له أو فيه صفة من صفات المذكر الحقيقي، وما لم تكن له أنثى من جنسه، مثل: (كتاب، وقلم، وقمر...) أمّا التأنيث فلما كان فرعاً عن التذكير فقد احتاج إلى علامة تميّزه من المذكر، تكون لفظية أو مقدّرة. والمؤنث ثلاثة أقسام: الأول: لفظي معنوي، وهو العلم الموضوع لمؤنث بعلامة، مثل: (فاطمة). والثاني لفظي،وهو العلم الموضوع لمذكر مؤنثاً بعلامة، مثل: (حمزة). والثالث: معنوي وهو العلم الموضوع لمؤنث خالياً من العلامة، مثل: (مريم).

وللتأنيث علامتان: هما (التاء والألف)، و(التاء) هي التي تتصل بآخر الاسم، لتحقق تأنيثه وتكون (مربوطة)- كما يقال- كالتي في: (فاطمة، وخالدة، وطالبة، ومدرّسة، وتمرة، ومحبرة...) وهي أشهر العلامتين وأكثرهما استعمالاً. ويكون ما قبلها مفتوحاً، كما تكون (مبسوطة) أو مفتوحة) أيضاً-كالتي تكون في آخر الكلمة ذات المقطع الواحد، ويكون ما قبلها فيه ساكناً، كما في (بِنْت، وأُخْت). وتلفظ الأولى في درج الكلام تاءً وعند الوقف هاءً، لذا سمّاها بعضهم هاء التأنيث كقولهم (فاطمةْ). وأكثر ما تكون (التاء) في أسماء الصفات المشتركة مثل قائم وقائمة، وتقل في الأسماء التي ليست بصفات مثل: (إنسان وإنسانة)، أماإذا كان اللفظ مؤنثاً بلا علامة، فيستدل على تأنيثه بعود ضمير المؤنثة إليه، مثل: (العين كحلتها). وثمة صفات مشتركة بين المذكر والمؤنث، لا تدخل التاء فيها على ما كان منه وصفاً لمؤنث، وهي خمس فئات، **الأولى**: الصفات الآتية

على وزن (فعول) بمعنى (فاعل)، مثل: (رجل صبور وامرأة صبور) بمعنى (رجل صابر، وامرأة صابرة). وإذا كان (فعول) بمعنى (مفعول) جيء بالتاء في الصفة مثل: (حمل ركوب، وناقة ركوبة) بمعنى (مركوبة). **ثانيها**: الصفات على وزن (فعيل) بمعنى (مفعول) إن تبع موصوفه مثل: (رجل جريح، وامرأة جريح بمعنى رجل مجروح وامرأة مجروحة). وإذا كان (فعيل) بمعنى (فاعل) جيء بالتاء في الصفة مثل: (رجل كريم) و (امرأة كريمة). أو كان (فعيل) مستعملاً استعمال الأسماء غير تابع لموصوفه لحقته التاء أيضاً، مثل: (هذه ذبيحة، و نطيحة) بمعنى مذبوحة أو منطوحة. **والثالثة**: الصفات الآتية على وزن (مفعال) مثل: (امرأة مهذار) – أي كثيرة الهذر وهو الهذيان. وقد شذّ من هذا: (ميقانة). **الرابعة**: الصفات الآتية على وزن (مِفْعَل) مثل: (مِعْشَم) أي الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه من شجاعته. **والخامسة**: الأسماء التي تزاد التاء في آخرها لتمييز الواحد من جنسه، مثل: (بقر وبقرة)، أو تزاد للتعويض عن محذوف مثل: (عِدَة) مصدر: (وَعَد)، أو للمبالغة مثل: (راوية) مبالغة في راوٍ.

أمّا (ألف التأنيث) فهي على ضربين: الألف المقصورة، و الممدودة. ويجري التأنيث بالألف المقصورة على الأغلب في تأنيث أفعل التفضيل مثل: (أفضل– فُضلى، أكبر– كُبرى) وفي تأنيث وزن (فَعلان) مثل: (عطشان– عطشى، جوعان– جوعى). وللأسماء المنتهية بالألف المقصورة أوزان هي: (فُعَلَى) مثل: (أُربى)– للداهية و(شُعبى)– للموضع الوارد ذكره في قول جرير:

أَعَبداً حَلّ فـي شُـعَبى غريبـاً ألُؤماً لا أبـا لـكَ واغترابـا

و(فُعْلَى) مثل: (بُهْمَى) اسماً لبنت، و(حُبْلَى) صفة لمؤنث، و(رُجْعَى) مصدراً. و(فَعَلَى) مثل: (بَرَدَى) اسماً لنهر دمشق المذكور في قول حسّان بن ثابت:

يسقون مَنْ وَرَدَ البريصَ عليهمُ بَرَدَى يصفّق بالرحيق السَّلسلِ

و (حَيَدَى) صفة للحمار السريع في مشيه. و(فَعْلَى) مثل: (مَرْضَى) جمع مريض، و(شَبْعَى) صفة و (دَعْوَى) مصدراً. و(فُعَالى) مثل: (حُبَارى) اسماً لطائر، و(سُكَارى) جمع سكران. و(فُعَّلَى) مثل: (سُمَّهَى) اسماً للباطل. و(فِعَّلَى) مثل: (سِبَّطْرَى)، وهو ضرب من المشي المتبختر. و(فِعْلَى)، مثل: (ذِكرى) مصدر ذكر، و(حِجْلَى) جمع حَجَل.و (فِعِّيلَى) مثل: (حِثِيثي) مصدر(حَثَّ)، و(فُعُلَّى) مثل: (كُفُرّى) اسماً لوعاء الطلع. و (فُعَّيلى) مثل: (خُلَّيطى) للاختلاط، و(فُعَّالى) مثل: (شُقَّارى) اسماً لنبات، وكذلك (خُبَّازى).

أما (ألف التأنيث الممدودة) فتوجد على الأغلب في أسماء الإناث، وكذلك في مؤنث الوصف (افعل) للدلالة على اللون أو العيب أو الحُلى مثل: (احمر– حمراء، أحول – حولاء)، وفي جمع التكسير مثل: (كرماء وأدباء وأصدقاء...). وذهب البصريون إلى أن الألف الممدودة فرع عن الألف المقصورة أبدلت همزة، في حين عدّ الكوفيون الألفين أصلين. وللأسماء المؤنثة بالألف الممدودة أوزان ذكرها علماء اللغة هي:

وزن (فَعْلاء) مثل: (صحراء) اسم مكان، و(صفراء) صفة لمذكر (أصفر)، أو(رغباء) مصدراً. و(أفعلاء)– مثلث العين– مثل: (الأربعاء) لليوم الرابع من الأسبوع. و(فُعْلاء)، مثل: (قُرفُصاء) لهيئة في القعود. و(فَعْلَلاء) مثل: (عَقرَباء) لأنثى العقرب. و(فِعالاء) مثل: (قِصَاصاء) للقصاص. و(فَاعُولاء) مثل: (تاسوعاء وعاشوراء) لليوم التاسع والعاشر من شهر محرّم. و(فاعلاء) مثل: (قاصعاء) لجحر اليربوع. و(فِعلياء) مثل: (كبرياء) للعظمة. و(مفعولاء) مثل: (مشيوخاء) جمع شيخ. و(فعالاء) مثلث العين مثل: (بَرَاساء) لغة في البَرْنساء – وهم الناس. و(فَعلاء)– مثلث الفاء– مثل: (خُيَلاء) صفة للتكبر، و(جُنفاء) اسم مكان. و(فنعلاء) مثل: (خنفساء) للدويبة المعروفة.

ثالثاً: أبنية الأسماء من حيث التغاير الصرفي:

ينقسم الاسم من حيث بنيته الصرفية إلى أربعة أقسام: (الصحيح والمقصور والمنقوص والممدود).

الاسم الصحيح:

هو ما ليس آخره حرفه حرف علة، أو ألفاً ممدودة، مثل: (قَمَر، وأرْض، وخالد، وزينب، وكتابْ)، ومن (الصحيح) ما كان حرفه الأخير علة (واواً أو ياءً) قبلها ساكن سواءً أكان السكون على حرف صحيح مثل: (دَلْوٍ، وهَدْيٍ، ولَهو، ورَمْيٍ)، أم على حرف علة مثل: (عَدُوّ) وأصلها (عَدُوْوٌ) قبل إدغام الواوين لسكون الأولى وحركة الثانية، ومثله: (عَلِيٌّ) واصلها (عَلِيْوٌ) قبل قلب الواو ياءً وإدغام الياءين. ويعدّ هذا النوع شبيهاً بالصحيح، لأنّ آخره علة تظهر عليه علامات الإعراب.

الاسم المقصور:

هو الاسم المعرب الذي تكون آخره ألفاً لازمةً، وفسّر اللغويون تسميته بالمصطلح المذكور؛ لأنه قَصُر عن المَدّ والإعراب وحُبِسَ عنهما، مثل: (عصا، ومصطفى، وحصى، وشقى..). وليس من (المقصور) ما كان مبنياً منتهياً بالألف من الألفاظ مثل: (إذا، ومتى، أنّى). وكذلك ما كانت الألف في آخره غير لازمة، كألف النّصب في الأسماء الخمسة نحو: (رأيتُ أبا محمدٍ، وأخا هندٍ). والاسم المقصور قسمان: أولهما: قياسيٌّ وهو كل اسم معرب آخره ألف، وله نظير من الصحيح مفتوح ما قبل آخره، والمقصود بالنظير من الصحيح ما وافق المعتل في وزنه ونوعه حال كونه مصدراً أو جمعاً أو وصفاً. وهو يرد من الآتي:

١. مصدر (فَعِلَ) اللازم المعتل الآخر،على وزن (فَعَل)، مثل: (عَمِي ← عَمَىً، جَوِيَ ← جَوَىً)، ويناظره من الصحيح: (فَرِحَ ← فَرَحاً، أَشِرَ ← أَشَراً...).

٢. جمع التكسير على زنة (فِعَل)، ومفرده (فِعْلَة). مثل: (لِحْيَةٍ ← لِحَىً، رِشْوَةٍ ← رِشَىً...)، ويناظره من الصحيح: (حِكمَةٌ ← حِكَماً).

٣. جمع التكسير على زنة (فُعَل)، ومفرده (فُعْلَة) مثل: (مُدْيَةٍ ← مُدَىً، نُهْيَةٍ ← نُهَىً...)، ويناظره من الصحيح: (صُوْرَةٌ ← صُوَراً). قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ / طه-٥٤.

٤. الجمع على زنة (فُعَلٍ) مفرده في التأنيث (فُعلى) مثل: (الدُّنيا ← الدُّنا)، ويناظره من الصحيح: (الكُبْرى – الكُبَرُ).

٥. اسم الجنس الجمعي المجرد من التاء، والمصاحب لها في المفرد، مثل: (حَصَاةٍ ← حَصَىً)، ويناظره من الصحيح: (شَجَرَةٍ – شجراً).

٦. اسم المفعول من المزيد الناقص، مثل: (أعطى ← مُعْطىً، اجتبى ← مُجتَبىً)، ويناظره من الصحيح: (أُكرِمَ ← مُكرَماً).

٧. الصفة المشبهة على زنة (فَعلى) مؤنث (فَعْلان) مثل: (ظَمْآن ← ظَمْأى، سَكران ← سَكْرى).

٨. ما جاء على وزن (أفعل) من معتل اللام، دالاً على التفضيل: (علا ← أعلى، دنا ← أدنى) ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ / طه –٦٨. أو غير دال على تفضيل مثل: (حوى ← أحوى، عمى← أعمى)، ويناظره من الصحيح: (عرج ← أعرج..). قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾/ الأعلى– ٥.

٩. اسم الآلة من معتل اللام، مثل: (رمى ← مِرْمَى، هدى ← مِهدى...) ويناظره من الصحيح: (غزل ← مِغْزل....).

١٠. المصدر الميمي، واسم الزمان أو المكان من المعتل اللام مثل: (لها ← مَلهىً، سَعَى ← مَسْعىً) ويناظره من الصحيح: (لعب ← مَلْعباً...).

١١. جمع التكسير الوارد على وزني (فَعالى) أو (فُعالى) مثل: (كسل ← كسالى وكُسالى) وبضم الفاء يُقرأ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ...﴾ / النساء–١٤٢.

والقسم الثاني من (المقصور)هو السماعي: وهو كل اسمٍ مُعْرَبٍ آخره ألف سمع عن العرب، ولم يكن له نظير بمائله من الصحيح، مثل: (السَّنا، والحِجا، والثرى، والفتى...).

بقي لنا أنْ نشير إلى أنَّ لألف الاسم المقصور رسمين في الكتابة؛ لأنّها تكتب ألفاً ممدودة إذا كانت ثالثة أصلها واو مثل: (العصا والرضا...) الثانية، وتكتب ألفاً مقصورة في موضعين أولهما إذا كانت ثالثة أصلها ياء مثل: (الغِنى والقِرى). والثاني إذا كانت رابعة فأكثر مثل: (المجتبى والمصطفى)، يستثنى من هذا ما كان قبلها فيه ياء، فهي تكتب ممدودة مثل: (الدُّنيا والعُليا..).

تثنية المقصور:

يثنى (المقصور) بزيادة ألفٍ ونون مكسورة في حالة الرفع، وياءٍ ونون مكسورة في حالتي النصب والجر، ولما كان آخره ألفاً تعذّر الجمع بين ألفه وزيادة ألف التثنية عليه، فوجب قلب الألف واواً أو ياءً، ليسهل النطق به مثنىً، وهو يثنى بالنظر إلى ألفه كما يأتي:

أولاً: المقصور الثلاثي:

أ- إذا كانت ألفه واواً في أصلها تُرَدُّ تلك الواو عند التثنية مع فتح ما قبلها، مثل: (رجا ← رجَوان ← رجوين،عصا ← عصَوان ← عصوين، رضا ← رضوان ← رضوين).

ب- إذا كانت ألفه ياءً في أصلها ترد تلك الياء عند التثنية مع فتح ما قبلها أيضاً مثل: (ندى ← نديان، نديين، فتى ← فتيان، فتيين، رحى ← رحيان، رحيين).

ج- إذا كانت ألفه مجهولة الأصل، لا تقبل الإمالة، مثل ألفي (إذا)، و (إلى) لدى اتخاذ لفظيهما اسماً علماً كبقية أسماء الأعلام، فهي تقلب عند التثنية واواً (إذاوان، إذاوين، إلوان، إلوين)، وحين تكون قابلة

للإمالة كألفي (أدنى)، و(متى) فهي تقلب عند التثنية ياءً (الأدنيان، الأدنيين)، و(متيان، متيين).

ثانياً: المقصور الرباعي والخماسي والسداسي:

إذا ثني المقصور الرباعي وما زاد عليه، قلبت ألفه الأصلية أو الزائدة ياءً، ولا اعتبار لكون تلك الألف ناجمة من(واو،أو ياء).أوهو على نوعين مثل: (مرمى ← مرميان، مرميين، مبنى ← مبنيان، مبنيين)
مثل: (حُبلى ← حبليان، حبليين، ذفرى ← ذفريان، ذفريين).

جَمعَ المَقصور:

وهو يجمع جمع مذكر سالم، بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة الرفع، وياء ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر، ويجب عند جمعه حذف ألفه، وإبقاء الفتحة قبل الواو في الرفع، وقبل الياء في النصب والجر دليلاً على حذفها، مثل: (مُرتضى ← مرتضَونَ، مرتضَينَ، أعلى ← أعلَون أعلَينَ، مصطفى ← مصطفَون، مصطفَينَ...).

كما يجمع جمع مؤنث سالماً بزيادة ألف وتاء في آخره، ويتبع في هذه الحالة ما يتبع في تثنيته، من قلب ألفه ياءً أو واواً على أصلها إذا كانت ثالثة كما في: (عصا ← عصوات، مها ← مهوات، رحى ← رحيات، هُدى← هديات). أما إذا كانت رابعة فتقلب ياءً أيّاً كان أصلها مثل: (ليلى ← ليليات، مستشفى ← مستشفيات.). وإذا كانت في الاسم المقصور تاءً تالية لألفه، كما في (فتاة)، فالواجب حذفها وقلب الألف ياءً في جمع التأنيث والحاصل من هذا: (فتيات)- كما لا نجهل-.

الاسم المنقوص:

هو الاسم المعرب الذي يكون آخره ياءً لازمة مكسور ما قبلها، مثل: (القاضي، الراعي، الهادي، المحامي)، ويخرج من التعريف المذكور فئات لفظية متعددة، أولها: الاسم المبني المنتهي بياء لازمة، مثل: (الذي،

التي)، والاسم المعرب المنتهي بياء غير لازمة كالجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر مثل: (أحببتُ مدرِّسي الفضلاء) وكذلك المثنى في الحالتين أيضاً مثل: (أكرمت طالبَي العلمِ، أشدتُ بطالبي العلم)، والأسماء الخمسة في حالة ورودها مجرورة مثل: (مررتُ بأبيك، وسعدتُ بزيارة أخيك). ويخرج من التعريف كذلك ما كان اسماً معرباً منتهياً بياء مسبوقة بساكن مثل: (ظَبْيٍ، سَعْيٍ، هَدْيٍ) فهو يعامل معاملة الصحيح من الأسماء. وياء الاسم (المنقوص) تثبت فيه لفظاً وخطاً إلاّ في حالة وروده نكرة مرفوعة أو مجرورة، فهي تحذف ويعوض عنها بتنوين كسر نجعله على الحرف الذي قبلها مثل: (هذا قاضٍ يحكم بالعدل، واحتكمتُ إلى قاضٍ يحكم بالعدل) و (أقبل هادٍ إلى الخير، وسلمت على هادٍ إلى الخير) والوزن في هذه الحالة: (فاعٍ)- كما لا يخفى-. أما إذا كانَ (المنقوص) منصوباً نكرة أو معرفة فيجب إثبات الياء فيه، مثل: (رأيتُ راعياً يهش غنمه، وسمعتُ القاضي يقرأ الحكم). أما سبب تسمية (المنقوص) بالمصطلح المذكور فهو ما يحدث له من النقص الحاصل عند إعرابه في حالتي الرفع والجر اللتين تقدّر الحركة فيهما للثقل في النطق. وتظهر الفتحة في النصب لخفتها، وياء الاسم المنقوص نوعان: أولاهما: ياء أصلية في جذر الكلمة كما في: (هدي ← الهادي، قضي ← القاضي)، والثانية ياء منقلبة عن واو في جذر الكلمة؛ لوقوعها في آخر الكلمة، وكسر ما قبلها، كما في (دَعَوَ ← الداعي، والأصل (الداعِوْ)، غَزَو ← الغازي، والأصل (الغازِوْ).

تثنية المنقوص:

يُثنّى الاسم المنقوص بزيادة ألف ونون مكسورة عليه في حالة الرفع، وياء ونون مكسورة في حالتي النصب والجر، ولا يحدث فيه أيّ تغيير غير إعادة الياء المحذوفة منه في الحالتين المذكورتين آنفاً، مثل: (الهادي ← الهاديان، الهاديين، المستدعي ← المستدعيان، المستدعيين، رامٍ ← راميان، راميين، راعٍ ← راعيان، راعيين).

جمع المنقوص:

يُجمع الاسم المنقوص جمعاً مذكراً سالماً بزيادة واو ونون مفتوحة عليه في حالة الرفع، وياء ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر، وتحذف لامُه (أي ياؤه) إذا كانت مذكورة، ويُضم الحرف السابق للواو، ويكسر الحرف السابق للياء في الجمع للمجانسة الصوتية، مثل: (الباغي ← الباغون، الباغين، المنادي ← المنادون، المنادين، مستدعٍ ← مستدعون، مستدعين، راضٍ ← راضون، راضين)، والأصل في (الباغون) ونحوه هو (الباغيون) بحذف الياء لالتقاء سكون ياء الأصل (الباغي) والواو والياء زائدتين في الجمع رفعاً أو نصباً وجرّاً، أما إذا أُريد جمع المنقوص جمعاً مؤنثاً سالماً، فتزاد فيه ألف وتاء في آخره، ولم يحذف منه شيء، وترد الياء إذا كانت محذوفة، مثل: (المنادي ← المنادية ← المناديات، ساعٍ ← ساعية ← ساعيات).

الاسم الممدود:

وهو اسم معرب تكون في آخره همزة، مسبوقة بألف زائدة، مثل: (إنشاء، زهراء، صحراء...). ويخرج من التعريف ما كانت ألفه غير زائدة بل منقلبة عن أصل، مثل: (ماء) و (وشاء) وأصلهما (مَوَه) (وَشَي) أو ما كانت في آخره همزة وختام بالتاء، مثل: (بداءة، دناءة).

والاسم (الممدود) في الاستعمال نوعان الأول: الممدود السماعي، وهو ما ورد سماعاً عن العرب، ولم توجد له نظائر من الصحيح، فهو يحفظ ولا يقاس عليه، ولا يُعرف مَدُّه وقصره إلاّ من السماع، مثل: (الثَّراء: كثرة المال، والسَّناء: الشَّرف، والغناء: الكفاية. والحِذاء: النعل) والثاني الممدود القياسي: وهو الاسم الذي يكون آخره همزة مسبوقة بألف زائدة، ويوجد له نظائر من الصحيح، وقد حصره الصرفيون في مواضع منها ما يأتي:

١- إذا كان المصدر على وزن (فُعال) من ثلاثيٍّ معتلِ اللام على وزن (فَعَل) دالاً على صوت، مثل: (عَوَى ← عُواء، رغا ← رُغاء) أو كان دالاً على داءٍ، مثل: (مشى بطنه ← مُشاءَ...)، ونظيرهما من الصحيح: (خار← خُوار) و (رَعُفَ ← رُعاف). وقد ذكر سيبويه هذا بقوله: (ومما تعلم به أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت نحو: العُواء، والدُّعاء، والزُّقاء، وكذلك نظيره من غيرِ المعتل نحو: (الصُراخ، والنُباح، والبُغام).

٢- إذا كان المصدر على وزن (أفعال) من فعلٍ معتلٍ غير الثلاثي المزيد بالهمزة، مثل: (أصغى ← إصغاء، استعفى ← استعفاء، أسترخى ← استرخاء) ونظيره من الصحيح: (أكرم ← إكرام، استغفر ← استغفار).

٣- مصادر الأفعال غير الثلاثية المعتلة الآخر المبدوءة بهمزة وصل، ومثالها: (ابتغى ← ابتغاء، ارعوى ← إرعواء، استجدى ← استجداء) ويناظرها من الصحيح: (استخرج ← استخراج، انتصر ← انتصار). وقد عرض سيبويه لهذا بقوله: (فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو: (الاستسقاء لأنَّ استسقيتُ: استفعلتُ، مثل: استخرجتُ. فإذا أردتَ المصدر علمتَ أنّه لابد من أنْ تقعَ ياؤه بعد ألفٍ، كما أنه لابد للجيم من أن يجيء في المصدر بعد ألفٍ؛ كانت تستدل على الممدود).

٤- المفرد بزنة (فِعال) مما يُجمع على زنة (أفعِلة)، مثل: (كساء ← أكسية، غطاء ← أغطية، بناء ← أبنية) ونظيرها من الصحيح: (سِلاح ← أسلحة، حجاب ← أحجبة) وكلمة سيبويه في هذا قوله: (ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال (أفعِلة)، فواحدُهُ ممدود أبداً نحو: (أقبية واحدها: قِباء، و أرشية واحدها: رِشاء، وأكسية واحدها كِساء) يقابله من الصحيح: (أهِلّة واحدها: هِلال).

٥- الصفة المشبهة على زنة (فعلاء) مؤنث (أفعل) الصحيح اللام، الدالة على الألوان والعيوب، مثل: (زرقاء، صفراء، حولاء، عوراء) ويناظرها من الصحيح: (كُرماء، اقرباء...).

٦- صيغ المبالغة على زنتي (فعّال) و(مفعال)، مثل: (بنّاء، فرّاء، عدّاء) و(معطاء)، ويناظرهما من الصحيح: (صبّار، وهّاب) و (مضياف).

٧- جمع القلّة على زنة (أفعال) مفرده معتل اللام، ومثل: (اسم ← أسماء وأصله: (سمو)، و(حي ← أحياء وأصله (حيي). ونظيره من الصحيح: (صلب ← أصلاب.)

٨- مصدر (فعال)، من الفعل المزيد بالألف معتل اللام بزنة (فاعَل)، ومثل: (نادى ← نِداء، وَالَى ← وِلاء)، ونظيره من الصحيح: (دافع ← دِفاع).

وللاسم الممدود تقسيم آخر بالنظر إلى أصل همزته، لأنّ الهمزة على ثلاثة أنواع:

١- همزة أصلية: في الفعل الذي أخذ منه الاسم الممدود، مثل: (الإنشاء) و(القرّاء) و (الابتداء)، والفعل لكل منهما: (أنشأ) و (قرأ) و (ابتدأ) مهموز اللام.

٢- همزة منقلبة عن (واوٍ) أو (ياءٍ)، فمثال المنقلبة عن واوٍ (سماء) والأصل: (سَمَو)، و (كساء) والأصل: (كَسَو)، ومثال المنقلبة عن ياءٍ (بناء) والأصل: (بني) و(بكاء) والأصل: (بكى)

٣- همزة زائدة: ليست من أصل الكلمة، زيادَتها إمّا للتأنيث مثل: (بيداء، ورقاء، حسناء، صحراء.) وإما للإلحاق مثل: (علباء) ملحقة بـ (قرطاس) من الصحيح، و (قرباء) ملحقة بـ (قرناس) منه أيضاً.

قَصر الممدود ومَدُّ المقصور:

يجوز (قصر الممدود)، بحذف همزته- في الشعر ضرورةً - مثل: (بكا) في قول الشاعر:

وما كنتُ أدري قبل عَزَّة ما البُكا ولا موجعاتِ القلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

و (الأطِبّا) في قول الشاعر الآخر:

ولو أنّ الأطِبّا كَانَ حَوْلِي وكَانَ مَع الأطِبّاءِ الأُساةُ

أمّا (مَدُّ المقصور) فقد كان محل خلاف بين نحاة البصرة والكوفة لم يُجزه البصريون متعللين بأنّ في المدّ زيادة حرف ليس على الأصل، وألف المقصور تكون أصلية وزائدة، أما ألف الممدود فلا تكون إلاّ زائدة، فإذا (مُدَّ المقصور) فالحاصل أدّى ردّه إلى غير أصله، وإنما جاز (قصر الممدود) لأنّه ردٌّ إلى الأصل. وأجاز الكوفيون مَدّ المقصور ضرورة في الشعر، مستدلين على ذلك بما ورد عن العرب، وكما في قول الشاعر:

إنّمَا الفَقْرُ والغِنَاءُ مِن اللّـ ـهِ، فَهذا يُعطَى وهَذا يُحَدُّ

وقول الآخر:

لم نُرحِّبْ بأنْ شَخصتَ، ولَكِنْ مَرحباً بالرِّضاءِ مِنْكَ وأَهْلا

وقد وقع مد (الغناء، والرضاء) عن (الغنى، والرضا). وقد انفرد الفرّاء – وهو كوفي كبير – باشتراطه شروطاً في (المد والقصر)، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من (المقصور) ما لم يَجِيءْ في بابِهِ ممدوداً، نحو (فَعْلى) تأنيث فعلان، مثل: (سكرى وعطشى) فهذا لا يجوز مدّه لانّ مذكّره سكران وعطشان، وكذلك لا يجوز أنْ يقصر من (الممدود) ما لم يَجِيءْ في بابِهِ مقصوراً، نحو تأنيث (أفعل – فعلاء) مثل: (ابيض – بيضاء، أخضر – خضراء)، أمّا الألفاظ التي لا تنحصر بالضابطين المذكورين فجائز منها مدّ مقصورها، وقصر ممدودها، إذا كان لكلٍّ منهما نظير في بابه.

نظير الممدود من المقصور

ثمة ألفاظ وردتْ في العربية ممدودةً، ولها نظائرُها من الألفاظ المقصورة، تخالفها في المعنى، منها ما يأتي:

١- الممدود مفتوح الأول، مثل: (الهَواء: ما بين السماء والأرض) و(الهَوى: هوى النفس) (الثَراء: المال) و (الثَّرى: التراب)، (العَشَاء: من الطعام) و (العَشا: الظلمة في العين)، (الرَّجاء: من الأمل) و (الرَّجا: جانب البئر).

٢- الممدود مكسور الأول، مثل: (الغِناء: من السماع) و(الغِنى: ضد الفقر) و(النِّداء: من الصوت) و (النَّدى: من الشيء الندىّ).

٣- الممدود المكسور الأول، والمقصور المفتوح الأول ويأتي على معنيين أو أكثر، مثل: (الشِّواء: مصدر: شويتُ اللحم) و (الشَّوى: أخطاء المقتل، وجلدة الرأس واليدين والرِّجلين، ورديء المال، وهو المقصود في قول الشاعر:

أكلنا الشَّوى حتى إذا لم ندعْ شَوىً ... أشرنا إلى خيراتها بالأصابعِ

وكذلك: (الشِّفاء: من الدَّاء) و(الشَّفى: بقية الهلال، والإشراف على الشيء).

تثنية الممدود:

يثنى (الممدود) بزيادة ألفٍ ونونٍ مكسورة تتصلان في آخره- كالمعتاد في أيّة تثنية- في حالة الرفع، وياء ونون مكسورة في حالتي النصب والجر، ويؤخذ بنظر الاعتبار حال همزته على النحو الآتي:

١- إذا كانت الهمزة أصلية فهي تبقى على حالها، مثل: (رفَاء ← رفاءان، رفاءين)؛ لأنه مأخوذ من الفعل (رفأ)، (ابتداء ← ابتداءان، ابتداءين)؛ لأنه مأخوذ من الفعل (ابتدأ)، (إنشاء ← انشاءان، انشاءين)؛ لأنّه مأخوذ من الفعل (أنشأ).

٢- إذا كانت الهمزة منقلبةً عن أصلٍ، فالجائز فيها وجهان الأول: إبقاء الهمزة على حالها. والثاني قلبها واواً والأول أرجح، ومثل: (سماء ← سماءان، سماءين، سماوان، سماوين)، لأنّ أصلَ هذه الهمزةِ واوٌ: (سماو) المقلوبة همزة لتطرفها بعد (ألف المد) الزائدة. وكذلك: (كساء ← كساءان، كساءين، كساوان، كساوين) والأصل واو (كساو) وأصل الهمزة في: (بناء ← بناءان، بناءين، بناوان، بناوين) ياء (بناي) المقلوبة لتطرفها بعد (ألف المد) الزائدة، وكذلك: (بُكاء ← بكاءآن، بكاءين، بكاوان، بكاوين)، وأصل الهمزة ياء (بكاي).

٣- إذا كانت الهمزة مزيدة: فإذا زيدت الهمزة للتأنيث، قلبت الهمزة واواً عند التثنية، مثل: (حسناء ← حسناوان، حسناوين) و(صحراء ← صحراوان، صحراوين) و(شقراء ← شقراون، شقراوين)، يستثنى من ذلك ما كانت همزتُه مسبوقةً بواو قبل الألف، فهي تبقى على حالها، ولا تقلب واواً كجاري ما وصفناه آنفاً، دفعاً لتكرار الواو في آخر الكلمة مثل: (عشواء ← عشواءآن، عشواءين). أمّا إذا كانت الهمزة مزيدة للإلحاق فجائز فيها وجها القلب والإبقاء، مثل: (علباء ← علباوان، علباوين ← علباءآن، علباءين).

جمع الممدود:

يجمع الاسم الممدود جمعاً مذكراً سالماً بزيادة ألف ونون مكسورة تتصلان بآخره في حالة الرفع، وياء ونون مكسورة في حالتي النصب والجر، ويُراعى في جمعه ما رُوعيَ في تثنيته من النظر إلى أصل همزته، فهي تبقى على حالها في الجمع إذا كانت أصلية، مثل: (قرّاء - قرّاؤون، قرّائين، وضاء ← وضاؤون، وضائين). أما إذا كانت منقلبة عن أصل، فجائز فيها وجها القلب والإبقاء أرجح، مثل: (عدّاء ← عدّاوون- عدّاوين، عدّاؤون، عدائين)، و(بنّاء ← بنّاوون، بنّاوين، بناؤون، بنائين). وهي تقلب واواً عند الجمع إذا كانت مزيدة للتأنيث، كما

(حمراء) المتخذ توسعاً علماً لمذكر فجمعه: (حمراوون، حمراوين)، وكذلك في: (صحراء ← صحراوان، صحراوين) وحين تكون مزيدة للإلحاق، فجائز فيها وجها القلب والإبقاء، والقلب أرجح، مثل: (قوباء ← قوباوون، قوباوين-- قوباؤون، قوبائين) و (علباء ← علباوون، علباوين-- علباؤون، علبائين) ويجمع الاسم الممدود جمع مؤنث سالماً بزيادة ألف وتاء في آخره، ويُراعى فيه ما رُوعي عند جمعه جمع مذكر سالماً بالنظر إلى أصل همزته فهي تبقى إذا كانت أصلية مثل: (قراءة ← قراءات) و (إنشاء ← انشاءآت)، وتقلب واواً إذا كانت منقلبة عن أصل، أو تبقى على حالها: (سماء ← سماوات، سماءات) و(رجاء ← رجاوات، رجاءات) وإذا كانت مزيدة للتأنيث قلبت واواً، مثل: (صحراء ← صحراوات، حسناء ← حسناوات.) وحين تكون ألفاً مزيدة للإلحاق فجائز فيها وجها القلب والحذف، مثل: (قوباء ← قوباوات، قوباءات، علباء ← علباوات، علباءات). وثمة كلمات ممدودة قد تجمع جمع تكسير مثل: (صحراء ← صحارى وصحار)، و(كساء ← كساوى، و كساو) وإن كان الجمع الشائع هو (أكسية) تكسيراً، ولا مدّ فيه يدخله في دائرة ما نحن بصدده من الأمثلة، و(حرباء← حرابي، و حَرَاب).

جمع التكسير

جمع التكسير ثالث أنواع الجموع، والجمعان الآخران هما: (الجمع المذكر السالم) و (الجمع المؤنث السالم) كذا بالتعريف في المواضع الثلاثة، والجاري على الأسنة (جمع المذكر السالم) و(جمع المؤنث السالم)، والمراد: الجمع السالم للفظ المذكر والمؤنث، وهو خلاف (جمع التكسير) الذي نتكلم عليه، وتعريف هذا الجمع: ما دلّ على أكثر من أثنين أو أثنتين، مع تغيير في صورة بناء مفرده، لذا سمي (تكسيراً)؛ لأنه مأخوذ من نحو (تكسّر الأواني). ولم ينعتْ بأنّه (السالم) للسبب المذكور نفسه، خلافاً لجمعي المذكر والمؤنث اللذين يَسْلَمُ فيهما مفردُاهما من التغيير بعد الجمع،وجمع التكسير يكون للذكور والإناث عقلاء، وغير عقلاء، وهو يتفق مع جمع الإناث في الإعراب بالحركات، في حين يعرب الجمع المذكر السالم بالحروف والتغيير الذي يحدثه جمع التكسير على اللفظ المفرد نوعان، الأول: مقدّر سماعي له صلة بالمعنى لا يقع في اللفظ نفسه، بل يقدر وزن المفرد والجمع بما يناظرهما. وذلك محصور في كلمات محفوظة من السماع، وهي: (فُلْكٌ) و تكون للمفرد بزنة: (قُفْلٌ) وللجمع بزنة: (أُسْدٌ). و(هِجَان) للمفرد بزنة: (كِتَابٌ)، والجمع بزنة: (رِجَال)، وكذلك (عِفتان) و(كِناز) و(شِمال). (دلاص) والثاني: لفظي (ظاهر) وهو:

أ- بالشكل (الحركات)، مثل: (أَسَد← و جمعه أُسْدٌ، و نَهْرٌ← و جمعه نُهُر).

ب- بزيادة الحروف، مثل: (صِنْوٍ ← و جمعه صِنوان) و(قِنْوٍ← و جمعه قِنوان..)

ج- بإنقاص حرف، مثل: (تُخْمَةٍ← و جمعها تُخَمٌ، تُهْمَةٍ← وجمعه تُهَمٌ)

د- بالشكل والزيادة، مثل: (رَجُلٌ← و جمعه رِجَالٌ) و(قَلَمٌ ← و جمعه أقلامٌ).

هـ- بالشكل وإنقاص الحروف، مثل: (كِتَابٍ ← وجمعه كُتُبٌ) و (رَسُولٍ ← وجمعه رُسُلٌ).

ز- التغيير بالإنقاص والشكل والزيادة مثل: (غُلام ← وجمعه غِلمَان)

ح- التغيير بالإنقاص والزيادة دون الشكل وهو قسم متصوّر باقتضاء القسمة الفعلية، لا يوجد له استعمال في اللغة العربية يمكن التمثيل به في حدود ما نعلم .

جمعا القلة والكثرة:

لجمع التكسير عند النحويين والصرفيين باعتبار دلالة العدد قسمان رئيسان هما:

جمع القلّة: وهو ما دلّ على أكثر من اثنين إلى عشرة بطريقٍ الحقيقة.

جمع الكثرة: هو ما دلّ على أكثر من عشرة إلى مالا نهاية بطريق الحقيقة أيضاً. وقد يستعمل كل منهما مكان الآخر على سبيل التجوّز، شريطة أن يكون للمفرد جمعا قلة وكثرة، أمّا إذا لم يكن له إلاّ جمع قلة،أو جمع كثرة فلا مجال للتجوّز في الاستعمال. فالجمعان في هذا مختلفان مبدأ وغايةً. وقد فرّق التفتازاني- وهو من علماء القرن الثامن- بينهما بالإشارة إلى أن المبدأ فيهما واحد وهو عدد الثلاثة، والاختلاف في الغاية المفتوحة بعد (الثلاثة) إلى غير نهاية، وعلى وفق هذا تكون نيابة أحدهما عن الآخر من جهة القلة عن الكثرة، لا من الكثرة عن القلة. وإنما تعتبر القلة في نكرات الجموع.لا في معارفها بـ (أل)، أو بالإضافة، لأنّها صالحة للقلة والكثرة باعتبار الجنس والاستغراق. وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة مثل: (أرجل وأعناق)، كما يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة مثل: (رجال وقلوب)، إذ لم تضع العرب أبنية كثرة لمفردات الأمثلة الأولى، ولا أبنية قلة لمفردات الأمثلة الأخرى. وقد يستغنى في بعض المواضع عن أحد الجمعين بالآخر مجازاً لقرينة، مثل ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ

يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ / لقمان-٢٧ فقد استعمل منه جمع القلة: (أقلام) مع أنّ جمع كثرته هو (قِلام) غير المألوف في الاستعمال. أما جمعا التذكير والتأنيث السالمان فيشاركان (جمع القلة) في الدلالة على القلة، إلاّ إذا اقترنت بهما (ألـ) الدالة على الاستغراق، أو وُصفا بما يدل على الكثرة، وقد ورد الأمران في قول حسان بن ثابت:

لنا الجفناتُ الغرّ يلْمعْنَ في الضحى وأسيافنا يقطرْنَ من نَجدةٍ دما

فمراده الكثرة التي عبّر عنها في الصدر بجمع القلّة: (الجفنات) بدل: (الجفان)، وفَعَلَ الشيءَ نفسَه في العجز مريداً بجمع القلة: (أسياف) معنى الكثرة المحتاج في المقام نفسه الجمع على: (سيوف) توسعة لدلالة الفخر لديه، و جعلها مطلقة غير محدودة.

أبنية جمع القلّة:

اتّفق الصرفيون على أنّ لجمع القلّة أربعةَ أوزانٍ، هي:

١- أَفْعُلٌ:

ويكون جمع قلّة مطرداً في الاسم الثلاثي شرط أن يكون صحيح الفاء والعين غير مضاعف على زنة (فَعْلٍ) بفتح الفاء وسكون العين مثل: (بَحْر← و جمعه أَبْحُرٌ، و كَلْب← وجمعه أَكْلُبٌ، و نَسْر← وجمعه أَنْسُرٌ). وإذا كان (فَعْلٌ) معتل اللام بـ (الواو أو الياء)، فتُكسر عينه في الجمع فيصير منقوصاً وتحذف لامه، مثل: (ظَبْيٌ← جمعه أَظْبٍ،و دَلْو← جمعه أَدْلٍ). وخرج من وزن (فَعْلٍ) ما كان صفة لا اسماً،مثل: (ضَخْم، صَعْب) وإنما جُمع (عَبْدٌ) على (أَعبد) مع أنه صفة وليس علماً لفئة من الرجال لغلبة الاسمية عليه، حتى أوشك أنْ يكون علماً لها.

وخرج من صحيح الفاء معتلها مثل: (وَرْد، وَقْت، وَشْم)، وشذ جمع (وَجْه) على (أوجُه)، وخرج من صحيح العين معتلها، مثل: (بَيْت، سَوْط، غَيْب) وشذ قياساً واستعمالاً جمع (ثَوْبٍ) على (أثوبٍ) في قول الشاعر:

لكل دهر قد لبست أثوباً حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيبا

وكذلك جمع (عَيْن) على (أعين) قياساً لا استعمالاً، وقد ورد هذا الجمع في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾/ الزخرف- ٧١. وخرج بشرط عدم التضعيف ما كان مضعفاً مثل: (شَرٌّ، شَقٌّ، جَدٌّ)، وشذ جمع (كَفٌّ) على (أكُفٌّ). ويكون وزن (أَفْعُلٍ) جمع قلّة في الاسم الرباعي بشرط أن يكون مؤنثاً بغير علامة وقبل آخره حرف مَدٍّ مثل: (ذراع← وجمعه أَذْرُعٌ، يمين← و جمعه أَيْمُنٌ)، فان كان الرباعي صفة مثل (شجاع)، أو كان بلا مَدٍّ، مثل (زينب)، أو كان مذكراً مثل (حصان، رغيف) أو كان تأنيثه بعلامة تأنيث مثل: (رسالة) لم يجمع على أفعل. وندر من المذكر جمع (غراب) على (أغرُبٍ) و (شِهاب) على (اشهبَ).

٢- أَفْعَالٌ:

ويكون جمع قلّة لما لم يطّرد فيه (أَفعُلٌ) من (فعل) الأول، كأنْ يكون معتل الفاء، مثل: (وَقْت← وجمعه أوقات) و(وزن← وجمعه أوزان) و (وهم← وجمعه أوهام)، أو يكون معتل العين، مثل: (ثوب ← وجمعه أثواب) و (خال ← و جمعه أخوال) و(يوم ← و جمعه أيام) و(سَيْف ← وجمعه أسياف)، أو يكون ثلاثياً مضعفاً، مثل: (عَمّ ← وجمعه أعمام) و(حَيّ ← وجمعه أحياء) و(بَرّ ← وجمعه أبرار). ويأتي جمع: (أفعال) لما لم يرد له جمع على وزن (فَعْل)، وكان ثلاثياً صحيح الفاء والعين،مثل: (قُفْل ← وجمعه أقفال) و (صُلْب← و جمعه أصلاب). و(حِمْل ← وجمعه أحمال) و(إثم جمعه آثام) و (أَسَد ← وجمعه آساد) و(زَمَن← و جمعه أزمان) ومثل: (كَتِف← و جمعه أكتاف) و(كَبِد ← وجمعه أكباد) وكذلك (عُنُق ← وجمعه أعناق) و (أُفُق ← وجمعه آفاق)، وكذلك: (رُطَب ← وجمعه أرطاب)، و(عِنَب ← وجمعه أعناب) و(عَضُد← و جمعه أعضاد) و(إبِل ← وجمعه آبال).

ويجمع على وزن (أفعال) بقلة ما كان على وزن (فعيل) مثل: (شريف← و جمعه أشراف)، أو وزن (فاعِل) مثل: (صاحب← و جمعه أصحاب)، أو وزن (فَعَال) مثل: (جَوَاد ← وجمعه أجود).

وقد يرد ما اطرد فيه (أفعل) على (أفعال) بكثرة – أي ما كان على (فَعْل) اسماً ثلاثياً صحيح الفاء والعين، مثل: (فَرْخ← و جمعه أفراخ) و (شَكْل ← و جمعه أشكال) و(بَحْث ← و جمعه أبحاث) و(رأي ← وجمعه آراء).

٣- أفعلَة:

ويكون جمع قلّة مطرداً في الاسم المذكر الرباعي، المسبوق آخره بحرف مَدّ سواءً كان واواً، مثل: (عمود ← وجمعه أعمدة) و (قعود ← وجمعه أقعدة). أو ياءً، مثل: (رغيف ← وجمعهُ أرغفة) و(قميص← وجمعه أقمصة)، أو كان حرف المد ألفاً، مثل: (طعام ← وجمعه أطعمة) و(لواء← و جمعه ألوية). فإن كان اللفظ رباعياً صفة وليس اسماً مثل: (جواد)، أو مؤنثاً لا مذكراً مثل: (عناق) وهي أنثى ولد المعز، أو كان غير رباعي مثل: (قلم) و(جلباب)، أو لم يكن ثالثه حرف مَدٍّ مثل: (جندل) فهو لا يجمع على وزن (أفعلة). وقد شَذّ جمع (شحيح) صفة على (أشحة) و(ذليل) على (أذلة) وشَذّ من المؤنث جمع (عُقاب) وهي طائر من الجوارح على (أعقبة)، وكذلك شذ جمع (قِدح) الثلاثي على (أقدحه). وما شَذّ جمعه على وزن (أفعلة)، ولم تتوافر فيه شروط الجمع فيحفظ ولا يقاس عليه. ويُلْتَزم جمع (أفعلة) في (فَعال) بفتح الفاء، أو (فِعال) بكسر الفاء. مضعفاً ومعتل اللام، ومثال المضعف (زمّام← و جمعهُ أزمة) و(سنّان← وجمعه أسنّة). ومثال معتل اللام (فناء ← وجمعه أفنية) و(إناء← وجمعه آنية).

٤- فِعْلَة:

ولم يطرد هذا الوزن كالأوزان السابقة الذكر،وإنما يُقتصر فيه على ما ورد عن العرب مسموعاً محفوظاً، ومن الصرفيين من عدّه اسم جمع، لا جمع تكسير لعدم أطراده في شيء مثل: (شيخ ← وجمعه شِيْخة وصبي← وجمعه صِبْية) و(غلام ← وجمعه غِلْمة) و (غزال← و جمعه غِزْلة). و (أخ ← وجمعه إخوة). ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام وجود تشابه بين أوزان القلة والمفرد. ولعل أكثر ما وقع ذلك بين وزني: (أفعل وأفعال) لجريان كثير من أحكام المفرد على موارد جمع القلة، ونذكر هنا لبيان هذا التشاكل الأحوال الآتية:

١- عود الضمير إلى الجمع بلفظ المفرد، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾ / النحل-٦٦، فقد عاد الضمير المفرد في (بطونه) على لفظ (الأنعام) جمعاً، فنُزّل منزلة المفرد، ولم يقل (بطونها).

٢- جواز تصغير جمع القلة على لفظه كالمفرد مثل الجمع: (أطفال) وتصغيره: (أُطيفال).

٣- جواز وصف المفرد بجمع القلة كما في قولهم: (ثوبٌ أسمالٌ وأخلاق).

أبنية جمع الكثرة:

لجمع الكثرة أوزان كثيرة ربت على الثلاثة والعشرين، أشهرها ستة عشر وزناً لغير ما عُرف بأنّه (صيغ منتهى الجموع) سنذكرها في هذا العرض:

١- فُعَّل:

ويُقاس هذا الجمع ويطرد في كل وصف على زنة (أفعل) للمذكر و(فعلاء) للمؤنث، مثل: (اعزل عزلاء ← جمعهما عُزَّل) و (أصفر – صفراء ← وجمعهما صُفْر) و(أعرج – عرجاء وجمعهما عُرج) و(أحور

– حوراء ← وجمعهما حُوْرٌ) أمّا إذا كان الوصف معتل العين فالجاري فيه أمران، أولهما:الجمع على (فُعْل) في المبتدأ بضم الفاء، مثل: (ابيض – بيضاء← وجمعهما بُيْضٌ)، والثاني:كسر الفاء مجانسة لليـاء في المنتهي، ليكون الحاصل: (بِيْض)، مثل: (أشيب – شيباء ← وجمعهما شِيبٌ) و(أفيح – فيحاء← وجمعهما فِيح). ويجمع على وزن (فُعْل) ما كان الوصف على وزن (أفعل) ولم يقابله وصف للمؤنث مثل: (أكمر ←وجمعه كُمْرٌ). وكذلك ما كان الوصف منه على وزن (فعلاء) ولم يقابله وصف للمذكر مثل: (رتقاء ← وجمعه رُتْقٌ). ويستثنى من وزن (أفعل) ألفاظ التوكيد المعنوي (أكتع، و أبصع، وأجمع). وما ورد من جمع على وزن (فُعَل) غير مستوف لشرطه المذكور، إنما يرد مسموعاً عن العرب، مثل: (باسل جمعه بُسَلٌ، و أسَد جمعه أُسْدٌ، و وَثَن جمعه وُثُنٌ، وضَبُع جمعه ضِبَعٌ).

٢– فُعُلٌ:

ويطّرد هذا في موضعين: الأول: في كل وصف مفرد ثلاثي يكون على وزن (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)، مثل: (شكور ← وجمعه شُكُر) و (صبور← وجمعه صُبُر) و(فخور← جمعه فُخُر). فإن كان (فعول) بمعنى (مفعول) مثل (حلوب وركوب) لم يجمع على (فُعُل) البتة، الثاني: الاسم الرباعي الصحيح الآخر، المسبوقة لامه بمَدّ، واواً مثل: (عمود ← و جمعه عُمُد) و(قلوص ← وجمعه قُلُص)، أو ياءً مثل: (قضيب← وجمعه قُضُب) و(سبيل← وجمعه سُبُل). أما المد بالألف فيشترط فيه أن لا يكون مضعفاً، مثل: (كتاب← و جمعه كُتُب) و (أتان← و جمعه أُتُن). أما ما ورد بخلاف الشرطين المذكورين مجموعاً على وزن (فُعُل) فهو من الشاذ، مثل ما جاء على وزن (فَعال) بالفتح: (امرأة حَصان← و جمعه نساء حُصُن)، وعلى وزن (فِعال) بالكسر مثل: (ناقة كِناز← و جمعه نوق كُنُز)، وعلى وزن (فعيل) (نذير← وجمعه نُذُر) قوله تعالى:

﴿هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ﴾/ النجم-٥٦. وعُدَّ شاذاً ما كان لفظه ثلاثياً خالياً من المد قبل اللام، مثل: (نَمْر ← وجمعه نُمُر) و(عَسَل ← وجمعه عُسُلٌ). ومن المسموع عن العرب (سَقْف ← وجمعه سُقُف) و(فَلَك ← وجمعه فُلُك) و (نَجْم ← وجمعه نُجُم).

٣- فُعَلٌ:

ويطرد هذا في موضعين: الأول: في كل اسم على وزن (فُعْلَة) مثل: (غُرفة ← و جمعها غُرَفٌ) و(مُدْية ← وجمعها مُدًى)، و (سورة ← وجمعها سُوَرٌ)، و(مُدَّة ← وجمعها مُدَد) فان كانت لام الكلمة واواً أو ياءً أبدلتْ ألفاً عند الجمع مثل: (دنيا ← وجمعها دُنى). الثاني: ما كان على وزن (الفُعْلى) مؤنث (الأفعل)، مثل: (الفضلى← وجمعها الفُضَل)، و(الكبرى← وجمعها الكُبَر). قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾/ المدثر-٣٥، فإن كان (الفعلى) ليست مؤنث (الأفعل) لم يجمع على زنة (فُعَل) مثل: (بُهمى) اسماً لبنت، و(رُجعى) بمعنى (الرجوع) قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾/ العلق- ٨، وثمة مَنْ جعل جمع (فُعْلة) اسماً لا صفة على وزن (فُعَل) مثل: (الجُمُعة← وجمعها الجُمَع). ومما يحفظ جمعاً على زنة (فُعَل): (تخمة← وجمعها تُخَم) و(قَرية← وجمعها قُرًى) و(لحية ← وجمعها لُحًى).

٤- فِعَلٌ:

ويكثر اطراده في كل أسم يكون على زنة (فِعْلة) تامة في أُصوله، مثل: (حِجَّة ← وجمعها حِجَجٌ) و (فِرْية ←و جمعها فِرًى) و (بِدعة ← وجمعها بِدَعٌ). وخرج ما كان على زنة (فِعلة) صفة مثل: (صِغرة وعِجزة)، ويخرج بمصطلح (التام الأصول) ما كان محذوفاً مثل: (زنة وعِدة) والمحذوفة هي فاؤه، وقد حفظ (فِعَلٌ) وكانت لامه معوّضة تاء، مثل: (لِثَة← و جمعها لِثًى)؛ و(لِثًى) هو الأصل. وقد ينوب وزن (فُعَل)

بضم وفتح عن (فِعَل) بكسر وفتح مثل: (حِلية← و حُلَى) و(لحيـــة ←و لُحَىً) ويجوز (حِلية ← و حِلَىً) و (لِحية ←و لِحَى).

٥- فُعَلَة:

ويطرّد هذا في كل وصف يكون على وزن (فاعِل) لمـــذكر عاقـــل، معتل اللام بالواو أو الياء.مثل: (داعٍ ← وجمعـــه دُعَـــاة) و(قـــاضٍ ← وجمعه قُضَاة) و(غازٍ← وجمعه غُزَاة)، والأصل في هذه الجموع (دُعَوَة) و (قُضيَة) و (غُزوَة) على وزن (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين واللام، وقد قُلـــب كـــل مـــن الـــواو والـيـــاء ألفـــاً للحركـــة وانفتـــاح مـــا قبلهمـــا وقيل إنّ أصل (فُعَلَة) (فَعَلَة)، وغُيِّرت فتحة الفاء إلى الضمة للفرق بـــين معتل اللام وصحيحها. وخرج من شرط هذه الصـــياغة مـــا كـــان وزن (فاعِل) منه وصفاً لمؤنث مثل: (رامية وعادية)، أو كان وصفاً لغير عاقل مثل: (ضَارٍ من الضراوة صفة لأسد) أو ما كان صحيح اللام مثل: (كاتب وضارب) فهو لا يجمع على وزن (فُعَلَة). وشذّ جمع (كُمَاة) من (كَمِـــيّ) وهو الشجاع أو الشاكي السلاح والمراد: حامله أو المتجنّد بـــه، وكـــذلك (بُزَاة) من بازٍ لنوع من الصقور.

٦- فَعَلَةٌ:

يطرّد هذا في كل وصف يكون على وزن (فاعِل) لمذكر عاقل صحيح اللام، مثل: (سافِر← وجمعه سَفَرَة) و(بَارٌ ← وجمعه بررة) و(ساحر← وجمعه سَحَرَة) أو معتل الفاء مثل: (وارِث ← وجمعه وَرَثَة) أو معتـــل العين مثل: (خائن ← وجمعه خَوَنَة). وخرج من شرط الصياغة ما كان على وزن (فاعِل) صفة لمؤنث مثل: (حائض) و(حامل) أو صفة لغيـــر عاقل مثل: (سابق) و(لاحق) للفرس، أو كان اسماً وليس صفة مثل: (وادٍ) و(نادٍ) فإنه لا يصح جمعه على زنة (فَعَلَة) وكذلك ما جمع شذوذاً مما لم يستوف الشرط المتقدم الذكر مثل: (خَبَثَة) جمع (خبيث) و (يَتَمة) جمـــع (يتيم).

٧- فَعْلَى:

ويطّرد هذا في كل وصف يكون على وزن (فعيل) بمعنى (مفعول) دالاً على هلاك أو توجع أو تشتت، مثل: (صريع بمعنى (مصروع ← وجمعه صرعى) و(أسير بمعنى (مأسور) ← وجمعه أسرى) و(سجين بمعنى (مسجون) ← وجمعه سجنى) (جريح بمعنى (مجروح) ← وجمعه جرحى). ويقاس عليه وزن (فعيل) بمعنى (فاعل) مثل: (مريض بمعنى (مارض) ← وجمعه مرضى)، وكذلك وزن (فَعِل) مثل: (هَرِم ← وجمعه هَرمى) و(وَجِع ← وجمعه وجعى)، أو وزن (فاعل) مثل:(هالك ← و جمعه هلكى) أو وزن (فعلان) مثل: (سكران← وجمعه سكرى)، أو وزن (فيعل) مثل: (ميّت ← وجمعه موتى).

٨- فَعَلَة:

ويكثر وروده في اسم وزنه (فُعْل) صحيح اللام، مثل: (دُرْج ← وجمعه درَجَة) (جُحْر← وجمعه جحرة) و (قِرْط ← وجمعه قِرطة). ويقلّ فيما كان وزنه (فَعْل) صحيح اللام، مثل: (زَوْج ← وجمعه زَوَجَة) و(طَوْد ← وجمعه طَوَدة)، وكذلك فيما كان وزنه (فِعْل) صحيح اللام مثل: (دِيك ← وجمعه دِيَكَة) و(فِيل ← وجمعه فِيَلَة) و (كِير← وجمعه كِيَرَة) و(حِصْن ← وجمعه حِصَنَة). و(قِرْد← وجمعه قِرَدة) قال الله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾/ البقرة-٦٥. ويخرج من شرط التعريف ما كان على وزن (فُعْل) معتل اللام مثل: (عُضْو)، أو على وزن (فُعْل) صفة وليس أسماً مثل: (حُلْو، ومُرّ).

٩- فُعَّل:

ويكثر أطراده في كل وصف يكون على وزن (فاعل) للمذكر و (فاعلة) للمؤنث الصحيحي اللام، مثل: (راكع - راكعة← وجمعهما رُكَّع) و(صائم - صائمة← وجمعهما صُوَّم) و(راضع - راضعة← و جمعهما رُضَّع) و(نائم - نائمة ← وجمعهما نُوَّم) وخرج مما ذكرناه كل ما كان

على وزن (فاعل – فاعلة) معتل اللام مثل: (رامٍ – قاضٍ – داع). ويندر الإتيان بالجمع على وزن (فُعَّل) ما كان على زنة (فعيلة) مثل: (خريدة← وجمعها خُرَّد) أو زنة (فعلاء) مثل: (نُفساء← وجمعها نُفَّس). أو زنة (أفعل) مثل: (أعزل← وجمعه عُزَّل).

١٠- فُعَّالٌ:

ويكثر أطراده في كل وصف على زنة (فاعل) للمذكر دون المؤنث صحيح اللام، مثل: (صائم ← وجمعه صُوَّام) و(حاكم← و جمعه حُكَّام) و (قارئ← وجمعه قُرَّاء) و(جاهل← وجمعه جُهَّال). وندر مجيئه وصفاً على زنة (فاعلة) للمؤنث كما في قول الشاعر:

أبصارُهن إلى الشُبّان مائلـــة وقد أراهنّ عنّى غيـــر صُـــدَّادِ

فجمع (صادّة) في هذا البيت على (صُدَّاد) مبنيّ على أن الضمير فـــي (أراهن) للنسوة لا للأبصار. وتأول بعضهم (صُدَّاد) جمع (صاد) بإعـــادة الضمير إلى الأبصار. ومما ندر قياسه جمعاً على وزن (فُعّال) ما جـــاء معتل اللام، مثل: (غازٍ← وجمعه غُزَّاء) (سارٍ← وجمعه سُرَّاء). ومما ورد شاذ أيضاً جمع نفساء على (نُفَّاس) و(سخل) على (سُخَّال) و(سلف) على(سُلاّف).

١١. فِعَالٌ:

ويكثر أطّراده في المواضع الآتية وهي:

١- وزن (فَعْل) للمذكر و(فَعْلَة) للمؤنث وصفين كانا أم اســـمين ليســـتْ عينُهما ولا فاؤهما ياءً، مثل: (صَعْب- صَعْبَة← وجمعهما صِـــعَاب) و(كَعْب- كَعْبَة← و جمعهما كِعَاب) و(جَفْنَة← وجمعهـــا جِفـــان) و (ثَوْب ← وجمعه ثِياب) و (سوط← وجمعه سياط) وأصل ســـياط وثياب، سِواط وثِواب قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، ووجود الألف الزائدة بعدها)،وكذلك (قصعة← و جمعها قصاع). فإذا كان (فَعْـــل)

معتل الفاء أو العين فيندر جمعه على (فِعَال) مثل: (يَعْر← وجمعه يِعَار وهو الجدي يشد عنه زُبية الأسد) و (ضيف ← و جمعه ضياف).

٢- وزن (فِعْل) شرط أن يكون اسماً مثل: (قِدْح جمعه قِداح) و (ذِئب جمعه ذِئاب) فإن كان وصفاً لم يجمع مثل: (جِلْف وصِقْر).

٣- وزن (فَعْل) اسم غير معتل العين بالواو واللام بالياء، مثل: (رُمْح ← وجمعها رِمَاح) و(دُهْن ← وجمعه دهان) فإن كان وصفاً مثل: (حُلْو) أو معتل العين بالواو مثل: (حُوْت) أو اللام بالياء مثل (مُدْي) وهو مكيال، لم يجمع شيء منها على فِعال.

٤- وزن (فَعَل) للمذكر و(فَعَلَة) للمؤنث، اسمين صحيحي اللام، ليست عيناهما أو لاماهما من جنس واحد، مثل: (جَبَل ← وجمعه جِبَال) و (ثَمَر ← وجمعه ثِمار) و(رَقَبة← وجمعها رِقاب) و(عَقَبة ← وجمعها عِقاب وهي المرتقى الصعب من الجبال).

٥- وزن (فعيل) للمذكر و(فعلية) للمؤنث بمعنى (فاعل)، وصفين من باب (كَرُمَ) صحيحي اللام، مثل: (ظريف- ظريفة← وجمعهما ظِراف كريم- كريمة← وجمعها كرام) و(سمين- سمينة← وجمعها سمان)، ويلزم الجمع على هذين الوزنين إذا كان كل منهما واوي العين صحيح اللام، مثل: (طويل- طويلة ← وجمعهما طِوال). أما إذا كان الوزنان بمعنى مفعول وليس بمعنى فاعل فلا يجمعان على وزن (فِعال) مثل: (قتيل- قتيلة) و(أسير- أسيرة)، أو كانا معتلي اللام. مثل: (قويّ- قويّة) (غنيّ- غنيّة).

ووزن (فَعْلانة) مثل: (ندمانة ← وجمعها نِدام) و(ظمآنة ← وجمعها ظِماء). ووزن (فُعلان) للمذكر و(فُعلانة) للمؤنث مثل: (خُمصان- خُمصانة ← وجمعهما خِماص) وهو ضامر البطن. ومما ورد مسموعاً محفوظاً على غير القياس الجمع على وزن (فِعال) مثل: (خروف ← وجمعه خِراف) و(نمرة← وجمعها نِمار) و

(نكتة← وجمعها نكات) و(جبّة← وجمعها جبـاب) و(سـرحان ← وجمعه سراح) و(رُبع ← وجمعه رباع) و(رجل ← و جمعه رجال) و(صائم ← وجمعه صيام).

١٢. فُعُولٌ:

ويكثر أطراده في أربعة أوزان تكون أسماً هي:

(فَعِلٌ) مثل: (نَمِر← وجمعه نمور) و(مَلِك ← وجمعه ملوك)، ووزن (فَعْل) مثل: (شَمْس ← وجمعها شموس) و (فَأْس ← وجمعها فـؤوس). ووزن (فِعْلٌ) مثل: (جِلْـد ← وجمعـه جلـود) و(ضـرس← وجمعـه ضروس). ووزن (فُعْلٌ) مثل: (بُرْج ← وجمعه بروج) و (بُرْد← وجمعه برود). وخرج من شرط الصياغة ما كان أحد الأوزان الأربعة صـفة لا أسماً مثل: (صَعْب) و(جِلْف) و(حُلْو) فلا يجمع على وزن (فعول) إلاّ ما شذّ مثل: (ضَيْف ← وجمعه ضـيوف). ويشـترط فـي مفتـوح الفـاء ومضمومها ألاّ يكونا معتلي اللام بالواو، مثل:(حَوْض) و(رُوح). وكذلك يشترط في مضموم الفاء وحده ألاّ تكون لامه ياء مثل: (مُدْى) أو يكـون مضعفاً مثل: (خُفّى). ومما ورد مسموعاً لا مقيساً عن العرب ولم يستوف شروط الصياغة: (أَسَدٌ← وجمعه أُسُـود) و(ذكـر← وجمعـه ذكـور) و(شاهد← وجمعه شهود) و(راقد← وجمعه رقود) و(عَناق← وجمعهـا عنوق) و(نَدَبة← وجمعها ندوب) و(هَجد← وجمعه هُجود) و(حِقْبـة ← وجمعها حقوب) و(مَرّة ← وجمعها مرور).

١٣. فِعْلانٌ:

ويكثر اطراده في أربعة أوزان هي:

وزن (فُعَال)، مثل: (غُلام جمعه غِلمان) و(غُراب ← وجمعه غِربان) و(بُغاث ← وجمعه بِغثان). ووزن (فُعَل) ومثـل: (جُـرَذ ← و جمعـه جِرذان) و(قُنَذ ← وجمعه قِناذ) ووزن (فُعْل) بشرط اعتلال عينه بالواو،

مثل: (حُوْت←و جمعه حِيتان) و(عُود ←وجمعه عِيدان) و(نُون (الحوت) ← جمعه (نِينان). ووزن (فَعْل) شرط اعتلال عينه بالواو، مثل: (قاع جمعه قِيعان) و(تاج← وجمعه تِيجان) و(جار←وجمعه جِيران). وفي غير هذه الأوزان المقيسة مما ورد يحفظ ولا يقاس عليه مثل: جمع: (قنو←وجمعه قِنوان) و: (صنو← وجمعه صِنوان)، و(نسوة← وجمعه نِسوان) و(غزال ← وجمعه غِزلان)، و(خروف ← وجمعه خِرفان). و(فتىً ← وجمعه فِتيان) و(وغد) صفة← وجمعه غِدان).

١٤. فُعْلانُ:

ويكثر اطراده جمعاً للأسماء الكائنة على وزن:

(فَعْل) مثل: (ظَهْر← وجمعه ظُهْران) و(بَطْن← وجمعه بُطْنان) ووزن (فَعَل) مثل: (ذَكَر← وجمعه ذُكران)، قال الله عز وجل: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾/ الشعراء-١٦٥ و (بَلَد← وجمعه بُلْدان). ووزن (فَعِل) مثل: (قضيب ← وجمعه قُضبان) و(رغيف ← وجمعه رُغفان). أما ما ورد على الأوزان المذكورة صفة فهي لا تجمع هذا الجمع مثل: (ضَخْم) و(بَطَل) و (جميل)، ومما يحفظ جمعاً غير مقيس على زنة (فُعلان)، وزن (فاعل) مثل: (راهب← وجمعه رُهبان) و(راكب← وجمعه رُكبان). أو على وزن (أفعل- فعلاء) مثل: (أعمى- عمياء ← وجمعهما عُميان) و(أعرج- عرجاء ← وجمعهما عُرجان). أو على وزن (فُعال) مثل: (شُجاع← وجمعه شُجعان)، أو على وزن (فِعال) مثل: (ذِراع← وجمعها ذُرْعان).

١٥. فُعَلاء:

ويطرّد هذا جمعاً لما كان من الألفاظ على وزن:

(فعيل) بمعنى (فاعل) وصفاً لمذكر عاقل، غير مضعّف، ولا معتل اللام، ولا العين بالواو، مثل: (كريم← وجمعه كرماء)، و(شفيع← وجمعه شفعاء) و (ظريف ← وجمعه ظُرفاء) أو كان (فعيل) بمعنى

(مُفْعِل)، مثل: (سميع بمعنى مسمع ← وجمعه سُمعاء) و(أليم بمعنى مؤلم وجمعه ألماء)، أو كان (فعيل) بمعنى (مُفاعِل)، مثل: (جليس بمعنى مجالس← وجمعه جُلساء) و(خليط بمعنى مخالط ← وجمعه خُلطاء) قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ / ص -٢٤. ويأتي جمع (فُعلاء) على وزن (فاعل) دالاً على معنىً كالغريزة، مثل: (صالح ← وجمعه صُلحاء) و(جاهل ← وجمعه جُهلاء). و(شاعر ← وجمعه شُعراء). أو دَلاًّ على ذم مثل: (خبيث ← وجمعه خُبثاء) أو مدح مثل: (وسيم ← وجمعه وسماء)، أما إذا كان (فعيل) بمعنى (مفعول) مثل: (ذبيح بمعنى مذبوح) لم يجمع على وزن (فعلاء). ومما شَذّ في جمع (فعلاء):(قتلاء ← جمع قتيل) و (دفناء ← جمع دفين) و(أُسراء← جمع أسير).

١٦. أفعِلاء:

ويكون جمعاً مطرداً في كل وصف يكون على زنة (فعيل) بمعنى (فاعل)، معتل اللام أو مضعّفاً، مثل: (طبيب ← وجمعه أطباء) و(غَنِيّ ← وجمعه أغنياء) و(لبيب ← وجمعه ألبّاء) و(نبيّ ← وجمعه أنبياء) و(شقيّ ← وجمعه أشقياء) و(كفيف ← وجمعه أكفّاء) و(شديد ← وجمعه أشداء) قال الله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾/ الفتح-٢٩ ، وشذ عن هذا ما كان غير مضعف أو كان معتل اللام، مثل: (صديق← و جمعه أصدقاء) و(هيّن← وجمعه أهوناء) و(ربيع← وجمعه أربعاء).

١٧. فَواعِل:

هذه الصيغة وما يليها من الجموع تسمّى بصيغ منتهى الجموع، ويكون جمعاً مطرداً لما كان من الألفاظ على وزن:

(فاعلة) سواء كان اسماً أم صفة، مثل: (فاطمة ← وجمعها فواطِم) و (غاشية ← وجمعها غواشٍ) قال الله عز وجل: ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ /الأعراف-٤١، و(قاعدة ← وجمعها قواعد) و (صاعقة ← وجمعها صواعق) قال الله عز وجل: ﴿ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ ﴾ / الرعد- ١٣، و(ناصية ← وجمعها نواصٍ)، أو على وزن (فَوْعَل) مثل: (جَوْهَر ← وجمعه جواهر) و(كوثر ← وجمعه كواثر) و (كوكب ← وجمعها كواكب)، أو وزن (فَوْعَلة) مثل: (جوهرة ← وجمعها جواهر) و(صومعة ← وجمعها صوامع) قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ ﴾ / الحج-٤٠ و(زوبعة ← وجمعها زوابع). أو وزن (فاعَل) مثل: (خاتم← وجمعه خواتم) و(قالَب← وجمعه قوالب)، أو على وزن (فاعلاء) مثل: (قاصعاء ← و جمعه قواصع) و(نافقاء ← وجمعه نوافق)، وكلاهما اسم لحجر اليربوع. أو وزن (فاعِل) صفة لمذكر غير عاقل،مثل: (شامخ ← وجمعه شوامخ) و (شاهق ← وجمعه شواهق). أو على وزن (فاعِل) علماً كان أم غير علم، مثل: (جابر← و جمعه جوابر) و (كاهل ← و جمعه كواهل) و (حاجِب ← وجمعه حواجب)، أو على وزن (فاعِل) صفة لمؤنث عاقل، مثل: (حائض ← وجمعها حوائض) و (طالق ← و جمعها طوالق) و(قاعد← وجمعها قواعد) قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ / النور-٦٠ أو على وزن (فاعلة) مطلقاً علماً أو غير علم، اسماً أو صفة لعاقل أو غير عاقل، مثل: (فاطمة ← وجمعها فواطم) و (ناحية ← وجمعها نواحٍ) و(قائمة ← وجمعها قوائم) و (زاهرة ← وجمعها زواهر) و(حاملة ← وجمعها حوامل). وقد حكم

النحويون بأنّ صيغة (فاعِل) إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل لا تجمع على (فواعل) إلاّ شذوذاً.

وقد ورد جمع (فاعل) قياساً على: (فواعل) في صفة المذكر العاقل، أو غير العاقل، وهو في غير العاقل أكثر منه في العاقل، والأمثلة على هذا كثيرة في المفصّلات من كتب (الصرف) فلزم التنبيه.

١٨. فعائل:

ويكثر اطراده في جمع كل رباعيٍّ مؤنث بالتاء أو الألف، وجمع ما كان مؤنثاً بالمعنى اسماً وصفة يكون ثالثه حرف مَدّ زائداً، والأمثلة بالتعاقب:(مدينة ← وجمعها مدائن) و(عقيدة ← وجمعها عقائد) و(حديقة ← وجمعها حدائق) و(سحابة ← وجمعها سحائب)، و(حبارى ← وجمعها حبائر) و(جلولاء ← وجمعها جلائل). و(شَمال← وجمعه: (شمائل) للرياح التي تهب من الشمال) أو للجارحة المعروفة المقابلة لليد اليمين، و(عجوز← وجمعها عجائز) و(سعيد-علماً لامرأة- ← وجمعها سعائد). ويشترط في المؤنث بالتاء الآتي على وزن (فعيلة) ألاّ تكون بمعنى (مفعولة)، وقد شَذّ من هذا جمع ذبيحة- بمعنى مذبوحة- وجمعها على (ذبائح) وكذلك (وديعة ← وجمعها ودائع) قال الشاعر:

وما الها لُ و الأهلونَ إلاّ ودائعٌ ولابدّ يوماً أنْ تردّ الودائعُ

ومما حفظ شاذّاً جمع (ضُرَّة) على (ضرائر)، و(حُرّة) على (حرائر) و (ظنة) على (ظنائن)؛ لأنها ثلاثية. وكذلك جمع (مديح على مدائح) و(ليل على ليائل) و(جنين على جَنائن) لأنها مذكرة وليست مؤنثة.

١٩-٢٠: فَعَالِى - فَعَالَى:

وهذا الجمعان المتخالفان بفتح اللام أو كسرها بعد فتحتي الأول والثاني منها- نعني: الفاء والعين يشتركان في أشياء، ويفترقان في أشياء. فمما يشتركان به ما يأتي:

أ- وزن (فعلاء) اسماً وصفة مثل: (صحراء ← وجمعها صَحَارٍ أو صَحَارَى) و(عذراء ← وجمعها عَذَارٍ أو عَذَارَى).

ب- وزن (فَعْلَى) اسماً مثل: (الفَتْوَى← وجمعها الفتاوِي أو الفتاوَى)، و (العَلْقَى- اسم نبات- جمعها العلاقِي أو العلاقَى).

ج- وزن (فِعْلَى) اسماً مثل: (ذِفْرَى ← وجمعها ذَفَارِي أو ذَفَارَى).

د- وزن (فُعْلَى) وصفاً لأنثى لغير المذكر(أفعل) مثل: (حُبْلَى← وجمعها حَبَالٍ أو حَبَالَى)، فإذا كان المذكر على وزن (أفعل) مثل: (عرجاء) فالمؤنث لا يجمع على: (فَعَالِي وفَعَالَى). ومما يشتركان فيه ما ورد مسموعاً محفوظاً على غير القياس، مثل الصفة التي تكون على زنة: (فعلاء) فلا مذكر لها نحو: (عذراء ← وجمعها عَذَارِي وعَذَارَى)، وكذلك (البخت)- لنوع من الإبل- وجمعه على (بخاتي وبَخَاتَى).

ومما ينفرد به وزن (فَعَالَى) المكسور اللام ما يأتي:

١- وزن (فَعْلاة) مثل: (موماة) - وهي الفلاة التي لا نبات لها- وجمعها (مواميِ) ومثلها (فيفاة) جمعها (فيافي).

٢- وزن (فِعْلاَة) مثل: (سِعلاة)- وهي اسم لأخبث الغيلان- جمعها (سعالي).

٣- وزن (فِعْلية) مثل: (حذرية) وهي اسم للأكمة العظيمة الغليظة من الأرض- جمعها (حذارِي).

٤- وزن (فَعْلُوة)، مثل: (تَرقوة)- وهي مقدم الحلق في أعلى الصدر- جمعها (تراقي) قال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ / القيامة-٢٦.

٥- وزن (فَعْلِي) مثل: (مأقي)- وهي طرف العين مما يلي الأنف - وجمعها (المآقي).

٦- ما فيه حرفان زائدان يحذف أولهما عند الجمع، مثل: (العَفَرْنى- وهو الأسد- ← وجمعه العفاري).

ومما ينفرد به وزن (فَعَالَى) نوعان:

الأول: الوصف الذي يكون على وزن (فَعلان)، مثل: (غضبان← وجمعه غضابى) و(عطشان ← وجمعه عطاشى) و(شهوان← وجمعه شهاوى).

والثاني: الوصف الذي يكون على وزن (فَعْلَى)، مثل: (سكرى ← وجمعه سكارى) و(غضبى ← وجمعه غضابى) و(خزيا ←وجمعه خزايا) ومنه دعاؤه (ﷺ): (اللهم احشرنا إليك غير خزايا ولا نادمين ولا ضالين ولا مضلين).

ومن هذا أيضاً جمع (عبرى) على (عبارى)- وهي المرأة التي جرت عبرتها-، و(يقظى) على (يقاظى)، ومما يحفظ جمعاً على (الفعالى) (الأيامى) والمفرد (أيِّم) وهو ممن لم يتزوج رجلاً كان أم أمرأة. قال الله تعالى: ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ ﴾/ النور-٣٢، و(ضحايا) جمع (ضحيّة) و (هدايا) جمع (هدية). ويحفظ أيضاً وزن (فُعالى) مضموم الفاء في مثل:(قُدامى) جمع (قديم) و(أُسارى) جمع (أسير) قال تعالى ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ ﴾/ البقرة - ٨٥، وفرادى جمع فرد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾/ الإنعام-٩٤.

٢١. فَعالِيّ:

ويكثر أطراده جمعاً في كل ثلاثي ساكن العين زيدت في آخره ياء مشددة ليست ياء النّسب، مثل: (كرسيّ ← وجمعها كراسِيّ) و(برديٌّ ← وجمعها براديّ)، وخرج ما كانت ياؤه للنسب- بدلالة أنّ سقوطها من الكلمة لا يخل بالمعنى مثل: (قُريش- قُرَشيّ).

٢٢. فَعَالِلّ:

ويكون جمعاً تكسيراً لما زاد على الثلاثي والرباعي فصاعداً على النحو الآتي:

أ- الرباعي المجرد: لا يحذف منه شيء عند الجمع،مثل:(جعفر← وجمعه جَعافر) و(برقع ← وجمعه براقع) و(درهم ← وجمعها دراهم) قال تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ /يوسف-٢٠.

ب- الرباعي المزيد: يحذف زائده عند الجمع، مثل: (مدحرج- متدحرج- ← وجمعه دحارج). إلاّ إذا كان قبل الحرف الزائد حرف لين فيبقى ويكون الجمع على (فعاليل)، فإن كان الزائد ياءً بقيت على حالها وإن كان الزائد ألفاً أو واواً قلبا ياءين عند الجمع، لوقوعهما بعد كسرة مثل: (قنديل ← وجمعه قناديل) و(عصفور← وجمعه عصافير) و(قرطاس← وجمعه قراطيس).

ج- الخماسيّ المجرد: يحذف خامسه عند الجمع مثل: (سفرجل ← وجمعه سَفَارج) و(جحمرش ← وجمعها جحامر وصفاً للمرأة العجوز). أما إذا كان الحرف الرابع في ذلك الخماسيّ شبيهاً بالزائد لفظاً كالنون في: (خدرنق) لأنّها شبيهة لفظاً بالنون التي هي من أحرف الزيادة، أو إذا كان الحرف الرابع شبيهاً بالزائد مخرجاً كالدال في: (فرزدق) بزنة (سفرجل) لأنّها من مخرج التاء فعندئذٍ يجوز حذف الرابع الشبيه بالزائد فتقول: (خدارق) و (فرازق)، ويجوز كذلك حذف الخامس الأصلي والجمع على: (خدارن) و(فرازن). فإن لم يكن الخامس شبيهاً بالزائد لفظاً تعين حذف الخامس وإبقاء الرابع مثل: (قُذَعِمل- الإبل الضخام- ← وجمعه قذاعم)، ولا ضير من اختلاف الضبط بالشكل.

د- الخماسي المزيد: يحذف زائده وخامسه عند الجمع مثل: (قرطبوس- وهي الفاقة الشديدة- ← وجمعها قراطب).

٢٣. شبه فَعالِل:

والمقصود: (مَفاعِل/ وفواعِل/ وفياعل/ وأفاعِل) لأنّها تماثل الوزن المذكور في عدد الحروف والإيقاع اللفظي دون (الوزن الصرفيّ). ويكثر أطراد هذا الوزن في مزيد الثلاثي، فإن كان الزائد فيه حرفاً واحداً بقي عند الجمع سواء كان في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها. وسواء أكانت تلك الزيادة للإلحاق أم لغيره مثل: (أفضل ← وجمعه أفاضل) و (مسجد ← وجمعه مساجد) و(جوهر← وجمعه جواهر) و(صيرف ← و جمعه صيارف) و (علقى ← وجمعه عَلاقي). أما إذا كان الزائد أكثر من حرف حذف في الجمع ما زاد على الواحد، سواء أكان واحداً كالذي في: (منطلق) أو أثنين كالذي في: (مستخرج)، ويُؤثَر بالإبقاء ماله مزية على الآخر معنىً ولفظاً مثل: (الميم) على (النون)، لذا يُقال في الجمع (مطالق) و(مخارج) ولا نقول (نطالق) ولا (سخارج) أو (تخارج) في الدلالة على المعنى الخاص الدال على اسمي الفاعل والمفعول. وقد تكون الزيادة لفظية فقط، مثل التاء في (استخراج) مجموعاً على (تخاريج) بإبقاء (التاء)؛ لأنها لا تخرج الكلمة عن عدم النظير،بل لها نظائر، مثل: (تباريح) و(تماثيل)، خلافاً للسين لو جمعت على (سخارج)، لانتفاء وجود (سفاعيل). وكذلك الواو في (حيزبون- للعجوز-) فانّ بقاءها يغني عن حذف غيرها وهو الياء فتجمعه على (حزابين) بقلب الواو ياءً، خلافاً لحذفها وإبقاء الياء في جمعك (حيازِين) لأنّ حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاثة أحرف إلاّ وأوسطها ساكن معتل. فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر، صح الجمع بحذف أيّهما شئت كالنون أو الألف في (سَرَنْدَى) للسريع الشديد في أموره لجواز الجمع على (سراند) و (سرادي) بحذف الألف من الأول والنون من الثاني.

أحكام متفرقة في الجمع:

١- يُجمع من الأسماء ما كان على وزن (فعلان) مثلث الفاء ضمّاً أو فتحاً أو كسراً على وزن (فعالين)، مثل: (سُلطان← وجمعه سلاطين وشَيطان ← وجمعه شياطين وسِرحان ← وجمعه سَرَاحين)، لأنها ثلاثية ملحقة ببنات الأربعة.

٢- تجمع الصفات التي على وزن (فَعلان) للمذكر و(فعلى) للمؤنث على وزن (فِعَال)، مثل: (عطشان- عطشى ← و جمعهما عطاش) و(عجلان- عجلى← و جمعها عِجال).

٣- يجمع كل ما جاء من أسماء الفاعل والمفعول، أولهما ميم،جمع تصحيح لمشابهتها للفعل لفظاً ومعنى، غير أنّ وزن (مفعول) قد جاء مجموعاً جمع تكسير شذوذاً على وزن (مفاعيل) مثل: (ملعون ← وجمعه ملاعين) و(ميمون← وجمعه ميامين) و(مشئوم ← وجمعه مشائيم) وجاء أيضاً في وزن (مُفْعِل) خاصاً بالمذكر مثل: (مُوسِر← وجمعه مياسير) و(مُفطر← وجمعه مفاطير). وكذلك في وزن (مُفْعَل) مثل: (مُنْكَر← وجمعه مناكير). أما إذا كان وزن (مُفْعِل) مكسور العين مختصاً بالإناث، فإنه يجمع جمع تكسير مثل: (مرضع ←وجمعها مراضع) ولا يُعدّ شاذّاً.

٤- يجوز التعويض بياء قبل الآخر مما حذف فيما حذف منه على حرف أصليّ أو زائد، كأن يقال في جمع (سفرجل) (سفاريج) وفي جمع (منطلق) (مطاليق). وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل (مَفَاعِل)، وحذفها من مماثل (مفاعيل)، مثل جمع (جعفر) على (جعافر أو جعافير)، ومن هذا ما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾/ القيامة-١٥، من جمع معذرة على: (معاذير) وما في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ﴾/ الإنعام-٥٩، من جمع (مفتح) على (مفاتح)، والقياس في الموضعين (معاذير) و(مفاتيح)، ومن هذا قول زهير بن أبي سلمى:

عليها أُسودٌ ضـــاريات لَبُسُـــهم سوابغُ بيض لاتخرّقها النَّبْـــلُ

٥- إذا أُريدت المبالغة والتكثير في الجمع عُمِدَ إلى جمع الجمـــع- وهـــو غير قياسي، لذا يجمع كذلك كل جمع- وإنما يوقف عندما يسمع منه، لأنّ الجمع بنفسه دال على الكثرة - من ذلك: جمع (الجَمَـــل) علـــى (أجمُلٌ وجِمَال وجمالات). ومنه قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴾/ المرسلات-٣٣. وكثيراً ما يحمل الاسم على ما ناظره من الآحاد، إذا ما أُريد جمعه جمع تكسير من ذلك جمع (عَبْد) على (أعبُد و أعابد)، وجمع (قول) على (أقوال وأقاويل)، وشبهوا جمع: (غـــراب) علـــى (غربان أو غرابين) بـــجمع (سلطان) على (سلاطين). ومنه ما شابه الجمع المؤنث السالم مثل: (أُسقية ← و جمعها أسقيات) و(أنملـــة ← وجمعها أنملات).

٦- إذا أُريد جمع اسم مركب نُظر إلى نوعه، فإما أن يكون مركباً بإضافة اسم صريح إلى اسم صريح آخر فيقتصر الجمع على صـــدره الأول حسب، مثل جمع: (عبد الله) على (عِبَادُ الله أو عُبَّادُ الله)، قال الله عز وجـــــــل: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا ﴾/ الفرقان-٦٣. وإما أنْ يكون مركباً مصدّراً بكلمـــة (ابـــن) أو(ذي) أو (بنت). فيقتصر الجمع على الصدر الأول أيضاً. فـــإن كـــان للعاقـــل فيجمع (ابن) على (بني): جمع مذكر سالماً أو (أبناء): جمع تكســـير، ويجمع (ذو) جمع مذكر سالماً فقط، فـــ: (ابن عمر) مثلاً يجمع على (بني عمر أو أبناء عمر) و يجمع (ذو خلق) علـــى (ذوي خلـــق) لا غير. وإن كان الجمع لغير العاقل، جمع (ابـــن) علـــى (بنـــات) و(ذو) على (ذوات)، فجمع: (ابـــن آوى) (بنـــات آوى) وجمـــع (ذي الحجة) (ذوات الحجة) وجمع (ابن أوبر) - لنوع من الكمأة - (بنات أوبر). وإذا كان الاسم مركباً تركيباً مزجيّاً أو اسنادياً جمـــع بزيـــادة (ذوي) للمذكر العاقل و(ذوات) للمؤنث أو المذكر غير العاقل، مثـــل:

جمع (سيبويه) (ذوو سيبويه) و جمع (بعلبك) (ذوو بعلبك) وجمع (جاد الحق) (ذوو جاد الحق) وجمع (حضرموت) (ذوات حضرموت). أما الاسم العلم فإن جمعه يقتضي إضافة [أل] في جمعه، فجَمْعُ (مُحَمَّدٍ) (المُحَمَّدُونَ)، وجمع (عُمَرَ) (العُمَرُونَ). وتجمع أسماء الرجال جمع المذكر السالم أو جمع التكسير، والأول أفضل، مثل: (زيد) (زيدون أو زيود) و(أحمد) (أحمدون أو أحامد). وتجمع أسماء الإناث جمع المؤنث السالم أو جمع التكسير مثل: (زينب) (زينبات أو زيانب) و (سعاد) سعادات أو سعائد).

رَدُّ المحذوف في جمع التكسير:

ثمة ألفاظ مفردة وردتْ في العربية محذوفاً منها أحد حروفها، وقد استقر في الاستعمال جمعها على أصلها قبل الحذف، وان كانت فيها تاء تأنيث تعويضاً عن ذلك الحرف المحذوف، مثل: (يَد) على: (أيدي وأيادي) و(سنة) على (سنوات أو سنون) و(شفه) على (شفاه).

حذف الزائد في جمع التكسير:

سبقت الإشارة إلى أنَّ أعلى ما يكون عليه الاسم مجموعاً هو وزنا (فعالل) و(فعاليل)، فإذا كانت في الاسم زوائد تَخِلّ ببقاء هذين الوزنين على حالهما، حذف الزائد،وعند الحذف يراعى ماله مزيّة من الحروف في المعنى فيبقى حاله ذلك ويحذف ما عداه، كما في جمع كلمة (مستشفى) على (مشافٍ) و(مستنفع) على (منافع) بإبقاء الميم وحذف السين والتاء. وإذا لم تكن لأحد الحرفين الزائدين مزية، فعند الجمع يكون الخيار في ايّ منهما كما في جمع: (حبنطى) على (حبائط) أو(حباط)، وجمع (مقعنس) على (مقاعس) أو (قعامس)، وقد ألمحنا إلى هذا في موضع سابق .

صيغ منتهى الجموع:

صيغ (منتهى الجموع) - كما هو معروف - من أوزان جمع التكسير وتسمى أيضاً (الجمع المتناهي) أو (الأقصى)، لأنها نهايـــة الجمـــع، ولا يجمع الاسم الذي يكون على أيّة صيغةٍ من صيغها، أيَّ جمع آخر بعد تلك الصّيغة وهذه هي:

١- فواعل مثل: (ضاربة ← ضوارب) و(صومعة ← صوامع) و(قافلة ← قوافل) و(حائض ← حوائض) و(حاسر ← حواسر).

٢- فَياعِل: مثل: (صيرف ← صيارف) و(نيزك ← نيازك).

٣- فعائل: مثل: (عجوز ← عجائز) و(صحيفة ← صحائف).

٤- فعاعل: يجري هذا الوزن مجرى (فواعل) مثـــل: جمـــع (زارقـــة، وسالمة) على (زرارق، وسلالم) أما (جارية) فهي تجمع على (جوائر) ووزنه (فواعل) مباشرة.

٥- مفاعل ومفاعيل: مثل: (موضع ← مواضع ← مواضيع) و(مفتـــاح ← مفاتح ← مفاتيح) و(مسجد ← مساجد ← مساجيد).

٦- أفاعل مثل: (أفضل ← أفاضل، وإصبع ← أصابع).

٧- أفاعيل مثل: (أستاذ ← أساتيذ)، و(أسلوب← أساليب).

٨- فعالل وفعاليل: وهذان الوزنان مختصان بالاسم الربـــاعي الـــذي لا يكون قبل آخره حرف مدّ، مثل: (جعفر← جعـــافر) و(قرطـــاس ← قراطيس).

٩- يفاعل ويفاعيل وهذان الوزنان مختصان بالاسم الرباعي الذي يكون قبل آخره حرف مَدّ، مثل: (يعفور ← يعافر- يعافير) و(ينبـــوع ← ينابع، ينابيع).

١٠- تفاعِل وتفاعيل: مثل: (تجربة ← تجارب) و(ترنمة ← ترانيم).

١١- فعالى مثل: (رشوة ← رشاوى) و(عذراء ← عذارى).

١٢- فعالِي مثل: (أمنية ← أمَانيّ) و(حِرباء ← حَرَابِي).

إلحاق التاء بصيغ منتهى الجموع:

تضاف (التاء) في آخر بعض صيغ منتهى الجموع، للتعويض عن (الياء) المحذوفة من الأصل في وزني (مفاعيل) أو (فواعيل) مثل: (قنادلة← قناديل) و(جحاجحة ← جحاجيح). وقد تضاف للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه مثل: (أشاعثة) في جمع (أشعثيّ) و(مناطقة) في جمع (منطقيّ)، وقد تضاف لإلحاق الجمع بالمفرد مثل: (صيارفة) في جمع (صيرف) و(صياقلة) في جمع (صيقل). وقد تضاف لتأكيد التأنيث اللاحق له مثل: (عمومة) و (خؤولة) و (حجارة).

بين جمع التكسير وأسم الجمع وأسم الجنس الجمعي:

لقد عرفنا بأنّ (جمع التكسير) يدل على أكثر من اثنين كأيّ جمع آخر، وأنّ له أوزانَ قلةٍ أو أوزانَ كثرةٍ، كما أنّ له مفرداً حقيقياً، وسُمّي هذا (جمع التكسير)؛ لأن صوره مفرده فيه مع اشتراك المفرد والجمع بالحروف الأصلية. أما (اسم الجمع) فهو ما دلّ على أكثر من اثنين، ولا واحد له من لفظه ومعناه، وليست صيغته على وزن خاص من أوزان التكسير، مثل: (رهط، نساء، قوم، جيش، ملأ) ويدخل في (اسم الجمع) ماله مفرد من معناه فقط، لا من لفظه، فمفرده: (إبل): (جمل أو ناقة)، ومفرد (قوم) و(جماعة) (رجل، امرأة). ويدخل فيه أيضاً ما كان له مفرد من لفظه ومعناه، ولم يرد على أيّ وزن من أوزان جموع التكسير المذكورة آنفاً، مثل: (رَكْبٍ وصَحْبٍ) متعدد (راكب وصاحب). فصيغة (فَعْلٍ) ليست من صيغ جمع التكسير. وان كان بعض الصرفيين قد عدّها من جملة صيغه.

ومما يدخل في (اسم الجمع) ما كان لفظه دالاً بصيغته على الواحد وعلى الجمع، مثل: (فُلْكٍ) للسفينة الواحدة والسُّفن الكثيرة. أمّا (اسم الجنس الجمعي) فهو ما دلّ على أكثر من اثنين، وله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معاً، و يتماز مفرده عن جمعه بزيادة (التاء) في مفرده، مثل:

(بقر) (بقرة)، و(تمر) (تمرة)، و(كلم) (كلمة)، أو بياء النسب مثل: (رُوم) (رُوميّ) و(زنج) (زنجيّ). وهناك (اسمُ جنسٍ إفراديّ) وهو ما دلّ على الجنس ويطلق لفظهُ على القليل والكثير معاً، مثل: (ماء) فإنّه يطلق على القطرة الواحدة منه، وعلى الماء المتدفق كالنهر، والمتجمع كالبحر، وكذلك: (لبن وعسل وسكر).

التَّصغير

وهو المسمّى بالتحقير عند المتقدمين من علماء العربية، وأصله في اللغة ضد الكِبَر، ويعني: التقليل وجعل الشيء صغيراً. ومفهومه في اصطلاح الصرفيين تغيير خاص يقع في بنية الكلمة (الاسم) دون الفعل أو الحرف، ومن الصّرفيين مَن قال: (تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصِّغر) فقولنا: (حُجَيْرٌ) كقولنا (حجرٌ صغيرٌ)، ويصار إلى التصغير في العربية لمقاصد تعبيرية منها: التحقير مثل: (عالِم) ← وتصغيره عويلم)، ومنها التقليل من ذات الشيء مثل: (طفل) ← وتصغيره طُفَيْل) أو تقليل الكمية مثل: (ركعة) ← وتصغيرها رُكَيْعة)، أو تقريب الزمان مثل: (قَبلَ الفجر) ← وتصغيره قُبيل الفجر)، أو تقريب المكان مثل: (فوق الفرسخ) تصغيره (فويق الفرسخ) قال الشاعر

فويق جُبَيل شامخُ الرأس لم تَكنْ ... لِتبلغَه حَتَّى تَكِلَّ وتَعْمَلا

أو: التحبّب مثل (ابن) ← و تصغيره (بُنَيّ). وقد اشترط الصرفيون في الاسم المصغّر شروطاً يَصِحُّ بها تصغيره،وهي:

١. أن يكون اسماً لا فعلاً ولا حرفاً- كما أسلفنا- وقد شَذّ تصغير (أملح) أحد فعلي التعجب في قول الشاعر:

ياما أُمَيْلِح غِزلانـــا شدن ... من هَؤُليَّائكُنّ الضال والسَّمُر

وقد أجازوا ذلك لَمّا رأوا الفعل المذكور غير متصرف، فشبّهوه بالأسماء، وحملوا تصغيره على هذا التشبيه.

٢. أن يكون معرباً، فلا تصغير للمبنيات من الأسماء أو للضمائر، أو لأسماء الاستفهام أو الشرط.
٣. أن يكون خالياً من صيغة التصغير، فلا يصغّر ما وضع على لفظ التصغير أصلاً، مثل: (شعيب) و(صهيب).
٤. أن يكون معناه قابلاً للتصغير، فما كان من الأسماء موضوعاً للتعظيم، لا يقع التصغير في لفظه، مثل: (أسماء الله الحسنى، وأسماء الملائكة وأسماء الشهور)، وللتصغير ثلاثة أوزان حصرها الخليل بن أحمد، وسار عليها الصرفيون وهي (فُعَيْل) و (فُعَيْعل) و (فُعَيْعِيل)، كـ (فُلَيس) و (دُرَيهم) و (دُنَينير)، والتصغير لا يخرج في الأمر العام عن هذه الأمثلة الثلاثة، وعلة تحريك وزن التصغير بضم أوّله كونه فرعاً للمكبر كما أنّ المبني للمجهول فرع للمبني للفاعل، فكلاهما مضموم الأول. وعلّة تحريك ثاني وزن التصغير بالفتح، طلباً لتحصيل الفرق بين المكبر والمصغر؛ لأنّه لا يحصل بالضم في التصغير مثل: (قُفْل) و(فُلْك).

طريقة تصغير الأسماء:

لمّا كانت الأسماء ثلاثة أضرب: ثلاثية و رباعية و خماسية، فلكلٍّ ضرب مقاييس متّبعة في تصغيره، نعرضها على النحو الآتي:

تصغير الأسماء الثلاثية:

يكون تصغير الأسماء الثلاثية على وزن (فُعَيل)، مثل: (رَجُل ← رُجَيْل، جَمَل ← جُمَيل، باب ← بُوَيْب، دار ← دُوَير، نِسْر ← نُسَيرٌ، بَلَد ← بُلَيد، سقف ← سقيف.) وفي (بويب ودوير) جرى قلب ألف (باب ودار) واواً؛ لكونها مسبوقة بضمتي الباء والدال.

تصغير ما أُلحِقَ بالثلاثي:

وهي الأسماء التي تزيد أحرفها على الثلاثة، فيقتضي تصغيرها على زنة: (فعَيل) قياسها على ما صُغِّر من الثلاثي، ويمكن أن نذكر منها ما يأتي:

(١) الأسماء المؤنثة بتاء تأنيث في آخرها تزيد بها على بنيتها الثلاثية ولا فرق بين ما كان من ذلك مؤنثاً لفظياً، أو مؤنثاً لفظياً ومعنوياً، مثل: (شَجرة ← شُجَيْرة، قلعة ← قُلَيْعة، بقرة ← بُقَيْرة، غرفة ← غُرَيْفة، طلحة ← طُلَيْحة، حمزة ← حُمَيْزَة...)، ومما يجدر بنا التنبيه عليه في باب الأسماء المؤنثة أسماء ثلاثية مؤنثة بلا علامة تأنيث، يكون حكمها في التصغير حكم الاسم الثلاثي، مثل: (نار ← نُوَيْر، قدم ← قُدَيْم، دار ← دُوَيْر...).

(٢) الأسماء المؤنثة بألف ممدودة في آخرها، يكون حكمها في التصغير حكم ما صُغِّر من الثلاثي، مثل: (صحراء ← صُحَيْراء، خنساء ← خُنَيْساء، حمراء ← حُمَيْراء، عرجاء ← عُرَيْجاء...)، وكذلك ما كان مؤنثاً بالألف المقصورة مثل: (سعدى ← سُعَيْدى، حبلى ← حُبَيْلى، سلمى ← سُلَيْمى). وإذا كانت الألف الممدودة مزيدة للإلحاق قلبت في التصغير ياءً، مثل: (علباء ← عُلَيْبي، حرباء ← حُرَيْبي).

(٣) أسماء المذكر وصفاته المزيدة في آخرها بالألف والنون، بشرطي ألاّ يكون جمعها على زنة (فعالين)، وألاّ لا تكون صفات تأنيثها بالتاء، فخرج بالشرط الأول ما جمع على (فعالين) مثل: (سلاطين ←جمع سلطان، و سعادين ← جمع سَعْدان)، وبالشرط الثاني ما كان صفة لمؤنث مختوماً بالتاء، مثل: (خمصانة مؤنث خمصان)، ومن أمثلة ما جاء موافقاً لتصغير الثلاثي من الأسماء خارج الشرطين المذكورين: (عُثمان← عُثَيْمان، عمران← عُمَيْران، عطشان← عُطَيْشان، سكران ← سُكَيْران...).

(٤) الأسماء التي تكون على زنة (أفعال)، وهي تصغّر تصغير الثلاثي – وعلى صيغة خاصة بجمع القلة–، مثل: (أفراس ← أُفَيْراس، أجمال ← أُجَيْمال، أصوات ← أُصَيْوات، أقفال ← أُقَيْفال...).

تصغير الاسم الثلاثي المحذوف أحد أصوله:

لقد علمنا فيما مرّ ذكره أنّ الكلمات العربية قائمة– أسماءً أو أفعالاً – على ثلاثة أصول تشكّل منها بنيتها وتكوينها اللّغوي، ومن هذا التقعيد حكمنا بأنّ أية كلمة ترد على أصلين، فالأصل الثالث محذوف منها – فاءً كان في ميزانها أو عيناً أو لاماً– كلٌّ بحسب ما يقتضيه موقع حذفه، لوجود العلة الموجبة لذلك. والطريق الذي يدلنا على معرفة المحذوف من الكلمة جمعها تكسيراً، أو تصغيرها، فبهما يرجع الحرف المحذوف إلى أصله الثلاثي. ونتبيّن هذا فيما يأتي ذكره:

تصغير محذوف الفاء:

تحذف فاء الكلمة– وهي الأصل الأول– في مصادر الأفعال المثالية، ف(صِلَة، وعِدَة، وثِقَة) مصادر أفعال مبدوءة بحرف علة: (وَصَلَ ووَعَدَ و وَثِقَ)، والملحوظ فيها التعويض بالتاء في آخرها عن الواو التي هي (فاء الفعل) أصلاً، ويقال لدى تصغيرها: (وُصَيْلَة و وُعَيْدَة و وُثَيْقَة.)، بِرَدِّ ذلك المحذوف.

تصغير محذوف العين:

إذا كان الاسم محذوف العين، فهو في التصغير يُرَدُّ ذلك الحرف أيضاً، وكان اللّغويون منذ سيبويه قد عرضوا لهذا الإجراء بالقول مثلاً: (من ذلك مُذْ يدلك على أنّ العين ذهبت منه قولهم: (مُنْذُ)، فإن حقّرته– أي صغّرته، قلت (مُنَيْذ) ومثل ذلك أيضاً: (سَنَة) تقول: (سُنَيْهَة) فالتاء هي العين، يدلّك

على ذلك قولهم: أست: سُتَيْهة فرَدَدْتَ اللام وهي الهاء والتاء العين بمنزلة نون: ابن... فحذفوا موضع العين...).

تصغير محذوف اللام:

يكون الاسم الذي حذفتْ لامه وبقي على حرفيه الأول والثاني أحد قسمين: الأول ما حُذفتْ لامُه، ولم يُعوّض عن ذلك المحذوف شيءٌ، فعند تصغير هذا النوع يُرَدّ ذلك المحذوف، مثل: (دَمٍ ← دُمَيّ)، فأصل دمٍ (دمو) و الدليل المثنى: (دموان أو دميان) والجمع: (دِمَاء)، والحال مثل هذا في (أخٍ وأبٍ)، فعند التصغير يصار إلى (أخيو) ثم تقلب الواو ياءً (أُخَيْيٌ) وتدغم الياءان لتحصل صورتها الأخيرة: (أُخَيٌّ) ومثلها: (سنة ← سُنَيَّة).

القسم الثاني: ما حُذفتْ لامُه، وعُوِّضَ عنها بهمزة وصل في أول الاسم، فعند تصغير هذا النوع تحذف همزة الوصل، ويُرَدُّ الحرف المحذوف. مثل: (بُنَيّ) تصغير(ابنٍ) وأصله (بني أو بنو) و قد حذفت اللام – كما أسلفنا– وعُوِّضَ عنها بهمزة الوصل في الصدر، وقد حذفتْ همزة الوصل لحركة الحرف الأول، وكذلك الحال في (اسم) عند تصغيره يصير (سُمَيْوٌ)، ثم تقلب الواو ياء، و تُدغم الياءان فيصار إلى (سُمَيٌّ). وثمة أسماء محذوفة اللام، وعُوِّضَ عن لامِها بالتاء المبسوطة في آخرها مثل: (أخت و بِنْتٍ) في تصغير هذين الاسمين تُرَدّ اللام، و إذا بقي الاسم قائماً على ثلاثة أحرف بعد حذف اللام فعند تصغيره لا يعاد الحرف المحذوف مثل (هادٍ وساعٍ) و تصغيرهما (هُدَيْد و سُوَيْع)، وإنّما تبدل التاء المبسوطة بالمربوطة – كما يقال–، فيصبح اللفظ بالتصغير: (أُخَيّة وبُنَيّة).

تصغير الاسم المضعّف:

يكون أحد قسمين، **الأول: مضعّف العين**، ويكون تصغيره بفَكّ الإدغام، وتوسط ياء التصغير بين الحرفين المتشابهين، ولذا قال مِنَ الصرفيين مَنْ

قال: (وما تكررَ مِنْ هذه الأسماء فيه حرفان مِثلان فهو في التصغير بمنزلة الصحيح وذلك نحو: (خصّ، ودِنّ، وقَدّ)، تقول: (خُصَيْصٌ، ودُنَيْن، وقُدَيْد)، فيظهر المثلان لانفكاك الإدغام بتوسط ياء التصغير بينهما). ومثل هذا: (هِرّ ← هُرَيْر، خِلّ ← خُلَيْل، ندّ ← نُدَيْد).

الثاني: مضعّف اللام، ويكون تصغيره بلا فكّ لإدغامه، بل بالإبقاء على حاله، في صيغة التصغير، ولذا قال مِنَ الصرفيين مَنْ قال: (أمّا إذا كان المضعف هو الحرف الثالث وما بعده فيبقى مدغماً)، مثل: (مُدُقّ ← مُدَيْقّ، وأصَمّ ← أصَيْمّ...).

تصغير العلم الثنائي:

أسماء الأعلام الثنائية الوضع، تعامل في تصغيرها معاملة الاسم الثلاثي، ويُؤخذ بنظر الاعتبار حرفها الثاني، فإن كان صحيحاً، ضعّف عند التصغير، وزيدتْ ياء التصغير، مثل: (بَلْ ← بُلَيْل، هل ← هُلَيْل)، ويجوز أن يبقى الاسم على وضعه، وتضعّف (ياء التصغير) فيقال: (بل ← بُلَيّ، هل ← هُلَيّ). أما إذا كان الثاني حرف علّة، وجب تضعيفه في التصغير فنقول في المسمى: (كو، و كي): (كُوَيّ، و كُوَيّ).

تصغير العَلَم المُركّب:

إذا أُريد تصغير اسم العلم المركب تركيب إضافة، يقع التصغير على جزئه الأول،كما يقال في تصغير (عبد الله ←عُبَيْد الله)، و(أمريء القيس ← أُمَيْرِئُ القيس، وأبي بكر ← أُبَيّ بكر)، وينطبق الحال على العلم المزجيّ مثل (بعلبك): الذي يقال في تصغيره (بُعَيلبك) ومثله: (سيبويه ← سُيَيْبُويه) و(معد يكرب ← مُعَيْد يكرب). أما العلم المركب تركيباً إسنادياً فلا يجوز تصغيره، لأنّه مبدوءٌ بفِعْلٍ، والأفعال- كما يقال -لا تصغر.

تصغير الأسماء الرباعية والثلاثية المزيدة:

تصغّر الأسماء الرباعية والثلاثية المزيدة على وزن (فُعَيْعِل) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنه بعد حرفه الثاني، مثل: (جَعفر ← جُعَيْفر، كوكب ← كُوَيْكب، جندب ← جُنَيْدب، خندق ← خُنَيْدق، زينب ← زُيَيْنب، درهم ← دُريهم)، ومن الأسماء الثلاثية المزيدة: (مسجد ← مُسَيْجد، مشرق ← مُشَيرق، مُوسِر ← مُيَيْسِر، وقد عادت الياء الأولى في اللفظ الأخير إلى أصلها عند التصغير، والأصل: يَسُرَ). ومما يجري عند تصغيره مجرى الرباعي من الأسماء الزائدة على أربعة أحرف، بزيادة تُعَدُّ منفصلة عن الاسم، لذا فهي لا تحذف عند التصغير، ومن هذه الأسماء:

(١) الأسماء الرباعية المنتهية بتاء التأنيث المتحركة مثل: (حنظلة ← حُنَيْظِلة، محبرة ← مُحَيْبِرة)، وكذلك ما ختم من الرباعي بألف التأنيث الممدودة، مثل: (قرفصاء ← قُرَيفصاء، اربعاء ← أُرَيبِعاء).

(٢) الاسم الرباعي المنتهي بياء النسب، مثل: (عبقري ← عُبَيقريّ).

(٣) الأسماء المثناة بزيادة الألف والنون، مثل: (مسلمان ← مُسَيْلمان، مسلَمَين ← مُسَيْلَمين)، أو المجموعة جمع مذكر سالماً مثل: (جعفرون ← جُعَيْفرون، جعفرِينَ ← جُعَيْفيرين...)، أو المجموعة جمع مؤنث سالماً مثل: (مسلمات ← مُسَيْلمات، محكمات ← مُحَيْكمات.)

تصغير الأسماء الخماسية:

للأسماء الخماسية المُصَغّرة وزن واحد هو (فُعَيْعِيلٌ) لا غير، كما في تصغير: (قنديل ← قُنَيْديل، عصفور ← عُصَيْفير، مصباح ← مُصَيْبيح، سُلطان ← سُلَيْطين). ونلحظ في الأمثلة المذكورة كون الحرف الرابع في المكبر حرف علة- ألفاً أو واواً - يجب قلبهما في المصغر ياءً، ليصح مجيء الوزن، أما في (الأسماء الخماسية) التي يكون قبل آخرها حرف صحيح، فعند تصغيرها نحذف الحرف الأخير منها مثل: (سفرجل ←

سُفَيْرِج، فرزدق ← فُرَيزد، جَحمرش ← جُحَيمر)، وتعليل هذا الحذف – كما قال سيبويه: (إنما حملهم– أي العرب– على هذا أنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلاّ على زنته وحاله لو كسروه للجمع إلاّ أنّ نظير حرف اللين الثالث الذي في الجمع الياء في التصغير وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح، فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين...). ومن العلماء مَنْ أجاز في هذه الأسماء ضربين في الحذف عند التصغير، هما حذف الآخر، أو حذف ما قبله، مثل: (فرزدق ← فُرَيزد أو فُرَيزق، قهبلي ← قُهَيْبِل أو قُهَيْبي، قذعمل ← قُذَيعم أو قُذَيعل) وعلة ذلك أنّ ما قبل الآخر حرف شبيه بالزائد. وجرياً مع الحالة نفسها فثمة ألفاظ خماسية تصغر على وفق ما ذُكر من ذلك، الأسماء المختومة بتاء التأنيث أو بالألف الممدودة، مثل: (مدرسة ← مُدَيْرِسة، مرحلة ← مُرَيْحلة) و(عقرباء ← عُقَيْرِباء، خُنفساء ← خُنَيْفساء...)، ومن ذلك كذلك الأسماء المختومة بياء النسب بعد أربعة أحرف، مثل: (عَبشَميّ ← عُبَيْشمي، حَضرميّ ← حُضَيْرِميّ)، وكذلك الأسماء المختومة بعلامتي التثنية أو الجمع الصحيح بعد أربعة أحرف أيضاً، مثل: (حضرميان ← حُضَيْرميان ← حَضرميون ← حُضَيْرميون، كاتبون ← كُوَيتبون، كاتبان ← كُويتبان، كاتبات ← كُوَيْتبات، صاحبات ← صُوَيحبات...).

تصغير ما ثانيه حرف علة:

إذا كان ثاني الاسم المراد تصغيره حرف علة ألفاً، فهي لا تعدو أنْ تكون مبدلة عن واوٍ، أو عن همزةٍ تكون زائدةً، أو أصليةً مجهولةَ الأصل، فإذا أردنا تصغير هذا النوع من الأسماء، تَعَيَّن قلب تلك الألف واواً في جميع أحوالها وهيئاتها، وهذا هو ما أشار إليه سيبويه بقوله: (وإن كانت– الألف – بدلاً من واوٍ ثم حقّرتَه، رددتَ الواو، وإن كانت

بدلاً من ياء رَدَدْتَ الياء، كما أنك لو كسرته، رددت الواو وإنْ كانتْ عينه واواً والياء إنْ كانت عينه ياءً...). فمثال الألف المبدلة عن الواو: (ماء) وأصله (موه) وهو يصغر على (مُوَيه)، ومثله (غار) وأصله (غَوَر) وهو يصغّر على (غوير)، ومثال الألف المبدلة عن همزةِ همزةُ (آدم) وأصله (أأدم) بهمزتين، أدغمنا وعوّضنا عنهما بالمد، فتصغر على (أُوَيْدم)، ومثله (آمر) وأصله (أأمر)، وهو يصغر على (أُوَمِّير). ومثال الألف الزائدة على الأصل ألف: (كاسب)، فهي زائدة لوزن (فاعل)، وهو يصغر على (كُوَيْسب)، ومثله: (ناهض) يصغر على (نُوَيْهض)، ومثال الألف المجهولة الأصل ألف (عاج): وتصغيره (عُوَيْج)، و(مال) تصغيره (مُوَيْل). وينقاس على هذه القاعدة من الأسماء ما كان ثانيه حرف لِينٍ، فهو يُرَدُّ إلى أصله في التصغير، مثل: (ميزان ← مُوَيْزين، ميعاد ← مُوَيْعيد، وقيمة ← قُوَيْمة).

تصغير ما ثالثه حرف علة:

إذا كان ثالث الاسم المراد تصغيره حرفَ علة، ألفاً أو واواً أو ياءً، فالتصغير يُوجِبُ إتباع ما يأتي:

(أ) حين تكون الألف الثالثة أصلية الوضع ردّت إلى أصلها، فإن كانت ياءً أُدغِمتْ في ياء التصغير، وإن كانتْ واواً، قلبتْ ياءً، ثم أُدغِمتْ، مثل: (فتى ← فُتَيٌّ، عصا ← عُصَيَّة) و (جُرْو ← جُرَيٌّ، ظبي ← ظُبَيٌّ). وتقلب ياءً كذلك حين تكون ثالثة زائدة، مثل: (غلام ← غُلَيِّم، غزال ← غُزَيِّل .)

(ب) حين تكون الواو ثالثةً في الاسم، تقلبُ الواو ياءً في التصغير، وتدغمُ مع ياء التصغير، ومثاله: (جَذوة ← جُذَيَّة، صبور ← صُبَيِّر)

(ج) حين تكون الياء ثالثة في الاسم، تبقى على حالها، وتدغم مع ياء التصغير، مثل: (حَبيب ← حُبَيِّب، غريب ← غُرَيِّب.)

(هـ) حين تكون الواو ثانية والياء ثالثة، لا يحدث من التغيير في الاسم المُصغر غير إدغام الياءين، مثل: (طوي ← طُوَيٌّ، لوي ← لُوَيٌّ).

تصغير الجمع:

ونعني جمعي القلة والكثرة، ويكون تصغير صيغ (جمع القلّة) بألفاظها وأوزانها، (أذرع ← أُذَيرع، أبيات ← أُبيّات، صبية ← صُبَيّة، أعمدة ← أُعيمدة). أما صيغ (جمع الكثرة)، فلا يقع التصغير في ألفاظها وأوزانها؛ للتنافي بين دلالتها على العدد الكثير ودلالة تصغيرها على التقليل وإذا كانت الصيغة دالةً على أدنى العدد وأقلّه، جاز تصغير أدنى العدد، ويجوز تصغير الواحد بإلحاق ألفٍ وتاءٍ مثل: (دور ← أُدَيُّر)، ثم يصار إلى (أدور) أو (دُويرات). فإن لم تكن الصيغة لأدنى العدد، رُدّت إلى الواحد لا غير، وألحقت بها الألف والتاء، مثل: (دراهم ← دُريهمات، قناديل← قُنَيْديلات..) ويجري في الجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم ما يقع في المفرد عند تصغيره مثل: (عالم← عُوَيْلم)، (عالمون ← عُوَيْلمون، عالمات ← عُوَيْلمات).

تصغير المبني من الأسماء:

لقد علمنا من شروط الأسماء المصغّرة أنْ تكونَ معربة، لذا فلا تصغير للمبنيّ منها. إلاّ بمخالفةٍ للقياس، كما هي الحال في تصغير أسماء الإشارة (ذا، تا، ذان، تان، أُولي، أولاء)، وطريقة تصغيرها تختلف عن الطريقة المعهودة بضم الأول في الأوزان الثلاثة، والحاصل ترك أولها على حاله، مع زيادة ألف في الآخر تعويضاً عن الضم: (ذَيَّا، تَيَّا، ذَيّان، تَيّان، أوليّا، أوليّاء)، وقد علل الصرفيون تصغير هذه المبنيات بأنّها تشبه الأسماء المتصرفة في كونها تُوصَف ويُوصَف بها. وقد سمع تصغير الأسماء الموصولة (الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين) أيضاً، وذلك بألفاظ: (اللذيّا، اللتيّا، اللذيّان، اللتيّان، اللذيون رفعاً،و اللذيين نصباً وجراً).

تصغير الترخيم:

وهذا النوع من التصغير مختص بالأسماء المزيدة بعد تجريدها من أحرف الزيادة – ومن الصرفيين من ذكر أنّ هذا النوع من التصغير خاص بأسماء الأعلام فقط، ولتصغير الترخيم وزنان، أولهما: (فُعَيِّل) لثلاثي الأصول، ثانيهما: (فُعَيْعِل) لرباعي الأصول. والغاية من هذا التصغير هو التودد إلى الشخص حُباً له وتَجمّلاً- إن صَحَّ القول-، وربّما وقع هذا التصغير في النظم للضرورات الشعرية. ويكون تصغير الثلاثي على وزن (فُعيل) بتجريده من الزيادات والرد إلى الأصل الثلاثي،و يقع ذلك في:

(١) الاسم المذكر المزيد مثل: (حارث ← حُرَيِّث، حمدان ← حُمَيِّد، أزهر ← زُهَيِّر، ثابت ← ثُبَيِّت، إسماعيل ← سُمَيِّع...).

(٢) الاسم المؤنث الثلاثي الأصول: ويتبع فيه ما اتبع في المذكر مع زيادة تاء في آخره، مثل: (حبلى ← حُبَيلة، سوداء ← سُوَيدة، سمراء ← سُمَيرة).

(٣) الوصف المؤنث المختص: ويصغّر بالطريقة نفسها و لكن بدون إضافة للتاء لعدم اللبس بين المذكر والمؤنث، مثل: (طالق ← طُلَيق، حائض ← حُيَيْض، عانس ← عُنَيس.).

أما تصغير الترخيم في الأسماء الرباعية المزيدة أو الخماسية فيكون على وزن (فُعَيعِل)، مثل: (قرطاس ← قُرَيطس، عصفور ← عُصَيفِر، عندليب ← عُنَيدِل.).

ونختم بالإشارة إلى (شَوارِدِ التَّصغير) وهي ألفاظ مصغرة وردتْ على غير قياس شذوذاً مثل تصغير (إنسان) على (أُنَيْسيان) وقياسه (أُنَيْسان)، و(رجل) على (رُوَيجل) وقياسه (رُجَيِّل)، و (ليلة) على (لييلية) وقياسه (لُيلة)، و(عشية) على (عُشَيشية) وقياسه (عُشَيّة).

النَّسَبُ

أسلوب من أساليب العربية، وظاهرة من الظواهر التعبيرية التي تميزت بها، وهو في اللغة من (الانتساب)، بمعنى: الانتماء إلى جهة أو شيء، و(النَّسب) واحد الأنساب والرجل النسّابة، العالم بالأنساب، وناسب فلانٌ فلاناً: قَارَبَهُ، ونَسَبْتَ الرَّجلَ: ذَكَرْتَ نَسَبَهُ. وتَنَسَّبَ إليك ادَّعَى أنَّه نسيبُكَ. وهو في الاصطلاح: إلحاقُ آخر الاسم بياءٍ مشدّدةٍ دلالة على نسبته إلى المجرد منها، وللنسب ثلاثة أركان، أولها: (المنسوب-ولفظه هو الملحقة به ياء النسب)، والثاني (المنسوب إليه- وهو المجرد منها)، والثالث: الياء: التي تسمى ياء النسب. ومصطلح (النسب) عند سيبويه (الإضافة)، والغاية من النسب هو (تخصيص الاسم المنسوب بإضافته إلى أحد ستة أشياء: الجنس، والقبيلة، والبلد، والمَذهب، والصفة، والعادة: تقول في الجنس: (رَجُلٌ حبشيٌ)، وفي القبيلة: (هُذليٌ) وفي البلد: (بَصْريٌ) وفي المذهب: (حَنَفيٌ)، وفي الصفة: (صرفيٌ)، وفي العادة: (خمريٌ). وللنسب أحوال لفظية متبعة تراعى فيها البنية الصرفية للفظ المنسوب إليه، فمنه ما يكون بالحذف من الكلمة، ومنه ما يكون بِرَدِّ المحذوف من أصلها. ومنه يكون بالقلب، ومنه مالا ينضبط على وفق قاعدةٍ أو قياسٍ وهو (النَّسب السَّماعي)، وسنذكر هذه الطرائق تفصيلاً على النحو الآتي:

(١) النسب إلى ما خُتم بالتاء المؤنثة المتحركة:

إذا نسب إلى اسم مختوم بتاء التأنيث، تحذف التاء، ويُؤتَى بياء النسب المشددة، مثل: (كوفة ← كُوفيٌ، فاطمة ← فاطميٌ، بَصرة ← بَصريٌ، جُهينة ← جُهنيّ، رَبيعة ← ربعيٌ ← سَفرجلة ← سَفرجليٌ).

(٢) النسب إلى جمع المؤنث السالم:

إذا نسب إلى الجمع المؤنث السالم حذفت الألف والتاء منه- لأنّهما علامتا تأنيثه وجمعه، وجيء بياء النسب المشددة، إذا أريد به مسمى علماً. مثل: (عرفات ← عرفيٌّ، عانات ← عانيٌّ، نمرات ← نمريّ، فرحات ← فرحيٌّ). وينقاس الحذف إذا كان الاسم مثنىً أو مجموعاً جمع مذكر سالماً- وسُمّيَ به عَلَم -، فيحذف منه ما دلّ على التثنية والجمع، ويؤتى بياء النسب مثل: (رَجُلان ← رَجلِيّ، مسلمون ← مُسلميّ).

(٣) النسب إلى ما ختم بالياء المشددة:

إذا أُريدت نسبة اسم مختوم بياء مشددة، فمنازل التغيير الحاصل فيه ستكون على الأنحاء الآتية:

(أولاً): إذا كان الاسم مختوماً بياء مشددة أصلية مثل: (حَيٌّ)، فمنازل التغيير الحاصل فيه كالآتي:

(حَيٌّ ⇐(ي ي + ياء النسب: (حَيَوِيٌّ)

- إبقاء عين الكلمة (وهي الياء الأُولى من الأصليتين) على حالها.
- قلب لام الكلمة (وهي الياء الثانية منهما) واواً، وكسرها.

(ثانياً): إذا كان الاسم مختوماً كذلك بياء مشددة، مثل: (طَيٌّ)، فمنازل التغيير الحاصل فيه كالآتي:

(طَيٌّ)⇐ ي ي + ياء النسب: (طَوَوِيٌّ)

- إعادة عين الكلمة (وهي الياء الأُولى من الأصليتين إلى وضعها الأول) واواً.
- قلب لام الكلمة (وهي الثانية منهما) واواً (أخرى)، وكسرها.

ويجري كل هذا التغيير لتعذر النطق بأربع ياءات في العربية.

(ثالثاً): إذا كان الاسم مختوماً بياء مشددة بعد حرفين أصليين، مثل: **(عَلِيٌّ)**، فمنازل التغيير الحاصل فيه كالآتي:

(عَلِيٌّ)⇐علـ ي ي + ياء النسب: (علوِيٌّ).
- حذف الياء الأولى، لأنّها زائدة.
- قلب الياء الثانية واواً.
- فتح الحرف الثاني من الأصل، وهو (عين الكلمة) بعدما كان مكسوراً قبل الياء الأولى المحذوفة لدينا لأجل النسب، وقد جرى الفتح؛ لتعذر الإنتقال من كسرة الحرف الثاني إلى الواو الطارئة المكسورة ما قبل الياء للنسب.

(رابعاً): إذا كان الاسم مختوماً بياء مشددة بعد ثلاثة أحرف، على زنة (فَعِيل) أو (فُعِيل)، فمنازل التغيير الحاصل فيه كالآتي:

- الإتيان بياء النسب بعد حذف ياءٍ واحدةٍ (عربيّ)، منسوبة (عربيّ)، أو كانت للمبالغة مثل: (أحمر ← أحمريّ)، أو زائدة لغير معنى مثل: (كرسيّ)، (قمريّ)، إذ لا معنى للاسم من دونها، وكأنّ الاسم مع ياء النسب والياء الزائدة الشبيهة بالأصلية: (كُرْسِيّيّ) و(قُمْرِيّيّ)، على الزنة المفتعلة: (فَعْلَلِيّ)، ولا وجود لمثل هذه الصيغة في العربية. وحين تكون الياء المشددة في أصلها ياء نسب كياء (الشافعيّ)، نسبة إلى (شافع)، فالنسب الجديد سيكون طبق الأصل، كأنّ تنسب الرجل إلى: (الشافعيّ)- مذهباً-)، فتقول: زيد (شافعيّ)، كما كان لفظ (كرسيّ) و(قمريّ) طبق الأصل أيضاً، والصرفيون يقولون في الحالتين: (الياء المشددة المحذوفة، والياء الملفوظة هي ياء النسب)، ومعنى هذا: اتحاد لفظي المنسوب والمنسوب إليه مع اختلاف التقدير.

عند إرادة النسب إلى اسم المفعول: (مَرضيَ)، المأخوذ من الفعل الناقص: (رُضِيَ)، بعد مراحل صيرورةٍ لفظيةٍ من: (مُرْضَوي)، ومن ثم إبدال الواو ياءً، فاجتماع ياءين – ساكنة فمتحركة –، فإدغام الياءين، فإنّ النسب يقتضي حذف الياءين لإستقبال يائه، ومِنَ الصرفيين مَنْ يقول بحذف أولاهما وهي (الزائدة)، وإبقاء الأصلية مقلوبة واواً، وعلى هذا تكون للفظ (مَرْضيّ) في النسب صورتان الأولى: (مَرْضِيٌّ) بالحذف،

والثانية (مرضيوي): بحذف الياء الزائدة وقلب الأصلية واواً. ومثلهما على الصورتين (مَرْميٌّ) على زنة (مفعول) مرميٌّ أو مَرْمَوِيٌّ، وحين تتوسط الاسم ياء ثانية مكسورة مدغمة في نظيرتها كما في: (طيّب وليّن وهيّن)، والثلاثة الألفاظ على زنة (فيعل)، بتعاقب ياءين ساكنة فمكسورة في لفظ متعذر على الناطق، فإنّ النسب يقضي حذف المكسورة منهما، ليقال: (طَيْبِيّ) و (لينيّ) و(هيْنِيّ)، وقد شذ من هذا (الطائي)، نسبة إلى (طَيّيّ)، والقياس: (طيئيّ).

النسب إلى الاسم المقصور:

إذا أُريدت النسبة إلى الاسم المقصور، نُظِر إلى (الألف) في بنيته الصرفية، فإمّا أنْ تكون ثالثةً أو رابعةً أو خامسةً، ليجري النسب إليه على الأنحاء الآتية:

(أ) إذا كانت الألف ثالثة، قلبت واواً لنقول في نسبة: (فَتَىً – فَتَوِيّ) و(عَصاً – عَصَويّ) و (رِبًا – ربويّ) و (عَلاً – علويّ).

(ب) إذا كانت الألف رابعة، نظر إلَى حركة الحرف الثاني، فهو إما أنْ يكون ساكناً أو متحركاً، فإذا كانت الألف رابعة والحرف الثاني ساكناً، جاز في النسب وجهان، أحدهما: حذف الألف، والثاني: قلبها واواً، مثل: (مَلْهًى): (مَلْهيّ ومَلْهَويّ)، و(عِيسى): (عِيسيّ وعِيسويّ)، ويجوز بعد قلب الألف واواً سبقها بألف، كما في: (مَلْهاويّ، وعيساويّ).

وحين تكون الألف رابعة، والحرف الثاني متحركاً، تحذف الألف، لنقول في النسبة إلى (بَرَدَى – برديٌّ) و(كَنَدَا – كَنَديٌّ).

(ج) إذا كانت الألف خامسة فأكثر، حذفت عند النسب لنقول في النسبة إلى: (حبارى–حباريّ) و(مُصطفى– مصطفيّ) و(مُستشفى– مستشفيّ).

النسب إلى الاسم المنقوص:

إذا أريدت النسبة إلى اسم منقوص، وكانت ياؤُه رابعةً، جاز فيها الحذف أو القلب واواً، مع فتح ما قبلها، لنقول في النسبة إلى:
(الهادي): (الهَاديُّ، والهادويُّ)، و(القاضي): (القاضيّ،والقضاويُّ) و(الغَازي): (الغَازيُّ والغازويّ)

النسب إلى الاسم الممدود:

إذا أُريدت النسبة إلى الاسم الممدود، نُظِر إلى نوع همزتِه، ليكونَ النسب إليه على الأنحاء الآتية:

(أ) إذا كانت الهمزة أصلية، وجب إبقاؤها عند النسب، لنقول في النسبة إلى: (إنشاء): (انشائي)، و (قراء): (قرائي).

(ب) إذا كانت للتأنيث، وجب قلبها واواً، لنقول في النسبة إلى: (سَناء): (سَناوي)، و(صَحراء): (صَحراوي)، و (زَرقاء): زَرقاويّ).

(ج) إذا كانت منقلبة عن أصل، جاز فيها عند النسب وجهان، أحدهما: إبقاؤها على حالها، والثاني: قلبها واواً، لنقول في النسبة إلى: (مَاء): (مَائيّ ومَاويّ)، و(كِسَاء): (كِسَايّ و كِسَاويّ)، و(عَلْباء): (عَلْبائيّ وعَلْباويّ).

النسب إلى محذوف اللام من الأسماء:

إذا أُريدت النسبة إلى اسم محذوف اللام نظر إلى المحذوف، فإذا كان (اللام) رَدَّ في التثنية وجمعي المذكر والمؤنث السالمين، قبل ياء النسب، ولا يعوض عنه بشيء، لنقول في النسبة إلى: (أَب): (أَبَويّ)، و(سَنَة): (سنويّ أو سنهيّ) وذلك لانّ المحذوف في المثالين المذكورين يرد حال التثنية وجمع المؤنث كما في: (أبوان وسنوات أو سنهات). وإذا كان المحذوف غير مردود في التثنية والجمع، جاز في النسب ردّه، أو عدم ردّه لنقول في النسبة إلى: (غد): (غديّ وغدويّ)، و(شفة): (شفويّ

وشفهيّ). وحين يجوز ردّ المحذوف في التثنية والجمع أو عدم الردّ، جاز الوجهان في النسب أيضاً، لنقول في النسبة إلى: (دم): (دَمِيٌّ أو دمويٌّ)، و(يد): (يَدِيٌّ أو يدويّ)، كما يقال في التثنية: (دمان و دموان و دميان)، و(يدان ويديَان). إذا كان الاسم محذوف اللام معوضاً عنها فيه بتاء التأنيث المتحركة، تعين في النسب حذف تلك التاء، وردّ المحذوف، قبل ياء النسب، لنقول في النسبة إلى: (شاة): (شاهيٌّ أو شوهيٌّ) لأنّ أصل كلمة (شاة) (شوهة)، وكذلك (لُغة) فالنسبة إليها (لُغَويٌّ)، لأنّ أصل كلمة (لغة) (لَغَوة) بدليل فعلها المضارع (يلغو) ومصدره (لغوة) قبل حذف اللام. وإذا كان الاسم محذوف اللام معوضاً عنها فيه بهمزة وصل في أوّله جاز في النسب ردُّ المحذوف، أو عدم ردّه، فإذا رُدّت اللام حذفت همزة الوصل، وإذا حذفت اللام أثبتت الهمزة لنقول في النسبة إلى (ابنٍ) (بنويّ) بحذف الهمزة ورد اللام المحذوفة، أو (ابنيّ) بحذف اللام وإبقاء الهمزة، وفي النسبة إلى (اسم) فنقول: (سمويّ) أو (اسميٌّ).

النسب إلى محذوف الفاء من الأسماء:

إذا كان الاسم صحيح اللام محذوف الفاء، معوضاً عنها بتاء في آخره فإنّ (الفاء) لا ترد عند النسب، بل تحذف التاء، لنقول في النسبة إلى (عِدة: عِدِيّ)، و(صِفة: صِفِيّ). أما إذا كانت لامه معتلة فالواجب ردّ الفاء عند النسب، لنقول في النسبة إلى (شيّة: وَشَوِيٌّ أو وِشْيّ – بسكون اللام – الشين)؛ لان أصل (شيّة): (وشي).

النسب إلى محذوف العين من الأسماء:

إذا كان الاسم محذوف العين– وهو قليل في العربية– وأريدت النسبة إليه نظر إلى بنيته الصرفية، فإن كان صحيح اللام غير مضعّف، فعينه المحذوفة لا تُرَدّ، ولذا يقال في النسبة إلى (سه) و(مذ)– مسمىً بهما–:

(سَهِيٌّ ومُذيٌّ)، ولا نقول: (ستهيّ) و(مُنذِيٌّ). أمّا إذا كان معتل اللام مثل (المُريّ) اسم فاعل من الفعل (أرى)، و(اليُرى) مضارع رأى، مسمىً بهما أو كان مضعفاً مثل (رُبَ) مخففاً من (ربّ)، فعند النسبة إليه يجب رَدّ المحذوف من كل واحد منهما، لنقول في النسبة إلى: (المُري: المرئيّ) و اليرى: اليرئيّ)، وفي النسبة إلى: (رُبَ: رُبَّيٌّ).

النسب إلى ما زنته (فَعِيلة) أو (فُعَيلة) من الأسماء:

إذا كان الاسم على وزني (فعيلة) أو (فُعَيلة)، وأريدت النسبة إليه حذفت التاء والياء منهما، شريطة أن تكون عينه صحيحة غير مضعفة، لنقول في النسبة إلى: (مدينة: مَدنيٌّ)، و(ربيعة: رَبعيّ)، و(حنيفة: حنفيّ.) و(جُهَينة: جهنيٌّ)، و(قُريظة: قُرَظيّ). فإن كان عين الصيغتين معتلة أو مكررة لم تحذف الياء، كما في النسبة إلى: (طويلة- معتل العين: طَويليّ)، و(نويرة: نويريّ) و(جليلة – مكرر العين: جليليٌّ)، و(أُميمة: أُميميٌّ). وقد شذت عمّا ذكرنا النسبة إلى سليقة: سليقّي) بإبقاء الياء، والقياس حذفها كما في قول الشاعر:

ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَه ولكنْ سليقيٌّ أقولُ فأُعْرِبُ.

النسب إلى ما زنته (فَعولة) من الأسماء:

ويكون بحذف الواو، وقلب ضمّة العين فتحة، شريطة أن تكون (فعولة) صحيحة العين غير مضعفّة، لنقول في النسبة إلى: (شَنُؤة: شَنَئيٌّ)، ويجوز (شَنَويّ)؛ لكون أصله واوياً. أمّا إذا كانت العين مكرره فلا حذف غير التاء، لنقول في النسبة إلى: (مَلُولة: ملوليٌّ) و(ضَرُورة: ضروريّ).

النسب إلى ما زنته (فَعِيل) و (فُعِيل) من الأسماء:

ويكون بحذف الياء الأُولى، وقلب كسرة العين فتحة، وقلب الياء ألفاً وقلب الألف واواً، و يحدث هذا التغيير إذا كان الوزنان معتلي اللام،

لنقول في النسبة إلى: (عَلِيّ: عَلِيّ: عَلَـيّ: عـلا: علـو = يّ: عَلَـوِيٌّ) و(قُصَيّ: قُصَيّ: قُصَيّ: قصو ـ ي: قصويّ). فإن صـحت الـلام فـي الصيغتين فلا حذف عند النسب، مثل:(عَقِيل: عَقِيليٌّ)، و(أمير: أميـري). ومن شذوذ هذا النسب النسب إلى (ثَقِيـف: ثَقَفـيّ)، و(هُـذَيل: هُـذَليّ)، و(قُرَيش: قُرَشي) والقياس في المواضع الثلاثة: (ثَقِيفيّ وهُذَيليّ وقريشيّ).

النسب إلى العلم المركّب:

إذا أُريدت النسبة إلى العلم المركب، يجب النظر إلى نوع تركيبـه، إضافياً أو إسنادياً أو مزجياً، وتكون طريقة النسب إليه على وفق الآتي:

(١) للمركب الإضافي طريقتان في النسب، الأُولى إلى جزئه الأول؛ لأنّه الأصل، ويحذف الجزء الثاني– تخفيفاً –، لنقول في النسبة إلى: (عِزّ الدين: عِزّي)، و (شِهَاب الدين: شِـهَابيّ)، و(عَبْـد الله: عَبْـديّ.). والثانية النسب إلى الجزء الثاني– لأمنِ اللّبس–، ويحـذف الجـزء الأول تخفيفاً، وذلك إذا كان كنية، لنقول في النسبة إلى: (أبي بكر: بَكريّ)، و(أُمّ كُلْثوم: كُلثويّ)، أو كان جزؤه الأول معرفـاً بالثـاني (المضاف بالمضاف إليه) لنقول في النسبة إلى: (ابن عباس: عباسيّ)، و(ابن مسعود: مسعوديّ.)، أو كان النسب إلى الجزء الأول مؤديـاً إلى اللبس بعد معرفة المنسوب إليه حقيقة، فنقول في النسـبة إلـى: (عبد مناف ← منافيّ، عبد شمس ← شمسيّ.).

(٢) المركب الإسنادي: ويكون النسب فيه واقعاً على جزئه الأول دائمـاً. لنقول في النسبة إلى: (جاد المولى: جاديّ)، و(شاب قرناها: شابيّ)، و(تأبّط شراً: تأبطيّ)، وقد هجا ذو الرمة رجلاً اسمه (امرؤ القيس)، غير الشاعر القديم المشهور فقال:

إذا المرءُ شبّ له بنـات عقدنَ برأسه إِبَـةً وعـادا

(٣) المركب المزجيّ: أجاز العلماء النسبة إلى المزجيّ من الأعلام على الجزء الأول منه، أو الجزء الثاني، لأمن اللبس في الحالتين، لنقول في النسبة إلى: (سيبويه: سيبيّ أو سيبويهيّ)، و(بعلبك: بعليّ أو بعلبكيّ)، وثمة قول ثالث بأجرائها على جزئي العلم المزجي معاً، مثل: (سيبيّ ويهيّ)، و(بعليّ بكيّ)، ومنه قول الشاعر:

تزوجتها راميّة هرمزيّة بفضلة ما أعطى الأمير من الرزّق

من إجراء النسب إلى جزءي (رام هرمز) .

النسب إلى الجمع:

ويكون بأخذ مفرده، ثم إلحاق ياء النسب به، لنقول في النسبة إلى (مساجد: مسجديّ)، و (كُتُب: كتابيّ). أما إذا أُريدت النسبة إلى اسم الجمع – وهو ما دلّ على الجمع، ولم يكن له واحد من لفظه، أو لم يكن له وزن من أوزان الجمع المعروفة– فالنسب يقع على لفظه، لنقول في النسبة إلى: (رهط: رهطيّ)، و(إبل: ابليّ)، و(ركب: ركبيّ)، ويقع هذا في النسب إلى الجمع فيما كان علماً أو فيما غلبت عليه العلمية، لنقول في النسبة إلى: (المدائن: المدائنيّ)، و(أصول: أصوليّ)، و(أنصار: أنصاريّ) وإذا كان الاسم مجموعاً جمع تكسير، ولا مفرد له من لفظه، ينسب إليه على لفظه، لنقول في النسبة إلى: (أبابيل: ابابيليّ)، و(سراويل: سراويليّ). وكذلك ينسب إلى اسم الجنس الجمعي على لفظه، لنقول في النسبة إلى: (شجر: شجريّ)، و(تمر: تمريّ). أما إذا كان الجمع جمع مذكرٍ أو مؤنثٍ، فتحذف منه الزيادة قبل إجراء النسب إليه – كما ذكرنا آنفاً.

الصيغ المغنية عن النسب بالياء:

ثمة ثلاث صيغ تعطي معنى النسب، بدون إضافة يائه المشددة، وهي:

(١) وزن (فَعّال) مثل: (خبّاز لبائع الخبز، وحدّاد لصاحب الحدادة، وعطّار لبائع العطر).

(٢) وزن (فاعِل)، مثل: (تَامِر لصاحب التّمر، ولاَبِن لصاحب اللّبن).
(٣) وزن (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، مثل: رجل (طَعِم) لذي طعام من الرجال، ورجل (لَبِس) لذي لباس منهم .

النسب الشّاذ:

ثمّة ألفاظ سمعتْ منسوبة على غير القياس شذوذاً، وكان ذلك فيها بتحريف الحركة، أو بالحذف أو بالزيادة أو بالقلب وغير ذلك من التغييرات الكثيرة التي نذكر منها- على سبيل الإجمال- النسبة إلى العالية- وهي موضع بقرب المدينة: (عُلْوِيّ) من العُلو والقياس: (عَالِيّ أو عالويّ)، والنسبة إلى البصرة: (بِصْرِيّ) بكسر الباء والقياس: (بَصْرِي)، و النسبة إلى البدو: (بَدَوِيّ) والقياس: (بَدْوِي) بسكون الحرف الثاني، والنسبة إلى الشتاء: (شَتْوِي) بسكون التاء، والقياس شَتَوِي ونقل عن المُبرِّد قوله: شتاء جمع (شتوة) كصحاف جمع (صحفة) وعلى هذا يكون شَتْوِي قياساً، لانّ الجمع في النسب يرد إلى واحده، ومن شواذ النسب (ثَقَفِيّ) والقياس: (ثَقِيفِيّ) والنسب إلى صنعاء:(صَنْعَانِيّ) وقياسه (صنعاوِيّ)، والنسب إلى (سُلَيم): (سُلَمِيّ) وقياسه (سُلَيمِيّ). ونسبوا إلى رجل عظيم الفخذ والعضد واللحية بـ (فخاذِيّ و عضادِيّ و لحيانِيّ.)، ومن الشواذ أيضاً النسب إلى (البحرين) بـ (بحراني) وقياسه (بحري)... والألفاظ كثيرة لا مجال لحصرها في هذا المقام.

الإعلال والإبدال

أولاً: الإعلال:

وهي ظاهرة من الظواهر الصرفية التي تطرأ على بنية كلمات العربية، لأسباب تتعلق بوجود حروف (العلّة) فيها، وأصل (الإعلال) في اللغة مأخوذ من: (العلّة)، وهي ما يصيب الإنسان من عوارض المرض، ومنه يقال: عُلّ الرَّجل: إذا مَرِضَ، وأعلَّهُ اللّهُ فهو معلول وقد تكون همزة (أَعَلَّ) بزنة (أفعَلَ) بمعنى: السَّلب، أي أزالَ علّتَهُ فكأنّ معنى أعلّ الكلمة أزال علّتها بالمعالجة الصرفية لثقل العلة فيها، و(الإعلال) بوصفه مصطلحاً صرفياً: تغيير أحد أحرف العلّة وهي (الألف والواو والياء) بحرف علّة آخر،أو إبداله همزة قصداً للخفّة في النطق. وهو من المصطلحات التي أستعملها سيبويه بمعنى (الإبدال)، وفي أحيان يسميه (الاعتلال) وقد اعتَنى علماءُ اللغة، ولاسيما الصرفيون منهم بدراسة (ظاهرة الإعلال)، لكونها كبيرة الأثر في معرفة أبنية الكلمات العربية، ومن العلماء المحدثين مَنْ صرف دراسته للإعلال معتمداً على التحليل الصوتي، ومن العلماء من جعله جزءاً من (الإبدال)، لأنّ (الإبدال) يكون في الأصوات الصحيحة والمعتلة وبينهما. وقبل أنْ نذكر (فوائد الإعلال) وأقسامه يلزمنا التنبيه على بعضٍ من المصطلحات الدائرة الاستعمال في مجال دراسة(الإعلال):

١. **مصطلح أحرف العلة:** إذ من المعلوم أنَّ حروف العربية قسمان: صحيحة ومعتلة، فالصحيحة: هي ما عدا الألف والواو والياء، والمعتلة: هي الأحرف الثلاثة المذكورة مضافاً إليها الهمزة عند الأقدمين، ومجمل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، لخمسة وعشرين منها أحياز ومدارج، وأربعة تخرج من الجوف، والهمزة منها، وعدّوا الصوت الخارج من الجوف (مهتوتاً) وكان قد عُدّ صوتاً مجهوراً، غير أنّ الدرس (اللساني) الصوتي الحديث، لم يوافق ما قاله

الأقدمون في ذكر مخرج وصفة الهمزة. ووصفوا تصنيفهم لها بعدم الدقة. فالهمزة على وفق التصنيف اللساني الحديث صوت حَنْجَري انفجاري (شديد)، لا هو بالمهموس ولا بالمجهور. ولأحرف العلة على وفق حركتها وحركة ما قبلها تسميات، فإذا جاءت ساكنة وتحرك ما قبلها بحركة من جنسها مثل: (صَامَ، يَكُوْن، يَبِيْعُ) سُمِّيتْ: (أحرف علة ومَدّ و لين). وإذا وردت الواو أو الياء ساكنة غير مسبوقة بحركة من جنسهما كما يقال مثل: (بَيْع، قَوْم) سُمِّيتْ: (حرف علّة ولين). أمّا إذا تحركت الواو والياء كما في: (وَكَدَ – هَيَفَ) فهما حرف علة فقط. أما الألف فهي (حرف علة و مدّ ولين)، لأنّها ساكنة أبداً.

٢- **المعتل:** هو اللفظ الذي يشتمل على حرفٍ أو أكثر من أحرف العلة.

٣- **المُعَلّ:** هو اللفظ الذي فيه حرف علة، وقد أصابه الإعلال بأيٍّ نوع من أنواعه الثلاثة التي سنعرض لها لاحقاً.

٤- **المعتل الجاري مجرى الصحيح:** هو اللفظ الذي آخره ياء أو واو متحركتان مسبوقتان بحرف صحيح أو علّة ساكنة مثل:(كرسِيّ، معزُوّ، حُلْو، ظَبْي).

٥- **العوض:** وهو حذف حرف من الكلمة والتعويض عنه بحرف آخر ولا يشترط أن يكون التعويض في محل الحرف المحذوف، فقد يكون مكانه كما في تصغير (فرزدق): (فرزق) فيصار إلى (فريزق)، وقد لا يكون مكانه كما في مصدر الفعل المثال المبدوء بالواو: (وصل) مصدره (صِلَة)، والتعويض لا يتقيّد بحرف علة، أو بحرفٍ صحيح، ولا بمكانٍ معين.

فوائد الإعلال في الكلمة:

لا يخلو (الإعلال) الحاصل في الكلمة من فوائد، نذكر منها: (طلب الخفة) في النطق، لأنّ العربية لغة امتازت بالسهولة واليسر في نطق الألفاظ فكلمة: (ميزان) مثلاً أخفّ في النطق من أصلها (مِوْزَان)، فقلب

الواو ياءً أخف نطقاً، ولعل مردّ هذه الخفة إلى كثرة النطق، إذ لا تخلـو كلمة في العربية من بعض أحرف العلة إلاّ قليلاً، وما كثر في الاستعمال كان أحقّ بالتخفيف. ومن الفوائد أيضاً: (المناسبة) وهي مطلب يُجيز قلب بعض الأحرف إلى مقارباتها من غير أخلال بالكلمة، لانّ الناطق للحرف المقارب للحرف المقلوب للمناسبة كأنه ينذكر الحرف نفسه، وهذا لا يتحقق في الحروف المتباعدة في المخارج والصفات.

أقسامُ الإعلال:

الإعلال عند الصرفيين ثلاثة أقسام:

١- الإعلال بالقلب ٢- الإعلال بالحذف ٣- الإعلال بالتسكين (النقل) وسنعرض لكل قسم من هذه الثلاثة الأقسام بالتفصيل المناسب:

(١) الإعلال بالقلب:

ويمكن تعريفه: بأنّه تحويل بعض أحرف العلة والهمزة مكان بعـض، بحيث يُرفَع الأول ويَحل الثاني محلّه، وبعبارة أخرى: هو تبادل المواقـع بين الصوائت الثلاثة: (الألف- الواو- الياء) المذكورة على النحو الآتي:

(أ) الألف ← تُقلب (واواً) أو (ياءً).
(ب) الواو ← تُقلب (ألفاً) أو (ياءً).
(ج) الياء ← تُقلب (ألفاً) أو (واواً).

ويضاف إلى ذلك قلب (الواو والياء): (همزة- وجوباً أو جوازاً)، وقلب (الألف): (همزة)، وينعكس ذلك بقلب (الهمزة): (ياء)، وقلب (الهمزة): (واواً). من العلماء من جعل (إعلال القلب) تابعاً للابدال ومنهم جعل (القلب) قسمين الأول: القلب الإعلالي، والثاني: القلب المكاني، وعرّف (القلب الإعلالي): بأنه قلب الحرف حرفاً آخر بسبب (الإعلال) كقلب (الواو والياء): ألفين في: (قام وباع)، وهذا النوع إذا حصل في الموزون لم يحصل في الميزان، لأنّه يبقى على حاله. وعرّف (القلب المكاني): بأنّه تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، ويكون أكثر ذلك في المعتل والمهموز، ويقل في غيرهما. وجميعه سماعي،وهذا هو ما يحصل في الموزون و الميزان معاً.

وبعد هذا العرض الموجز عن ظاهرة الإعلال الصرفي بالقلب نقف إلى بيان صوره، مقسمين هذه الصور إلى قسمين:

أولاً: إعلال قلب أحرف العلّة:

(أ) قلب الألف واواً:

تقلب الألف واواً في المواضع التي سنذكرها مع أمثلتها فيما يأتي:

١- الأفعال التي تكون على وزن: (فُوْعِلَ) حال بنائها للمجهول، مثل: (ضَارِب: ضُورِب)، و(كَاتِب: كُوتِبَ)، فقد قلبت الألف واواً مجانسة لضمة الحرف الأول في البنية الجديدة.

٢- الأسماء المُصغّرة التي تكون على وزن: (فُوَيْعِل)، مثل:(شَاعِر) تصغيره: (شُوَيْعِر)، و(لاَعِب) تصغيره: (لُوَيْعِب).

٣- الأسماء المنسوبة التي آخرها ألف، فإنها في الاختيار تقلب واواً، مثل: (مُوسى) عند النسبة إليه نقول: (مُوسويّ)، ولا تبدل الألف ياءً لئلا يستثقل اجتماع ياءات وكسرات في النطق.

٤- الصفة التي تكون على زنة: (فاعلة)، عند جمعها جمع تكسير مثل: (شَاعِرة: شَواعر، وصَائِمة: صَوَائم).

(ب) قَلبُ الألف ياءً:

تُقلب الألف ياءً في ثلاثة مواضع:

أ- الأسماء الخماسية التي رابعها ألف، فألفها تقلب ياءً لدى جمعها جمع تكسير، مثل: (مصباح) وجمعه (مصابيح)، و(سلطان) وجمعه (سلاطين)، و(مقدار) وجمعه (مقادير) وعلة القلب هو انكسار ما قبل الألف، لمجيئها بعد العين المكسورة في صيغة: (مفاعيل)، والألف حرف مَدّ لا تجانِسُه الكسرة ولذا انقلب ياءً.

ب- الأسماء الخماسية التي رابعها ألف، وهذه الألف تقلب لدى المفرد ياء التصغير، مثل: (مِفْتاح) وتصغيره: (مُفَيتيح)، (مِصْباح) وتصغيره (مُصَيبيح)، وعلّة القلب هنا اشتراط تصغير الأسماء الخماسية المشار إليها لكينونة الألف رابعة فيها نعني: في زنتها على زنة: (فعيعيل)، وفي هذا الوزن تسبق الألف بكسرة طلباً للتجانس الصوتي بين الكسرة والياء التي انقلبت ياءً في الوزن المذكور.

ج- الأسماء الرباعية التي تكون الألف ثالثة فيها، فهي تقلب عند تصغيرها، ياءً، مثل: (غلام) وتصغيره: (غُلَيِّم)، و(كتاب) وتصغيره (كُتَيِّب). وعلل الصرفيون هذا القلب بأنّ ما بعد ياء التصغير محرك أبداً، والألف لا تقبل الحركة، وياء التصغير لا تكون متحركة، فللتخلص من التقاء الساكنين يصار إلى قلب الألف ياءً.

ومع هذا فالألف تقلب واواً في بعض لغات القبائل العربية، من ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

سَبَقوا هَوَيَّ واعنقوا لهواهم فَتَخَرَّموا ولِكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقول أبي دواد الأيادي:

فأبلوني بليتكم لعلي أُصالحكم واستدرج نُويّا

والمقصود- هنا- قلبها واواً في (هَوَيّ) و(نَوَيّ)، والأصل فيهما: (هواي) و(نواي).

(ج) قَلْبُ الواو والياء ألفاً:

ويكون هذا القلب لأجل الاستثقال في النطق، واشترط الصرفيون لـه جملة شروط نذكرها على وفق الآتي:

١- أن تتحرك الواو والياء بحركة أصلية.

٢- أن يكون ما قبلها مفتوحاً.

٣- أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيها لا أن تكون في كلمة والـواو أو الياء في كلمة أخرى، مثل: (ذهبَ واصلٌ، ولَعِب يافعٌ)، فهذا لا يقـع فيه قلب. أما نحو (قال) و(باع) فإنّ أصليهما: (قَوَل) و(بَيَع)، فـالواو والياء متحركتان ومفتوح ما قبلهما في كلمة واحدة لـذا تقلبـان ألفـاً لنقول: (قال) و(باع).

٤- أنْ يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاَّ يليهما ألف، ولا ياء مشدّدة إن كانتا لامين، لذلك خرَج من هذا الشرط ما كان ساكناً بعد الواو أو الياء فلا قلب حينئذٍ، مثل: (توالى، تيامن، خَوَرْنق، طويل، غيور)، أو كانت بعدهما ياء مشدّدة مثل: (علويّ، حييّ)، أو كانتا لامين بعـدهما ألف، مثل: (جريا، سموا، فتيان، عصوان)، وإنما حصل القلـب فـي (سما، ودعا، ومشى)، مع أنهما لامان لعدم وجود الألف، ولا اليـاء المشدّدة بعدهما.

٥- ألاَّ تكون الواو أو الياء عيناً لـ (فَعِلَ) مكسور العين، يكون الوصف منه على زنة: (أفعل)، مثل: (هَيِفَ: أهيف)، و(عَوِرَ: أعور)، أمّا إذا كان الوصف منه على غير الوزن المذكور، لم يقع الإعلال بالقلـب، مثل: (خاف وأصله: خوف) و(هاب وأصله: هيب).

٦- ألاَّ تكون الواو أو الياء عيناً لمصدر، مثل: (الهَيَف والغَيَـر والعَـوَر والحَوَل...).

٧- ألاَّ تكون الواو عيناً لصيغة: (افتعل) الدالة على معنى التشارك مثل: (اجتور بمعنى: تجاوروا) و(اشتور بمعنى: تشاوروا)، فإن لـم تَـدُل

الصيغة على معنى التشارك وجب إعلال الواو ألفاً مثل: (اختان بمعنى: خان)، و(اختار بمعنى: خار). أما الياء فلا يشترط فيها ذلك لقربها من الألف في المخرج، لذا أُعلّت ألفاً في مثل: (استافوا) بمعنى: تضاربوا بالسيوف.

٨- ألاَّ يلي الواو أو الياء حرف يستحق الإعلال وهو قلب الحرف ألفاً، فإن تحقّق ذلك صُححت الأُولى، وأعلّت الثانية مثل: (الحيا، الجَوى، الخَوى) وفي بعض الكلمات صُحِّحَت الثانية، وأُعِلّت الأولى مثل: (آية وأصلها: أَيَيَةٌ)، لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها ألفاً فصارت: (آية).

٩- ألاّ تكون الواو أو الياء عيناً لما آخره زيادة مختصة بالأسماء مثل الألف والنون، وألف التأنيث، لذا لم يَقع الإعلال في: (الجولان، والهيفان، و الصورى (اسم مكان). وما جاء مُعَلاً فهو من شذوذ الاستعمال كما في: (ماهان، و داران) والأصل فيهما: (مَوَهان، ودَوَران).

د- قَلْبُ الواو ياءً:

إذا أُريد إعلال (الواو) في الكلمة (ياءً)، فثمة مواضع عَشَرة أجمع الصرفيون على أنها تحصر هذا النوع من (إعلال القلب) وهي:

١. إذا وقعت الواو متطرفة، لاماً للكلمة بعد كسر، تقلب ياءً، فالفعل: (رَضِيَ) مثلاً أصل الياء فيه واو بدليل مصدره (الرضوان) لذا فنلحظ أن الواو جاءت في (رَضِوَ)، بعد كسر ثقل نطقها، وطلباً للتجانس الصوتي يصار إلى قلبها ياءً، والحال نفسه يقال في الفعل نفسه لدى بنائه للمجهول فهو: (رُضِوَ) فيكون: (رُضِيَ) واسم الفاعل منه (الراضِو) المستحيلة بالقلب إلى: (الراضي) للمذكر، و(الراضِوة) المستحيلة إلى: (الراضية) للمؤنثة.

٢. إذا وقعت الواو عيناً لمصدر فِعْل وقع فيه الإعلال لكونه أجوف، فهي حشو بين الكسرة والألف، مثل: (صام) وأصله: (صَوَمَ) وقد أُعلّت

الواو ألفاً، ومصدره: (صوَام)، وتقلب الواو فيه ياءً، لأنها مسبوقة بكسرة ومتبعة بألف لتصير: (صيام)، وكذلك يجري التحويل نفسه في: (قاد) وأصله: (قود) ومصدره: (قِوَاد) وتقلب الواو فيه ياء لتصير: (قياد) والمزيد منه (أنقاد) ومصدره: (أنقواد) الصائر إلى: (أنقياد). أما إذا لم تُعَلَّ الواو في الفعل فلا إعلال بقلبها ياءً كما في (جِوار) مصدر: (جاور)، أو كانت الواو في كلمة معدودة إسماً لا مصدراً مثل: (سِوار).

٣. إذا وقعت الواو عيناً لجمع تكسير صحيح اللام، مكسور ما قبلها، وهي معلّة في مفردها مثل: (دار) وأصله: (دَوَر) أُعلت ألفاً في المفرد، وتصبح في جمع التكسير: (دِوار)، لأنّها عين للكلمة مسبوقة بكسرة، ولام الكلمة حرف صحيح، لذا تقلب الواو ياءً لنقول: (ديار)، ومثل: (حاض) وأصله: (حوض)، و جمع تكسيره: (حِوَاض)، وتقلب الواو فيه ياءً ليصار فيه إلى: (حياض)، فإن لم تُعَلّ الواو ألفاً في المفرد بقيت بلا إعلال مثل: (كُوز) وجمعه (كِوَزَة). أو كانت متحركة في المفرد مثل: (طويل) وجمعه (طوال).

٤. تقلب الواو ياءً إذا تَلت الفتح وكانت رابعة فصاعداً في فعل مزيد شريطة أنْ تقلب في مضارعه ياءً، وقيل إنّما تقلب ياءً في حالة إسناد الفعل إلى ضمير رفع متحرك. مثل الفعل المزيد بالهمزة والسين والتاء (أستدعى)، على ماضيه الواوي: (دعا– يدعو)، لأنّ الفعل المذكور يصير إلى ضمير رفع متحرك: (استدعيتُ– أستدعينا)، ومثله (زَكّى) المزيد بالتضعيف، على ماضيه: (زكا – يزكو)، يصير في حالة إسناده إلى الضمير المذكور: (زكّوت – زكوّنا)، قبل صيرورة قلب الواو ياءً إلى: (زكّيت– زكّينا)، ويقع هذا القلب في اسمي الفاعل والمفعول أيضاً: (المستدعيان، والمزكّيان) بعد (المستدعوان، والمزكوان).

٥. تُقلب الواو ياءً وجوباً إذا جاءت ساكنة، بعد حرف مكسور مثل: (الميزان) وأصله: (المِوْزان)، و(الميقات) وأصله: (المِوْقات)، وذلك لعدم التجانس الصوتي بين الواو الساكنة والحرف المكسور المتقدم عليها.

٦. إذا وقعتْ الواو لاماً في صفة على وزن (فُعْلَى)، مثل: (الدُّنيا) وأصلها: (الدنوى) مأخوذة من: (الدّنو)، و(العُليا)، وأصلها: (العلوى) مأخوذة من: (العلو).

٧. إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وأصل السابقة منهما ساكن، مثل: (سَيِّد) أصله: (سَيْوِد) من الفعل: (ساد– يسود)، تقلب الواو ياءً، وتُدغَم الياءان. و(مَيِّت) أصله: (مَيْوِت) من الفعل: (مات– يموت)، و(طَيّ) وأصله: (طَوْيٌ) من الفعل: (طوى– يطوي) و (جُذَيّة) تصغير (جَذْوة) وأصلها: (جُذَيْوة). ومن الشذوذ على ما ذكرنا كلمات لم تعَلّ بها الواو ياءً، مثل: (ضَيْوَن) و(أيْوَم) و(حيوة).

٨. إذا وقعت الواو لاماً في اسم مفعول من فعل ماضٍ ثلاثيّ مفتوح الفاء، مكسور العين مثل: (قَوِيَ):(مقووي) على زنة (مفعول)، فهو يصير بعد قلب الواو ياءً إلى: (مقويّ) بعد إدغام الياءين، ومثله: (مرضوي): يصير (مرضيّ) بعد قلب الواو ياءً بعد إدغام الياءين فإنْ كانتْ عين الفعل مفتوحة لم يقع الإعلال، كما في: (مدعوّ) و(مغزوّ)، وقد ورد القلب شذوذاً في قول الشاعر:

وقد علِمتْ عِرسِي مُلَيْكةُ أنني أنا اللّيْثُ مَعْدِيّاً عليّ وعاديا

والوجه أن يكون: (معدوّاً) بالواو لعدم وقوع الإعلال.

٩. إذا وقعت الواو لاماً في الجمع على صيغة (فُعُول) ومثل: (عصا) تجمع على زنة (فعول) لنقول: (عُصُوْوٌ) تقلب الواو ياء، وتُدغَم الياءان فتصير: (عُصِيٌّ)، ونقول في: (قفا) (قفوو) تصير (قُفِيٌّ).

١٠. إذا وقعت الواو عيناً لصيغة جمعٍ صحيح اللام (فَعَل)، وفي هذه الحالة يجوز وجها الإعلال وعدمه، وعدم الإعلال أكثر في

الاستعمال، مثل: (صائم) وجمعه (صيّم و صُوَّم)، ومثلـــه: (قـــائم) وجمعه (قِيَم وقُوَّم).

هـــ- قلبُ الياء واواً:

وأهم مواضع هذا القلب ما يأتي:

١. إذا وقعت الياء ساكنة مسبوقة بمضموم في غير صيغ الجمـــع تقلـــب واواً، ولكي نوضح صورة هذا (القلب) في اسم الفاعل: (مُوْسِر) الآتي على غرار مضارعه (يوسر)، نقول: إنّ صياغة المضارع من فعـــل ماضٍ مزيد بالهمزة في أوّله يكون بإبدال تلك الهمزة حرف مضارعة مضموماً، وكسر ما قبل الآخر على نحو: (أيْسَرَ): (يُيْسِرُ)، وإذا أردنا صياغة اسم فاعل منه أبدلنا حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسرنا ما قبل الآخر، كما هو معروف في صياغة (اسم الفاعل) مـــن غيـــر ثلاثيٍّ، والحاصل: (مُيْسِر)، ولا يخفى ما في صيغتي (يُيْسِر- مُيْسِر) من ثقل الياء بعد الحرف المضموم، فيصار إلى قلبهـــا واواً تســـهيلاً للنطق فنقول: (يُوْسِر ومُوْسِر)، ومثل: (أيقن): (يُيْقِنُ): (مُيقِن) فتُعَـــلّ الياء واواً فنقول في المضارع واسم الفاعل: (يُوْقِن وموقن).أمّـــا إذا كانت الياء غير ساكنة كما في: (هُيام) أو وقعت في صيغة جمع كما في (حُيَّض)، أو كان ما قبلها مفتوحاً أو مكسوراً في الجمع كما فـــي (بِيْض) جمع: (أبيض – بيضاء)، و(هِيْم) جمع: (أهيم – هيماء)، فهي لا تُعَلّ واواً، لانخرام شروط الإعلال في هذه الأحوال.

٢. إذا وقعت الياء لاماً في صيغة (فَعَلَ)، وما قبلها مضـــموم،كما فـــي: (نَهى) مثلاً وأصل الألف فيه ياء، فإذا أردنا نقل (فَعَلَ) أو(فَعِل) إلـــى صيغة (فَعُلَ) لغرض التعجب أو للغريزة والطبع نقول (نَهُي) ونظـــراً لثقل النطق وعدم التجانس الصوتي تعلّ الياء واواً فتصـــير (نَهُـــوَ)، وكذلك في (قَضَى) على زنة (فَعَلَ) يصبح (قَضُيَ)، ثم تعلّ الياء واواً فتصير (قَضُوَ).

٣. إذا وقعت الياء لاماً في اسم خُتِم بألف ونون زائدين على وزن (فَعْلان)، فلدى صياغة اسم موضع من (الرَّمْي) نقول: (رَمَوان) والأصل (رَمْيان). قياساً على (سَبْعان) اسم موضع في ديار قيس، وهذا هو ما شذ في السماع عن العرب.

٤. إذا وقعت الياء لاماً في اسم ليس صفةً على زنة (فَعْلى) تقلب واواً، مثل: (تقوى) من الفعل: (تقي) والأصل فيه: (تقيا)، ومثله: (فتوى) من الفعل: (فتي) والأصل فيه: (فتيا).

وإعلال الياء واواً في الاسم أخف في النطق من الإبقاء عليها، وشذّ من الإعلال المذكور: (سعيا: للمكان، وريّا: للرائحة).

٥. إذا وقعت الياء عيناً في اسمٍ أو صفةٍ جَرَتْ مجرى الأسماء على زنة (فُعلى)، تقلب واواً، مثل: (طُوبى)، من الفعل (طاب) والأصل قبل الإعلال (طُيبى)، ومثل: (كُوسى) من الفعل: (كيس)، والأصل قبل الإعلال (كُيسَى) فإن كانتْ صفةً محضةً وجب تصحيح الياء فيها، مع قلب الضمة كسرة للمجانسة، ومنه (ضِيزى)، و(مشية حِيكى وهي التي يتحرك فيها المنكبان).

ثانيا: إعلال القَلْب بين أحرف العلّة والهمزة:

يحدث هذا النوع من (إعلال القلب) بين أحرف العلة من جهة، وحرف الهمزة من جهة أخرى، طرداً وعكساً، وسنفصل القول فيهما على النحو الآتي:

الضرب الأول: قلب أحرف العلّة همزة:

حصر الصرفيون لهذا النوع من الإعلال مواضع تُقلَب فيها أحرف العلة همزةً وجوباً أو جوازاً، و بيان هذا فيما يأتي:

أولاً: القلب وجوباً:

قلب أحرف العلّة همزة وجوباً:

أ- تقلب الواو الأُولى همزة وجوباً من واوين اجتمعتا في أوّل الكلمة، وكانت الثانية منهما متحركة أو ساكنة أصلاً، مثل: (أواصِل) وأصله: (وَواصل)، وقد قلبت الواو الأُولى همزة تخلصاً من ثقل النطق بواوين في صدر الكلمة، والتصغير: (أُوَيْصِلٌ). ومثله (الأواقي) والأصل: (الوواقي) قال الشاعر:

ضربتْ صدرَها إليَّ وقالتْ يا عَدِيّاً لقد وقتْكَ الأواقيَ

أمّا إذا كانت الواو الأولى غير متصدرة- كما في: (هَوَوِيّ، ونَوَوِيّ) المذكورين في شاهدين مذكورين سابقاً، أو كانت غير متأصّلة- كما في البناء للمجهول من (وافى) على: (وُوْفِيَ)، لم يجب الإعلال والقلب.

ب- إذا جاءت الألف أو الواو أو الياء متطرفة بعد ألف زائدة، تقلب (واواً) وجوباً، كما في: (حمراء، وسماء، وبناء)، والأصل في المواضع الثلاثة: (حَمْرَى، وسَماو، وبناي). أما إذا لم تكن الواحدة منها متطرفة- كما في: (قام، وباع)، أو جاءت متطرفة غير مسبوقة بألف- كما في: (دَلْو، و ظبي)، أو لم تكن الألف زائدة بل أصلية- كما في: (آية، وراية) لم يقع القلب.

ج- إذا وقعت الواو أو الياء عيناً لاسم فاعل مأخوذ من فعل أجوفَ، مثل: (قائم) والأصل فيه: (قَاوِمٌ) وقع فيه إعلال بقلب الواو والياء ألفاً؛ لان عين الفعل الأجوف متحركة ومسبوقة بمتحرك أيضاً، لكونه فعلاً أجوف مُعَلّ العين من (قوم) إلى (قام)، وكذلك في (بائع) والأصل: (بايع)، لأن فعله أجوف معلّ العين من: (بَيَعَ) إلى: (باع). أما إذا كانت عين الفعل الأجوف صحيحة- غير مُعلّة- كما في: (عاور

وعاين) من: (عور، وعين) لم يقع القلب بالإعلال في المثالين المذكورين؛ لأن حالهما كحال: (كتب): (كاتب) الصحيح.

د- إذا وقعت الألف أو الواو أو الياء بعد ألف صيغة الجمع: (مَفَاعِل) وما شابهها كصيغة (فعائل)، وهي مدّة زائدة في المفرد تقلب همزة، مثل قلب الألف همزة في قولنا: (قلائد ورسائل)، وقلب الواو همزة في قولنا (عجائز) وقلب الياء همزة في قولنا: (صحائف)، وهي جموع: (قلادة، ورسالة، وعجوز، وصحيفة) وأفعالها من: (قلد، رسل، وعجز، وصحف) والملحوظ أنّ كلاً من ألف (رسائل)، و واو(عجائز)، وياء (صحائف) ليست أصلية قبل إعلالها همزة، غير أنّها قد أبدلت لكونها (زائدة) بعد ألف صيغتي (مفاعل وفعائل).

وشذّ من هذا جمع: (مصيبة، ومنارة) على (مصائب، و منائر).أما في جمع: (قسورة ومعيشة) على: (قساور، ومعايش)، فلا إعلال فيه بالقلب، لأن المدّ في المفردين أصل.

هـ. إذا وقعت الواو أو الياء ثانيةً حرفين ليّنين بينهما ألف على صيغة منتهى الجموع: (مفاعل) وما شابهها قلبت همزة، ياءين كانا ذانك الحرفان أم واوين أم مختلفين، مثل جمع: (نيّف، وأوّل) على: (نيائف، وأوائل) عن أصلي: (نيايف، و واول)، فلوقوع الألف متوسطة بين حرفي علة متماثلين قلبت همزة. ومثال قلبها بين المختلفين قلبها في: (سياود) جمع (سيّد)، (سيائد) والأصل: (سَيْود)، الذي اجتمعت فيه الياء والواو وسبقت أحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم ادغمتا. ولو توسطت الألف بين العلتين في صيغة: (مفاعيل)، كما في: (طواويس)، امتنع قلب العلة الثانية همزة، لذا قيدوا (إعلال القلب) بمدة: (مفاعِل) مثل: (العواور) في قول الشاعر: *وكحّل العينين بالعواور*.

ثانياً: القلب جوازاً:

ومن هذا قلب (الألف) همزة في مواضع نذكر منها:

١. في (اسم الفاعل) من الفعل الصحيح المضعف قال ابن جني: (وعلى هذا ماحكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي علي في كتاب الهمز عنه، من قولهم: شأبّة ومأدّة). ومنه قراءة من همز الجانّ في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾/ الرحمن٣٩.

٢. في وزن (أفعالّ) مثل: (اشعالّ) في (اشعال) و (إبيأض) في (أبياض)، ومنه قول الشاعر:

وبعدَ انتهاضِ الشّيبِ مِنْ كُلِّ جانبٍ على لِمّتي حتى اشعالّ بهيما

٣. في ملحق الرباعي بوزن (فاعل)، ومنه: (تأبلتُ القِدْرَ)، وعُدّ هذا من الشاذ.

٤. إذا كان الكلام موقوفاً عليه بألف التأنيث المقصورة، والتنوين، وقد حكى سيبويه هذا النوع من القلب بقولهم: (هذه حُبْلأ) أي حبلى، و(رأيتُ رَجُلأ) أي رجلاً.

وتقلب (الواو) همزة في مواضع منها:

١. إذا جاءت أولاً مضمومة بضمة لازمة – غير عارضة لعامل–، وغير مشددة، مثل: (وجوه– أوجه)، و(وُقّتتْ– أُقّتتْ)، و(وُعِدَ– أُعِدَ)، فالناطق بالخيار بين النطق بها أو قلبها همزة.

٢. إذا جاءت الواو أولاً مكسورة، مثل: (وسادة– إسادة)، و(وعاء– إعاء)، و(وشاح – إشاح)، فيجوز الوجهان النطق بها أو قلبها همزة.

٣. إذا جاءت أولاً وكانت مفتوحة، فمن العرب من كان يقلبها همزة في: (وَناة): (إناة) وفي: (وَحَد): (أحد)، وفي: (وَجَم): (أجم).

وتقلب (الياء) همزة جوازاً في حالة وقوعها متوسطة بين (ألف) سابقة، وياء متأخرة مشدّدة، كما في النسب إلى: (راية) و(غاية) على: (رايِيّ) (غايِيّ) ولك أنْ تقلب (الياء) المتوسطة بين الألف وياء (النسب) همزة فتقول: (رائيّ) و (غائيّ) أيضاً.

الضرب الثاني: قَلْبُ الهمزة حرف علّة:

من المعروف أنّ (الهمزة) تعدُّ من أشقّ الأصوات نطقاً؛ لحاجتها إلى جهد عضلي يفوق ما يحتاجه غيرها من الأصوات، لذا مالتْ بعض قبائل العرب إلى تسهيلها، وقد وردت في العربية مواطن قلبت فيها إلى حرف علّة: ألفٍ أو واوٍ أو ياءٍ) نذكرها هنا بالتفصيل المناسب:

إبدال أحدى الهمزتين في الكلمة حرف علّة:

ثمة كلمات تتكون في أصلها من همزة، وبطريقة من طرق الزيادة، تزاد همزة ثانية، لأنّ (الهمزة) محسوبة من أحرف الزيادة المجموعة في جملة: (سألتمونيها) وفي غيرها من تراكيب التحفيظ، فعندئذ تجتمع همزتان أولهما متحركة والثانية ساكنة يعمد إلى قلب الثانية حرف علّة يناسب حركة الهمزة الأولى قصداً للتخفيف. كما في: (آثَرَ)، الناجم من الفعل: (أَثَر) بإبدال الهمزة الثانية ألفاً لانّ الهمزة الأولى مفتوحة، ومنه ما جرى في: (أَأْمَنَ- آمن)، و(أَأْكُلُ- آكُلُ). ومن إبدال الهمزة واواً: (أُؤْثِرُ) يصبح (أُوثِرُ)، و(أُؤْمِنُ) يصير (أُومِنُ)، لأنّ الهمزة الثانية فيهما ساكنة والأولى مضمومة، ومن إبدال الهمزة ياءً المصدر: (إِأْثار- إِيثار) و(إِأْمان- إيمان)، لأنّ الهمزة الأولى مكسورة.

أمّا إذا كانت الثانية هي متحركة نظر إلى نوع حركتها، فإن كانت الهمزتان مفتوحتين، أو كانت الأولى مضمومةً والثانية مفتوحةً، قُلبتْ الثانية واواً، ومن الأول: (أَوَادِم) جمع (آدم)، وأصله: (أَأْدم)، ومن الحالة الثانية: (أُوَيْدِم)، تصغير (آدم). أما إذا كانت حركة ما قبل الثانية كسرة قلبت ياءً مثل (إِيمٌ) وأصله: (إِئْمَمٌ) ونلحظ في هذا نقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغام الميم في الميم فصارت: (إِئَمٌّ)، بقلب الهمزة الثانية ياءً.

قَلْبُ الهَمزةِ واواً أو ياءً:

ويجري هذا في المواضع الآتية:

١. تقلب الهمزة ياءً في وزني (مَفاعِل)، و(فعائل) إذا كانت عارضة بعد ألف، وحين تكون اللام في الجمع همزة أو واواً أو ياءً، تقلب كسرة الهمزة فتحة، ثم تقلب الهمزة نفسها ياءً، ويقع هذا في الحالات الآتية.

آ- ما لامُهُ همزة مثل: (خطايا) جمع: (خطيئة)، وأصلها (خطاييءُ) على زنة: (فعائل)، فقد أبدلت الياء المكسورة همزة فأصبحت: (خطائيء)، ثمّ قلبت الهمزة الثانية ياءً، لأنها متطرفة بعد همزة فأصبحت (خطائي) بعدها قلبت كسرة الهمزة الأُولى فتحة للتخفيف، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اللفظ إلى: (خطاءا)، ثمّ أبدلت الهمزة ياء (خطايا) لاجتماع ألفين بينهما همزة.

ب- ما لامُهُ ياء في الأصل مثل: (قضايا) جمع: (قضية)، وأصلها (قضائي)، ثم أصبحت (قضاءا)، بعدها قلبت الهمزة ياء فصار اللفظ إلى: (قضايا).

ج- ما لامُهُ واو منقلبة إلى ياء، مثل: (مطايا) جمع: (مُطيّة)، وأصل مفردها (مطيوة)، ويقال في جمعها: (مطايو)، وقد أبدلت الواو ياء فصار اللفظ إلى: (مطايي)، ثمّ قلبت الياء الثانية ألفاً فصار اللفظ إلى: (مطايا)، والأصل في الجمع: (مطايو)، لاجتماع الواو والياء وسبق أحداهما بالسكون، وبقلب الواو ياءً، ثم أُدغِمَت الياءان، ثمّ أُبدلت الياء الأولى همزة، وأُبدلت الكسرة فتحة فصارت: (مطاآي)، وبقلب الياء المتطرفة ألفاً، وقلب الهمزة المتوسطة ياء فصار الجمع إلى: (مطايا).

٢. تقلب الهمزة واواً في موضع واحد شريطة أن تكون واواً ظاهرةً في اللفظ، سالمة من القلب ياءً، مثل: (هراواي) جمع: (هراوة)، وأصل الجمع: (هرائو)، وقد قلبت ألف المفرد في الجمع همزة فصار اللفظ إلى: (هرائو)، ثمّ أبدلت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، فصارت

(هرائَي)، وفتحت كسرة الهمزة فصار اللفظ إلى: (هراءى)، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: (هراواً)، ثمّ قلبت الهمزة واواً فصار إلى: (هراوي).

الإعلال بالتَّسكين (النَّقل):

وهذا هو النوع الثاني من أنواع الإعلال، ويسمّيه بعض الصرفيين (بإعلال النقل) أيضاً، ولا خلاف بين المصطلحين والغاية فيهما واحدة. ويمكن أن نعرّف (إعلال التسكين) أو (النقل) بأنه: نقل الحركة من حرف علّة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله، وقد يبقى حرف العلّة بعد ذلك على صورتين أحداهما: البقاء على حاله، والثانية: القلب إلى حرف آخر، ويصار إلى هذا الإعلال قصداً للتخفيف في النُّطق، وهو يختص بحرفي الواو والياء دون الألف لسكونها وتحركهما. ومن العلماء مَن عدّه نوعاً من أنواع (القلب المكاني)، إلاّ أنّه قلب لمكان الصوت دون الحرف. وقد استقر الصرفيون على أنّ سببه ضعف حرف العلة عن تحمّل الحركة، والحرف الصحيح أولى بالحركة منه، وقد نفى بعض المحدثين هذا النوع من الإعلال كونه ليس منطقاً لغوياً سليماً، لانّ الحرف الصحيح (الصامت) متحرك بحرف العلة (الصائت) الذي قبلهُ، ويمتنع هذا الإعلال إذا كان الحرف الساكن الذي يسبق حرف العلة معتلاً أيضاً، كما في: (بَايَع) و(طاوَع) و(خاف)... كما يمتنع إذا كان من فعل تعجّب مثل: (ما أبينه) و (وأبينْ به)، أو كان الفعل مضعّفاً مثل: (أبيضّ) و(اسودّ)، أو كان في اسمٍ معتل اللام مثل:(أحوى) و(أهوى). ويحدث الإعلال المذكور في الأحوال الآتية:

١. إذا كانت عين الفعل حرف علّة، مسبوقاً بحرف صحيح ساكن، نقلت حركة الحرف المعتل إلى الحرف الصحيح الذي قبله، والأمثلة كثيرة لهذه الحالة منها الفعل: (يَقُوْلُ) الذي أصله قبل الإعلال: (يَقْوُلُ)، فنقلت حركة الواو – وهي الضمّة – إلى الحرف الصحيح الذي قبلها

وهو القاف الساكنة، ومثله: (يَزِيْدُ)، الذي أصله قبل الإعلال: (يَزْيِدُ)، فنقلت حركة الياء- وهي كسرة- إلى الحرف الصحيح الذي قبلها وهو الزاي الساكنة. أمّا إذا كان الحرف المعتل غير مجانس للحركة المنقولة منه إلى ما قبله قُلِبَ حرفاً مجانساً لها، مثل: (خاف) الذي أصله: (يَخْوَفُ) فعند نقل فتحة الواو إلى الخاء يصير اللفظ إلى: (يَخَوْفُ)، وبقلب الواو ألفاً مجانسة للفتحة يصير إلى: (يَخافُ).

ومثله: يخيف وأصله قبل الإعلال: (يُخْوِفُ) فعند نقل كسرة الواو إلى الخاء صار اللفظ إلى: (يُخِوْفُ)، وبقلب الواو ياءً مجانسة للكسرة يصير إلى: (يخيف).

٢. تنقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الذي قبلهما،إذا كان الواحد منهما عيناً في اسم يشبه الفعل المضارع مع زيادة يمتاز بها هذا الاسم عن الفعل. مثل: كلمة: (مرام) التي أصلها (مَرْوَم)، فأصل الألف واو بدليل المضارع: (يروم) و(مروم) شبيه (يروم) في الوزن والحركات، وزيادة الميم في وزن (مَفْعَل) هي التي ميّزت الاسم من فعله المضارع، وقد حدث إعلال النقل بنقل حركة الواو إلى الساكن الذي قبلها وهو (الراء)، فصار اللفظ إلى: (مَرَوْم)، ثمّ قلبت الواو ألفاً مجانسة للفتحة، ومثله: (معاش)، وأصله: (مَعْيَش) وأصل الألف ياء بدليل المضارع: (يَعِيشُ)، و(معيش) و(يعيش) متناظران في الوزن، ولكن زيادة الميم في الأول هي التي ميزت من فعله المضارع بنقل حركة الياء إلى الساكن الذي قبله وهو (العين) فصار اللفظ إلى: (مَعَيْش)، ثمّ قلبت الياء ألفاً مجانسة للفتحة.

٣. تنقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الذي قبلهما، إذا كانت الواحدة منهما عيناً متحركة في: (إفْعال) و(استفعال)، مثل: (اعاذة) و(استعاذة)، وكل منهما مصدر، الأول بزنة: (أفعالة) والثاني بزنة: (استفعالة) وأصلاهما: (إعْواذة) و(استعْواذة) وبنقل حركة الواو المفتوحة إلى العين الساكنة قبلها فصار اللفظ إلى: (اعَوْاذة)

و(استَعْوَذَة)، ثم قلبت الواو ألفاً مجانسة للفتحة، فاجتَمَعَ ألفان حُذِفَتْ إحداهما، فمذهب الخليل وسيبويه أن الثانية هي المحذوفة لأنها زائدة وقريبة من الطرف، ومذهب الأخفش أنّ الثانية بدل من عين الكلمة، وقد ورد التصحيح سماعاً في مثل: (اعْوَلَ: اعْوالاً، واسْتَحوذ: استحواذاً)، والرأي الأول هو الصحيح، وفي كلٍّ مِنَ الرأيين ثمّة عوض عن الألف المحذوفة بالتاء، التي يرد حذفها أحياناً، كما في: (إقامة- إقام).

٤. تنقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الذي قبلهما، إذا كانت الواحدة منهما عيناً متحركة في صيغة اسم المفعول المأخوذ من الثلاثي بزنة: (مفعول)، مثل: (مَقُوْل) من (قال)، وأصل (مَقُوْل): (مَقْوُوْل) الذي جاءت الواو الأولى متحركة فيه وهي عين الكلمة وقبلها ساكن صحيح هو (القاف). وبعد نقل حركة الواو إلى القاف صار اللفظ إلى: (مَقُوْوْل)، ثمّ حذفت أحدى الواوين لسكونهما، واختلف في أيّ من الواوين هي المحذوفة، فقد ذهب سيبويه إلى أنّ الثانية- واو الصيغة- هي المحذوفة لزيادتها وقربها من الطرف، وذهب الاخفش إلى أنّ الأولى- عين الكلمة- هي المحذوفة، معللاً ذلك بأنّ عين الكلمة كثيراً ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع، كما في: (مَبِيْع) وأصله: (مَبْيُوْعٌ)، فصار اللفظ إلى: (مَبْيُوْع)، فكسرت الباء مجانسة للياء فصار إلى: (مَبِيُوْع) ثمّ حذفت الياء في: (مَبِوْع)، ثمّ قلبت الواو ياءً مجانسة للكسرة، فصار إلى: (مَبِيْع).

إعلالُ الحَذْف:

وهو ضرب من (الإعلال) يقصد به حذف أحرف العلة: (الألف، الواو، الياء) مع الهمزة من بنية الكلمة، نتيجة لما يطرأ عليها من تغيير يقتضي هذا الحذف، وهذا (الإعلال) أو (الحذف) قسمان: سماعي وقياسي، ولا يدخل إعلال (الحذف السماعي) ضمن ما يُعَلَّل تعليلاً

صوتياً، و إعلال (الحذف القياسي) الذي يُرَدُّ إلى طلب الخفة في النطق لثقل يقع بين أجزاء الكلمة، ويقع كثير منه بسبب (التقاء الساكنين)، من ذلك حذف (الألف والواو والياء) لدى الإلتقاء بساكن، وكذلك الحذف في المضارع الأجوف إذ لقي حرف العلة ساكناً، وحذف الألف المقصورة، إذا كانت لاماً للكلمة، وحذف همزة المضارع الآتي على وزن: (أَفْعَلَ)، وغير ذلك ممّا سنتعرض له في هذا المقام بالتفصيل المناسب:

الحذف القياسي:

ويحدث هذا (الإعلال) في بنية الكلمة التي يجيء فيها الحرف العلة بعد الساكن، فيصار إلى حذفه لعلّة صرفية وصفها الصرفيون بعدم النطق بساكنين متتاليين، و قد يحدث حينما يجتمع حرفا علة متتاليان، وقد ذهبت النظرية الصرفية الحديثة إلى أنّ تعليل القدماء لهذا النوع من الحذف مجانب للصواب، وهو مما أسرفت فيه النظرية العربية القديمة، ومن الأخطاء التي وقعت فيها عدّ (أحرف العلة) سواكن، وهذا مخالف لما ثبت من أنّها أصوات صائتة، وأنشأ المذكورون السؤال الآتي: (كيف تشكّل الحركة بالسكون؟)، وعللوا هذا النوع من (الإعلال) على أساس النظام المقطعي للبنية العربية، فحينما يُسند الفعل الماضي الأجوف مثلاً إلى ضمير رفع متحرك، تحذف منه عينه وهي (الألف): (قام + تُ – قُمْتُ)، والتقطيع الصوتي لـ (قام) هو الآتي: – القاف: صامت

– الألف: صائت طويل

– الميم: صامت.

والوصف بالترميز سيكون: (ص + ح +ح +ص) والوصف الصوتي لتاء الضمير (تُ) هو: (ص+ ح)، واجتماع هذين المقطعين في العربية غير مرغوب فيها، وليس من هذا التقاءُ لساكنين، ولكنْ (الألف) حركة مَدّ طويلة لا يمكن أنْ تشكّل بالسكون، ويمكن أن نجد هذا التعليل في حذف

ألف الفعل المضارع الناقص إذا سبق بجازم، فالفعل: (يَسْعَى) الذي نصفه مقطعياً بالآتي:

- (يَسْـ / ص + ح + ص).
- (عَى/ ص + ح + ح)، وعند الجزم (لَمْ يَسْعَ) سيكون التقطيع الصوتي على النحو الآتي:
- (يَسْـ / ص + ح + ص).
- (عَ /ص+ ح)، ونلحظ في هذا تقصير (المقطع المتوسط المفتوح)، ودليل ذلك وقوع الصائت القصير بالفتح على حرف العين، وهو يمثل نصف الكمية الصوتية للألف،كما يقول المحدثون من علماء الصوت، ونعقّب بعد هذا العرض الموجز بذكر مواضع هذا الضرب من الإعلال:

أ- حذف الهمزة:

تحذف الهمزة من المضارع، واسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي قياساً إذا كان الفعل الماضي مزيداً بالهمزة على زنة (أَفْعَلَ)، مثل: الفعل (أَحْسَنَ) مضارعه: (يُحْسِنُ) واسم الفاعل: (مُحْسِن) واسم المفعول: (مُحْسَنٌ)، والأصول الثلاثة: (يُؤَحْسَن- مُؤَحْسِن- مُؤَحْسَن)، ولا يخفى ما في صورة النطق بالهمزة قبل حذفها من الصعوبة والثقل، لذا تحذف تخفيفاً. أما إذا كانت همزة (أفعل) مبدلة من هاء كما في: (هَرَاق) في: (أراق)، أو مبدلة من العين كذلك كما في: (عَنْهَلَ) لغة في (أنهل) فهي لا تحذف. وقد شذ ذكرها في قول الشاعر:

* فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤْكْرَمَا *

والقياس: يُكْرِمًا.

ب - حذف فاء الفعل:

تحذف الواو في الفعل (المثال) المبدوء بالواو قياساً في المضارع- المرفوع والمجزوم، وفي فعل الأمر والمصدر، بشرط أنْ يكون الماضي ثلاثياً، وياء مضارعه مفتوحة، ويتلو الواو فيه حرف صحيح مكسور، كما

في: (وَصَلَ- يَصِلُ- لم يَصِلْ)، والأمر: (صِلْ)، والمصدر: (صِلَةٌ)، والأصول الثلاثة قبل الحذف: (يَوْصِل - أوْصِلْ- وُصْلة)، بحذف الواو يخفّ النطق على الناطق، ويعوّض في المصدر بالتاء عن المحذوف، فإذا كان الفعل مثالاً مزيداً لم تحذف الواو، كما في: (أورقَ - يُورِقُ)، والأمر: (أورِقْ)، والمصدر: (إيراقاً)، أو كان ما بعد الواو مفتوحاً- أي عين الفعل في المضارع كما في: (وَجَلَ- يَوْجَلُ) والأمر: (أوجَلْ)، ولا يقع الحذف حين يكون الفعل مثالاً مبدوءاً بالياء، كما حدث في المثال الواوي، مثل: (يَسُرَ - يَيْسَرُ) والأمر: (أيسِرْ)، و(يَئِسَ- ييئسُ) والأمر: (أيئسْ).

ج- حذف عين الفعل:

يحذف حرف العلّة قياساً من الفعل الماضي الأجوف (معتل العين) حين يسند إلى ضمير رفع متحرك كما في الفعل: (قال- قُلْتُ)، ويقع الحذف في مضارعه المجزوم: (لَم يَقُلْ) عن أصل: (لم يَقْوُلْ) وينجم الحذف في المضارع لالتقاء الساكنين (الواو واللام المجزومة)، فتحذف الواو، كما يقع الحذف في فعل الأمر أيضاً: (قُلْ) عن أصل: (اُقْوُلْ)، وذلك بنقل حركة الواو إلى القاف الساكنة فيصير اللفظ إلى: (اُقُولْ)، فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين. ويحذف كذلك في (اسم المفعول)، كما شرحنا ذلك في موضع سابق في: (مقول)، و(مبيع). وقد سبق الكلام عليه. وقد يقع حذف حرف العلة إذا كان وسطاً في بعض الكلمات مثل: (هَيْنٍ) و(مَيْتٍ) عن أصل: (هَيِّن) و(مَيِّت)، وقد حذفت العين لكونها متحركة.

د - حذف الأخير:

يحذف حرف العلّة قياساً في الفعل الناقص (معتل اللام) كالأفعال (يرمي)، و(يسعى)، و(يغزو)، ليقال في الثلاثة: (لم يَرْمِ / لم يَسْعَ / لم يَغْزُ) معوضاً في كل واحد منها بالحركة الدالة على حرف العلة

المحذوف، وينقاس هذا الحذف في الأمرِ منها: (أرمِ/ أسعَ / أغـزُ)، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فقد أشار الصرفيون إلى حذف حـرف العلـة الأخير من كل اسمٍ مقصورٍ أو منقوصٍ حين يكون نكرة تقتضي التنوين، مثل: (هذا هدىً)، و(هذا قاضٍ).

الحذف السماعيّ:

وهو أن يقع الحذف في بنية الكلمة لغير لعلّة صرفية تقتضيه، وإنّمـا يصار إليه قصداً للتخفيف وتسهيلاً للنطق. ومن ذلك حذف حرف العلّة- واواً أو ياءً- في أواخر الأسماء، الكثيرة الاستعمال، مثل حذف الواو من (أبن)، و(أسم) عن أصلهما قبل الحذف: (سمو)، و(بنو)، وحذف الياء من (يد) و(دَم) عن أصلهما قبل الحذف: (يدي)، و(دمي). ومن الحذف غيـر القياسي حذف التاء تخفيفاً في: (أسطاع) عن أصله قبل الحذف (أستطاع) وفي: (يسطيع) عن أصله قبل الحذف: (يستطيع) ومن الحذف فـي هـذا المجال أيضاً الحذف من المضاعف، كما في (أحسْتُ) عن أصـله قبـل الحذف: (أحسستُ) ومثله: (ظَلْتُ) عن أصله قبل الحذف: (أضللتُ).

ثانياً: الإبدال:

الإبدال لغة: التغيير والتحويل، يقـال: (بـدّلتُ الشـيءَ إذا غيّرتـه)، ومصطلحاً صرفياً: هو أنْ يُجعَل حرفٌ موضعَ حرفٍ آخر، لدفع الثّقـل، وبعبارة أخرى هو اختفاء حرف وإحلال حرف آخر محلّه، سواء أكـان الحرفان من حروف العلة أم من الحروف الصـحيحة أم كـان أحـدهما صحيحاً والآخر معتلاً، وقد عدّ سيبويه (حروف البدل) أحد عشر حرفـاً، هي: (الهمزة والياء والواو والميم والتاء والنون والألف والهـاء) وهـي جميعها من أحرف الزيادة والثلاثة الأخرى هي (الدال والطاء والـذال)، وعدّها ابن جني أحد عشر حرفاً أيضاً، بيد أنّه أخرج (الذال) منها، وأدخل (الجيم)، وأضاف ابن سيده (الصاد والزاي) إلى (الطاء والدال والجـيم)،

مع حروف الزيادة الثمانية. ودواعي الإبدال متعددة، يمكن أنْ نحصر منها الآتي: – هو كراهة اجتماع الأمثال.

– الاختلاف اللّهجي بين القبائل العربية.

– الصياغات الخاصة لبعض الأوزان اللغوية.

– القراءات القرآنية.

– الضرورية الشعرية.

ويمكن إجمالها في أحوال التقارب في المَخارج والصفات بين الأصوات التي يقع فيها الإبدال. وقد صنّف أسلافنا من اللغويين مصنفات مستقلةً في هذه الظاهرة، منهم ابنُ السكيت وأبو الطيب اللُّغوي وغيرهما. وقد تناول بعضهم الإبدال ضمن (باب الإدغام)، لاسيما علماء التجويد والقراءات، والإبدال اللغوي بوصفه ظاهرة صرفية وصوتية، يُعْمَد إليه قصداً لتحقيق التجانس الصوتي بين الحروف، وهو مقارب لما اصطلح عليه المحدثون من علماء الأصوات بقانون المماثلة، لأنّ الأصوات تختلف في درجات تأثّرها بما يجاورها من الأصوات في المخرج والصفة فضلاً عن طبيعة اهتزاز الأوتار الصوتية التي يتشكل منها نوعان من الأصوات هي: (المجهورة والمهموسة). وكل هذا مدعاة إلى طلب التقارب في جريان عملية النطق بدون جَهد مبذول، ولقانون المماثلة ثلاثة أشكال: الأول التماثل التقدّمي: ويكون بتأثير الصوت السابق في الصوت اللاحق كما أثّرت (الصاد) على (التاء) في: (اصتبر) ليصار فيه إلى (اصطبر) والثاني التماثل الرجعي: ويكون بتأثير الصوت اللاحق بالصوت السابق كما أثرت (التاء) في (الواو) في: (وعد) ليصار فيه إلى (اتّعد) آخر الأمر مروراً بـ (إوتعد). والثالث التماثل المزدوج: ويكون بإحاطة صوت بصوتين متماثلين يؤثران في نطقه، ويحولانه إلى ما يقارب نطقهما. مثال: (طبطب وزلزل).

الإبدال في صيغة (ٱفتعل) ومشتقاتها:

أسلفنا القول بانّ أحد الأسباب المؤدية إلى (الإبدال) في البنية الصرفية، هو طلب التشاكل والتجانس الصوتي بين حروف الكلمة، إذ قد يتجاور حرفان مختلفان في الصفة أو المخرج، ويؤدي إلى استثقال النطق لتلك الكلمة، لذا يُعدل عن تلك الأحرف الأصلية، إلى أحرف تنسجم صفة ومخرجاً مع مجاوراتها، والإبدال في صيغة (ٱفتعل) ومشتقاتها من قبيل هذا النوع، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

(١) الإبدال في فاء (ٱفتعل) ومشتقاتها:

إذا كان الفعل الثلاثي المأخوذ منه فعل مزيد على صيغة (ٱفتعل)، مبدوءاً بواو أو ياء أصلية، فإننا سنقوم بإبدال فائه تاءً، ثم نعمد إلى إدغام التاء المبدلة في تاء الصيغة، وهذا ينطبق على المصادر واسمي الفاعل والمفعول من تصاريف الصيغة نفسها، وعلة الإبدال كون صوتي الواو وياء- وهما حرفا لين- من الأصوات المجهورة، وكون التاء حرفاً مهموساً، وهذا التوالي في بنية واحدة يحدث ثقلاً نطقياً، ولتنافي الصفات بين حرفي العلة والتاء تبدل الواو أو الياء -وهما فاء الكلمة- تاءً، ثم تُدغَم التاءان، وفي هذا النوع من (المماثلة الرجعية) يكون الثاني قد أثّر في الأول ففي مجرى صياغة (افتعل) من (وعد) مروراً بـ (أوْتَعَدَ)، نبدل الواو تاء (أتتعد) ثمّ تُدغَم التاءان فيصير: (أتّعد)، والمصدر (اتّعاد)، واصله (اوتعاد)، واسم الفاعل (مُتَّعِد) واصله (موتعِد) موتعد وتجري هذه الصيرورة نفسها في: (وعظ) ← (اوتَعظ) ← (اتتعظ) ← (اتّعظ)، ومصدره (اتعاظ)، وأصله (اوتعاظ) واسم الفاعل (متعظ) واصله (موتعِظ)، واسم المفعول (مُتعَظ) وأصله (موتَعظ). وفي اليائي (يَسُرَ) المأخوذ منه فعل مزيد على صيغة (افتعل) (ايتسر)، ثمّ نبدل الياء تاء، (اتتسر)، وندغم التاءين (اتّسر)، ومصدره (اتّسار) واصله (ايتسار)، واسم الفاعل (مُتَّسر) واصله (مُيتسِر)، واسم المفعول (مُتَّسَر) وأصله (مُيتَسَر).

ومما يجب التنبيه إليه أنّ الواو أو الياء في صيغة (افتعل) إذا كانت الواحدة منهما مبدلة من همزة، لم يجز ابدالها تاءً، كما في الفعل (أُو تمن) من: الأمن وكذلك في الفعل (إيترز)، وقد شذ في (افتعل) من حرف العلة المبدل همزة (أتّكل) من: الأكل.

(٢) الإبدال في تاء (افتعل) ومشتقاتها:

وإذا كان الفعل الثلاثي المأخوذ من فعل مزيد على وزن (افتعل)، مبدوءاً بحرف من حروف الإطباق وهي: (الصاد والضاد والطاء والظاء)، فإننا نقوم بإبدال تاء صيغة (افتعل) ومشتقاتها طاءً، وعلة الإبدال كون حروف الإطباق مستعلية مفخمة، وكون التاء حرفاً مهموساً مرققاً، فإذا اجتمع حرف الإطباق مع التاء وجدت عسرة في النطق، فنعمد إلى إبدال التاء حرفاً يتناسب صفة ومخرجاً- أو يقترب- من حرف الإطباق الذي هو فاء الكلمة، وفي هذا النوع من (المماثلة التقدّمية) أثّر الأول في الثاني. ففي مجرى صياغة (افتعل) من الفعل (صبر)، مروراً بـ (اصتبر)، ثمّ نبدل التاء طاءً وهو حرف يماثل حرف الصاد في صفة الإطباق، فيصبح (اصطبر)، ومصدره (اصطبار): أصله (اصتبار)، واسم الفاعل (مُصطبِر): أصله (مُصتبِر)، واسم المفعول (مُصطَبر): أصله (مُصتبَرٌ)، قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾/طه- ١٣٢. وتجري هذه الصيرورة نفسها في الفعل (ضرب)، (اضترب، اضطراب، مُضطرِبٌ، مُضطرَبٌ). أما إذا كان أول الفعل (ظاءً) بقيت (الطاء) على حالها، لنقول في (ظلم) ← (اظطلم)، أو تبدل الطاء ظاءً فنقول (اظلّم)، ويجوز أنْ تبدل (الظاء) طاءً لنقول (اطّلم)، و المصدر (اضطلام)، أو(اظلاّم) أو (اطّلام)... وفي مصادر هذه الصيغ رأيان أولهما: وعليه جمهور الصرفيين بأن وزن (اضطراب): (افتعال)، والثاني وهو رأي عبد القاهر الجرجاني وتبعه الرضي أن وزن (اضطراب) (افطعال) وذلك لجوازه التعبير عن البدل من الحرف الأصلي.

وإذا كان الفعل الثلاثي المأخوذ من فعل مزيد على وزن (افتعل)، مبدوءاً بالدال أو الذال أو الزاي، فإننا نقوم بإبدال تاء (افتعل)، دالاً، وعلة الإبدال استثقال النطق الناتج من اجتماع الحروف المجهورة، مع حرف التاء المهموس، فيغلب المجهور على المهموس على وفق قانون (المماثلة التقدمية)، لأثر الأول في الثاني، ففي مجرى صياغة (افتعل) من الفعل (دعا)، مروراً بـ (ادتعى)، نبدل تاء (افتعل) دالاً، ثم ندغم الدالين فيصبح الفعل (ادَّعى)، ومصدره (ادّعاءً): أصله (ادتعاءً)، واسم الفاعل (مُدّعي): أصله (مدتعي)، واسم المفعول (مُدَّعى)، أصله (مُدتّعى)، وتجري هذه الصيرورة نفسها في الفعل (ازتهر) يصبح (ازدهر)، ومصدره (ازدهار) أصله (ازتهار)، واسم الفاعل (مُزدهِر) أصله (مُزتهِر)، واسم المفعول (مُزدهَر)، وأصله (مُزتهَر). أما إذا كانت فاء (افتعل) ذالاً، ففيه صورتان الأولى أن نبدل تاء افتعل والافتعال دالاً فنقول في (ذكر) (اذتكر) ← (أذذكر)، ومصدره (اذتكار).

والثانية أن نبدل تاء (افتعل) و(الافتعال) دالاً ونبدل فاءهما دالاً، فتجتمع دالان، فيتعين إدغامهما، لنقول في (ذكر) (أذذكر) ← (إدّكر) ومصدره (إدّكار)، ومنه اسم الفاعل في قوله تعالى ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾/ القمر-١٥، وقرأ ابن مسعود (فهل من مذكّر).

صور أخرى من الإبدال:

يقع فيها الإبدال في الكلمات، منها ما يتعلق بالإدغام - مثلاً - وهو أنْ يلتقي حرفان متفقان في المخرج أو الصفة، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فيعمد إلى إدغامهما فينطقان دفعة واحدة، وقد يكون توالي الحركات في الكلمة مما يستثقله اللسان فيصار إلى الإدغام، ويحدث الإدغام في كلمة أو في كلمتين، و من صور الإبدال اللّغوي وقوع الإدغام في الكلمة الواحدة، كما في قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾/ يس-٤٩، فقد حصل إدغام في (يخصّمون)،

وسبب هذا (الإبدال) هو الإدغام، لأنّ أصل (يخصّمون): (يختصمون)، فلتقارب مخرج التاء والصاد أُجيز إدغامهما، فسكّنت التاء، بعدها أبدلت صاداً، وأدغمت الصاد في الصاد وكُسرت الخاء، لالتقائها ساكنة مع سكون الصاد المبدلة من التاء. ومن صور الإبدال لأجل الإدغام ما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾/ التوبة-٣٨، فقد وقع الإدغام في (أثاقلتم)، وأصله (تثاقلتم)، على زنة (تفاعلتم)، وفي الصيغة (تفاعل- يتفاعل) يقع الإبدال لأجل الإدغام بشرط أن تكون الفاء أحد الأحرف الآتية: (التاء، الزاي، الذال، الصاد، الضاد، الطاء، الظاء)، فلتقارب مخرج التاء والثاء أبدلت التاء ثاءً وسُكّنت، ثم أُدغم الثاءان، وجيء بالهمزة للالتقاء الساكنين، فأصبحت الصورة (أثاقلتم)، ولها من قوة المعنى وزيادة التعبير ما لم يكن فيها قبل الإدغام في (تثاقلتم). ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾/ النمل- ٤٧. فقد حصل إدغام في (أطّيّرنا)، وأصله (تطيّرنا)، على زنة (تفعّلنا)، وينطبق على صيغة (يتفعّل) ما انطبق على صيغة (تفاعل) السابقة، فقد أبدلت التاء طاءً، لاتفاقهما في المخرج، و لاجتماع الطاءين أدغمتا، وأُتي بهمزة الوصل، ليصار إلى (أطّيّر) آخر الأمر..

ومن صور الإبدال: (الإبدال اللّهجي)، إذ اللهجات صور نطقية مختلفة بين قبائل العرب، وهذا الاختلاف متعدد متشعب، فمنه ما يكون اختلافاً في الحروف، ومنه تباين الحركات، أو اختلاف حركات الإعراب والبناء، ومن هنا نشأت ظواهر (التلتلة والعنعنة والشنشنة والكشكشة والوتم والوكم) وغيرها. ولعل الإبدال هو المحور الرئيس في تغيير حرف محل حرف آخر على وفق كل صورة نطقية لهجية. ومن جملة الإبدال اللّهجي: إبدال العين من الهمزة إذا جاءت أول الكلمة، وذلك في لهجة تميم يقولون في (إنّك): (عنّك)، ومنه (الوتم): وهو إبدال السين تاءً- وذلك في لهجة أهل اليمن، يقولون في (النّاس): (النّات)، ومنه (الفحفحة): وهو إبدال

الحاء عيناً، وذلك في لهجة هذيل يقولون في (حتّى): (عتّى)، ومنه (الكشكشة) وهي إبدال كاف المؤنث شيناً فرقاً بين المذكر والمؤنث في الوقف– وذلك في لهجة ربيعة ومضر يقولون في (عليكِ ومنك): (عليش و ومنش) وغير ذلك كثير. وهذا النوع من (الإبدال) مقصور على السماع، وليس له تأثير ضروري في الدراسة الصرفية، بقدر ما يتعلّق الأمر برصد الظواهر الصوتية في لهجات للقبائل العربية.

والحَمدُ للّهِ في الخِتامِ، كما كانَ فِي البَدءِ

ثبت المصادر والمراجع

لم نُشرْ إلى شيءٍ من هذه المصادر والمراجع في أسفل كل صفحة من صفحات هذا الكتاب، ونعلمُ القارئ الكريم هنا: بأنّ مجمل مادته المستخلصة من المصادر والمراجع المنسوقة في هذا الثبت استخلاصاً دقيقاً و منظّماً، ولو لم نجعل عملنا هذا تعليمياً لاقتضانا الأمر العناية الكاملة بردّ كلّ معلومة ترد فيه إلى مصادرها أو المراجع فيها، وفي ذكر هذه المصادر والمراجع في الهوامش في مثل هذا الكتاب إثقال على الطالب، وتوسعة غير ضرورية في عدد صفحاته، فلزم التنبيه.....

- الإبدال: لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عزالدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق -١٩٦٠.
- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني: للدكتور أبي أوس إبراهيم الشمسان، من حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة الكويت،منشور ضمن الحولية الثانية والعشرين /٢٠٠١-٢٠٠٢.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة - بغداد، ط١/١٩٦٥.
- الأُصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان - النجف/ ١٩٧٣.
- ألفية ابن مالك: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، مطبعة مكتبة النهضة - بغداد/١٩٨٤.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الفكر- بيروت (د.ت).
- أوزان الفعل ومعانيها: لهاشم طه شلاش، مطبعة الآداب/ النجف/١٩٧١.

- التصريف الملوكي: لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد سعيد النعمان، دار المعارف للطباعة والنشر- دمشق/١٩٧٠.
- التطبيق الصرفي: للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت/ ١٩٧٩.
- التكملة: لأبي علي الفارسي النحوي، تحقيق د٠ كاظم بحر المرجان، مطبعة دار الكتب للطباعة للنشر- الموصل/ ١٩٨١.
- جامع الدروس العربية: لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية- بيروت، ط ٢٢/ ١٩٨٩.
- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: للدكتور عبد المنعم سيد عبدالعال، مكتبة الخانجي- القاهرة/ ١٩٧٧.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي – بيروت (د.ت).
- دقائق التصريف: للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور. أحمد ناجي القيسي، الدكتور. حاتم الضامن، الدكتور. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد/ ١٩٨٧.
- الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء: الدكتور زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط١/١٩٨٥.
- شذا العرف في فن الصرف: لأحمد بن محمد بن احمد الحملاوي، شرح واعتناء للدكتور. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ٥ /٢٠٠٢.
- شرح ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع المختار الإسلامي- القاهره، ط٢٠.
- شرح التصريف العزّي: لمسعود بن عمر التفتازاني، مراجعة وإشراف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة- مصر/١٩٣٤.

- شرح شافية بن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف، ومحمد نور الحسن، مطبعة دار إحياء التراث العربي- القاهرة، ط١/٢٠٠٥.
- الصرف العربي- صياغة جديدة للدكتور عبد الجواد حسين، و للدكتور. زين كامل الخويسكي، طبع مطابع راوى- الإسكندرية.
- الصرف الواضح: لعبد الجبار علوان النايلة، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر- الموصل /١٩٨٨.
- الصرف الوافي: للدكتور هادي عطية نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، وزارة التعليم العالي/ بغداد.
- الصيغ الإفرادية العربية- نشأتها وتطورها- للدكتور محمد سعود المعيني- مطبعة جامعة البصرة/ ١٩٨١.
- ظاهرة القلب المكاني في العربية- عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها- للدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار- الأردن/ ١٩٨٨.
- علم الصرف الصوتي للدكتور عبد القادر عبد الجليل، أزمنة للطباعة والنشر، عمان (د.ت).
- عمدة الصرف: لكمال إبراهيم، مطبعة الزهراء، بغداد، ط٢/١٩٥٧.
- الفيصل في ألوان الجموع: لعباس أبي السعود، دار المعارف- القاهرة /١٩٧١.
- الكتاب: (كتاب سيبويه): لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨٣.
- كتاب في التصريف: لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق للدكتور. محسن سالم العميري، مطبعة المدني- القاهرة، ط١ /١٩٨٨.
- لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم الشهير بـ (ابن منظور)، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف.
- محاضرات في علم الصرف: للدكتور علي جابر المنصوري، وعلاء الدين الخفاجي، الدار الجامعية للطباعة والنشر- البصرة /١٩٨٩.

- المدخل إلى علم النحو والصرف للدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية - بيروت، ط٢ /١٩٧٤.
- مراح الأرواح: لأحمد بن علي بن مسعود منشور (ضمن كتاب مجموعة صرف)، مطبعة محمد علي صبيح- القاهرة.
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية للدكتور عبد العزيز الصيغ، دار الفكر- دمشق، ط١ /٢٠٠٠.
- معاني الأبنية في العربية للدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة جامعة الكويت، ط١ /١٩٨١.
- المغني الجديد في علم الصرف: لمحمد خير الحلواني، دار الشروق العربي- بيروت (د.ت).
- المغني في تصريف الأفعال للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة دار الحديث- القاهرة /٢٠٠٥.
- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي (المعتل العين) لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور. مازن المبارك مطبعة دار ابن كثير-بيروت، ط / ١٩٨٨.
- المقتطف في النحو والصرف: لعثمان محمود منصور، دار عمان- الأردن/ ١٩٨٧.
- المقرّب: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق د. احمد عبدالستار الجواري، الدكتور. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد -١٩٧١.
- الممتع في التصريف: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق الدكتور. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٣ / ١٩٧٨
- الممدود والمقصور: لأبي الطيب الوشاء اللغوي، تحقيق وتقديم الدكتور. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- المنصف (شرح تصريف المازني): لأبي الفتح عثمان بن جنّي،تحقيق إبراهيم مصطفى،عبد الله أمين، مطبعة مصطفى باب الحلبي- مصر.

- المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصرف العربي- للدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة- بيروت ط ١ /١٩٨٠.
- المُهذبّ في علم التصريف للدكتور هاشم طه شلاش، للدكتور. صلاح مهدي الفرطوسي، للدكتور. عبد الجليل عبيد العاني، مطبعة بيت الحكمة للنشر والتوزيع - وزارة التعليم العالي- بغداد.
- نزهة الطرف في علم الصرف: لأحمد بن محمد الميداني، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، مطبعة دار الآفاق الجديدة بيروت - ط١/١٩٨١.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢/٢٠٠٦.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
(٧٧٩) لسنة ٢٠٠٨